لماذا سيكون القرن 21 قرناً أوروبياً

مارك ليونارد

نقله إلى العربية

أحمد محمود عجاج


منتدى سور الأزبكية



لماذا سيكون القرن الواحد والعشرون قرناً أوروبياً؟

مارك ليونارد

نقله إلى العربية

أحمـد عجـاج

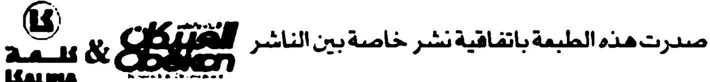




الطبعة العربية الأولى

1430 هـ 2009 م

ردمك: 3-635-54-9960-978

صدرت هذه الطبعة باتفاقية نشر خاصة بين الناشر 

كلمة:

إن هيئة أبوظبي للثقافة والتراث Kalima كلمة غير مسؤولة عن آراء المؤلف وأفكاره، وإنما تعبر آراء الكتاب عن مؤلفها.

ص.ب: 2380 أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

هاتف: 6314468 2 971 + فاكس: 6314462 2 971+

www. Kalima.ae



المملكة العربية السعودية - شارع العليا العام - جنوب برج المملكة - عمارة الموسى للمكاتب

هاتف: 2937574 - 2937581 فاكس: 2937588 ص.ب: 67622 الرمز: 11517

يتضمن هذا الكتاب ترجمة عن النص الإنجليزي لكتاب:

Why Europe Will Run The 21st Century

Mark Leonard

امتياز التوزيع شركة مكتبة Obeikan

المملكة العربية السعودية - العليا - تقاطع طريق الملك فهد مع شارع العروبة

هاتف: 4160018 4654424 فاكس: 4650129 ص.ب: 62807 الرمز: 11595



المحتوى

الموضوع ~~~~~~~~ الصفحة

مُقَدِّمَة

قوة الضعف وضعف القوة:
لماذا سيكون القرن الواحد والعشرون قرنا أوروبيًا؟

وسط حارة بنسلفانيا في واشنطن، تجلس امرأة في أواسط عمرها، بوجه عركته السنون، وعلى رأسها باروكة بنية اللون، على عربة حليب فارغة. إنها كونسبشن بيكوتو: المرأة المحاطة بيافطات مكتوبة بخط اليد تدعو لنزع السلاح النووي ، والتي توزع مناشيرها الرخيصة الطباعة على كل عابر لا يجد ممانعة في التوقف والإصغاء.

هذه المرأة العنيدة تعتصم منذ عشرين عاما أمام البيت الأبيض، ويتعاقب عليها الليل والنهار ولا تهجع إلا وهي جالسة ولثلاث ساعات مخافة أن تخرق قانون واشنطون الصارم للتشرد. لا يمكن للإنسان أمام هذا الواقع إلا أن يتأثر بقوة إيمان وجلد وتحمل هذه المرأة ونزاهتها ولا يمكن له بالمقدار ذاته إلا أن يأسى لضياع أجمل سني حياتها دفاعا عن قضية لا جدوى منها.

لا يحتاج الأمريكيون لوقت طويل ليكتشفوا أن كونسبشن أوروبية؛ وهم يؤمنون، كما تؤمن كونسبشن بالسلام العالمي، أن إيمان أوروبا بالمؤسسات الدولية وسيادة القانون ضعف ووهم قاتل لا يمكن لأمريكا بعد الحادي عشر من سبتمبر أن تتحمله. في الواقع، تمثل كونسبشن

بالنسبة للعديد من الناس الموقف الأوروبي الخالص: الضعف والتراخي والاعتماد المجاني على غيره والمثالية. فكونسبشن تعيش على أعطيات الأمريكيين من مال وطعام، وتتمتع بحماية شرطة واشنطن من دون أن تساهم ببنس واحد في معيشتها، ومع ذلك لديها من الشجاعة ما يحملها على الجلوس على بوابات البيت الأبيض، وتشتكي من السلوك الذي ارتأى معيلوها وحماتها أن يسلكوه.

الأكثر من هذا كله أن العديد من الأوروبيين يتفقون معها. فالحكمة السائدة هي أن عهد أوروبا قد ولى. هكذا يُقارن بين فقدان أوروبا للرؤى وهوسها بالأطر القانونية وانصرافها عن استخدام القوة العسكرية واقتصادها المتخشب - وبين الولايات المتحدة الأكثر هيمنة حتى من روما في أوج عزها الإمبرطوري، واستعدادها لاستخدام القوة بلا خوف أو وجل؛ لتحقيق ما تريد. لقد أبلغنا أنه إذا ما كان للإمبراطورية الأمريكية أن تهيمن على الخمسين سنة القادمة، فإن الصينيين والهنود هما اللذان سيستلمان العصا، ويسيطران على الشطر الثاني من القرن. لكن المشكلة ليست أوروبا، بل هي في فهمنا القديم للقوة.

ضعف القوة

بالرغم من كل الحديث عن الإمبراطورية الأمريكية فإن السنتين الأخيرتين كانتا أولاً وأخيراً برهانا على محدودية القوة الأمريكية. لقد اختفى السبق الاقتصادي الأمريكي على بقية العالم؛ كان الناتج القومي الأمريكي في عام 1950 ضعفي أوروبا الغربية، ويزيد على اليابان بخمس

مـرات لكنه اليوم يتساوى مع الاتحاد الأوروبي، وأقل من ضعفي اليابان وكذلـك تتضاءل قوة أمريـكا السياسية، ففشلهـا في ضمان الدعم من أوروبيين لا بل حتى من دول تعتمد اقتصاديا عليها مثل المكسيك وتشيلي أظهر تكلفة رفض الطلـب الأمريكي في تراجع مستمر. في الواقع تظهر الهيمنة الأمريكية واضحة تماما على مستويين، هما: القدرة على القتال والانتصار في حروب تقليدية مكثفة، وشيوع الثقافة الشعبية الأمريكية. وقـد وصّف الكاتب جوزيف ناي هذين النوعين من القوة بالقوة الصلبة والقوة الناعمة، بمعنـى القدرة على تحقيق ما تريد بالقوة والاجتذاب. وكلا النوعين في أفول.

يسمح الإرهاب وسلاح الدمار الشامل للضعيف والمستميت على إبطال مفعـول آلة القـوة العظمـى العسكرية، وكذلـك يشجع الحديـث المستمر لإدارة بوش عـن دول مارقة وتهديدها بشن هجمات عسكرية عليها، على استخدام هذا النهج والأسلوب. وأكثر من ذلك أن الإدارة الأمريكية كلما اشتـد هوسهـا بالقوة الصلبة هـدرت بالمقابل من قوتهـا الناعمة، وذلك باستبـدال صورة أمريكا المترسخة في الذاكـرة كمخلص، بصورة الدولة الجالبـة لزعزعة الاستقرار التي تسببهـا حربها على الإرهاب. وكما قال دافيد كاليو (David Calleo): «في الوقت الذي ترى فيه أوروبا المتعددة والمنفتحـة عالما الكل فيه صديقاً محتملاً تعيش أمريكا المتعسكرة في عالم تعـد فيه كل دولـة مستقلة عدوّاً محتمـلاً». ويكمن التناقض في أنه كلما أمعنـت تلـك الإمبراطورية ذات الوجهين في استخـدام قوتها، كلما خفت قدرتها على تحقيق أهدافها على المسرح الدولي.

ولكي نفهم طبيعة القرن الواحد والعشرين نحتاج إلى ثورة في الطريقة التـي ننظر فيها للقوة. فالحديث المفرط عن «الإمبراطورية الأمريكية» يتجاهل واقعاً أن باع الولايـات المتحدة- اقتصاديا ودبلوماسيا- ضحل ومحدود. فالقوة العظمى الوحيدة قادرة على الرشا والتخويف أو فرض إرادتهـا في أي مـكان في العالم تقريبا، لكنها مـا إن تدير ظهرها حتى تتضـاءل قوتها ونفوذهـا. وبالمقابل فإن قـوة الاتحـاد الأوروبي واسعة وعميقـة، والـدول التي مـا إن تُجذب لدائـرة نفوذه حتـى تتغير للأبد. وعلـى مدى خمسين عاما وتحت غطاء الحمايـة الأمريكية كانت أوروبا تخلق «أسرة ديمقراطية» وتستخدم حجم سوقها وكذلك الوعود لإقامة علاقات واتفاقيات مـع دول لإعادة صياغة مجتمعات من الداخل. ومع تطور الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا وحتى الصين اقتصاديا والتعبير عـن نفسها سياسيا، فإن النموذج الأوروبي يمثل طريقة جذابة لا يمكن مقاومتها لتلك الدول لتعزيز استقرارها، وذلك بالوقت الذي تحمي فيه أمنها؛ وستنضم أيضا إلى الاتحاد الأوروبي لتخلق جميعا «قرنا أوروبيًا جديداً».

قوة الضعف

إذا مـا وُضِعت كلمتي «أوروبا» و «أزمة» في موقع «جوجل» على شبكة الإنترنت للبحث، فإن أكثر من أربعة ملايين مدخلا يظهر على الشبكة؛ الصحـف استخدمت تلك الكلمتين أحياناً كثـيراً لدرجة أنهما أصبحتا معهـا مترادفتـين، حتـى إنه لا يمكـن أن يمر يوم على مـدى الخمسين عامـا الماضية من دون ظهـور أخبار وقصص صحفيـة مثل انقسامات

وفشل في تحقيق الأهداف المرجـوة ومناوشات دبلوماسية وكذلك شعور دائم بالفشـل. أما المؤرخون فإنهم يقصون من جهتهم قصصاً مختلفة عـن الصحافيين، فيتحدثون عن قارة تملـك سياسة خارجية من أنجح السياسـات في التاريخ. ويقولون أيضـا إنه على مدى خمسين عاما فقط أصبحـت الحرب بـين القـوى الأوروبية أمـرا غير وارد علـى الإطلاق، وكذلك لحق الإقتصاد الأوروبي بالاقتصاد الأمريكي، واستطاعت أوروبا أن تُخرج دولاً عدة من إسار الاستبداد وتنْقُلها إلى واحة الديمقراطية.

وعندما ينظر المؤرخون إلى خريطة العالم فسوف يشيرون إلى منطقة تعمهـا السلام تنتشر مثل بقعة الزيـت - من غرب شاطئ أيرلندا إلى شـرق المتوسط، ومن القطب الشمـالي إلى مضيق جبل طارق- تصيب في امتدادها حدودا أخرى. وحول هذه المنطقة التي يعمها السلام والتي هـي منطقـة الاتحـاد الأوروبي (يزيد تعـداد سكانها علـى 450 مليون نسمـة) يشير المؤرخـون أيضـا إلى منطقة أخرى سكانهـا 385 مليون نسمـة يتشاركون مع الاتحاد بحدود بريـة وبحرية. ويحيط بهؤلاء 900 مليون نسمة أيضا مرتبطون ارتباطا حيويا بالاتحاد الأوروبي، الذي هو أكبر شريك تجاري لهم وأكبر مصدر للائتمان والاستثمارات الأجنبية والمساعـدات. هذان البليونان من البشر (ثلـث سكان العالم) يعيشون في نطاق النفوذ الأوروبي. هذه المنطقة يُغيِّرها بتدرج المشروع الأوروبي، ويتبنى أهلها طرقاً أوروبية في الممارسة.

ولأن الأخبـار ينقلها صحافيون ولا يقصها مؤرخون يصار إلى خلط القـوة الأوروبية بالضعف. ولكـن عندما توقع دولة مثل روسيا بروتوكول

كيوتو لحماية البيئة من ثاني أوكسيد الكربون بهدف تحسين العلاقات مع الاتحاد الأوروبي؛ وعندما تُغير بولندا عقودا من الممارسة غير المقبولة وتُشرِّع نصوصاً دستورية لحماية الأقليات العرقية لكي تتمكن من دخول الاتحاد الأوروبي؛ وعندما تتخلى حكومة إسلامية في تركيا عن اقتراحات حزبها لتعديل القانون الجزائي بجعل الزنى جريمة يعاقب عليها القانون وذلك بهدف تجنب غضب بروكسل، أو عندما تضطر إدارة أمريكية يمينية أن تبلع كبرياءها، وتطلب من الأمم المتحدة المساعدة في العراق، عندها يتوجب علينا أن ننظر ونفحص تعريفنا للقوة والضعف.

بوسعنا أنْ نرى أنَّ نوعاً من القوة قد نما وتطور، لا يمكن قياسه بمقاييس الميزانية العسكرية، أو تكنولوجيا صواريخ الأسلحة الذكية. هذا النوع يعطي ثماره على المدى الطويل، وموضوعه إعادة صياغة العالم، وليس الفوز في صراع قصير الأمد. إن قوة أوروبا هي قوة تحويلية، وعندما نتوقف عن النظر إلى العالم بعيون أمريكية بوسعنا عندها أنْ نرى أنَّ كل عنصر من عناصر الضعف الأوروبي هو في الحقيقة وجه آخر من وجوه قوة التحويل الأوروبية الخارقة.

لا تتباهى أوروبا بقوتها، ولا تتحدث عن نموذج مستمر للتقدم، بل إنها على العكس من ذلك، تتصرف وفق التركيبات الهرمية السياسية التقليدية؛ فمجلس العموم البريطاني والمحاكم البريطانية والموظفون المدنيون الحكوميون البريطانيون لا يزالون على ما هم عليه باستثناء أنهم أصبحوا وكلاء للاتحاد الأوروبي. هذا ليس من قبيل المصادفة.

فالاتحاد بوضعه مقاييس مشتركة، تنفذها المؤسسات الوطنية في كل دولة، تمكن من توسيع نفوذه من دون أن يصبح هدفاً للعداء والانتقاد. فبينما تعد كل شركة أمريكية وسفارة وقاعدة عسكرية أمريكية هدفاً للإرهابيين، فإن منعة أوروبا النسبية تسمح لها أن توسع نفوذها على مستوى العالم، ومن دون التعرض لنفس الأخطار التي تعيشها أمريكا. وهكذا فإن حقيقة عدم وجود زعيم واحد لأوروبا ووجود شبكة من مراكز القوى تجمعها سياسات وأهداف مشتركة، سمح لها أن تتوسع لتضم عدداً أكبر من الدول من دون أن تتعرض للانهيار، ومكنها من الاستمرار، لتوفير المنافع لأعضائها لكونها أكبر سوق اقتصادية في العالم.

لا تهتم أوروبا بالجغرافيا السياسية التقليدية عندما تتخاطب مع دول أخرى، بل تبدأ من الطرف الآخر للمعادلة: ما القيم التي تدين بها الدولة؟ ما إطارها القانوني والدستوري؟ إن هوس أوروبا بالأطر القانونية يعني أنها قادرة على تغيير الدول التي تحتك بها من الجوهر، بدلاً من التعامل مع القشور. وقد تكون الولايات المتحدة استطاعت تغيير النظام في أفغانستان، لكن أوروبا تغير المجتمع البولندي كله بدءاً من سياساته الاقتصادية مروراً بقوانين الملكية وبأسس التعامل مع الأقليات، وانتهاءً بما يقدم على موائدها من طعام.

لا تغير أوروبا الدول بتهديدها بالاجتياح، بل إن تهديدها الأكبر أن لا تلقي بالاً لها؛ وبينما يتدخل الاتحاد الأوروبي بثقل لإعادة إعمار صربيا، ويدعم رغبتها في «التأهل» لتصبح دولة أوروبية، لا تقدم الولايات المتحدة بالمقابل لدولة كولومبيا مثل هذا الأمل بالاندماج من خلال

المؤسسـات المتعددة أو صناديق الأموال المخصصة للاستثمار في البنية التحتيـة، بل جل ما تفعله هـو تلك «المساعدة» المؤقتـة لبعثات التدريب العسكرية الأمريكية والمعونات، والحرية المطلقة للسوق الأمريكية.

لقـد أصبحت أوروبا بإقامتها لأكـبر سوق داخلية موحدة في العالم، استناداً لبعض التقديرات، عملاقاً اقتصادياً والسوق الأكبر في العالم. لكـن ما يجعـل أوروبا نموذجاً ليـس الضخامة إنما نوعيـة اقتصادها؛ فتـدني التفاوت في المسـاواة يسمح لدول الاتحاد أن توفـر الأموال بدلاً من إنفاقهـا على الجريمة والسجون، وكذلـك اقتصادها ذات الكفاءة في استخـدام الطاقة يحميها مـن الارتفاع الجنـوني في أسعار النفط، ونموذجهـا الاجتماعي يوفـر للناس الوقت والمتعة مـع عائلاتهم. تمثل أوروبـا علاقة عضويـة من الحيوية والحرية الوافـدة من الديمقراطية الاجتماعية. وهكذا فإنه مع تزايد الغنى في العالم وتحول الناس إلى ما هو أبعد من إرضاء الحاجات الأساسية مثل الجوع والصحة فإن طريقة العيش الأوروبية تصبح إغراء لا يمكن مقاومته.

في كل زاويـة مـن زوايا العـالم تستمد الـدول الإلهام مـن النموذج الأوروبـي، وتنمي وتتعهد بالرعاية أنديتهـا الخاصة على شاكلة النادي الأوروبـي. هذا النوع من العدوى من شأنه أن يغير أفكارنا عن السياسة والاقتصاد، ويعيد تعريف مفهوم القوة للقرن الواحد والعشرين.

مشروع القرن الأوروبي الجديد

تخيلوا عالماً يسـوده السلام والازدهار والديمقراطية: عالم تتساوى فيـه الدول الصغيرة في السيادة مـع نظيراتها من الدول الكبرى؛ عالم

المهـم فيه الإذعان للقانون، بدلاً من «إما أن تكون معنا أو ضدنا»؛ عالم القيـم الديمقراطية فيه أكثر أهمية مما حُقق في الحرب على الإرهاب هـذا الأسبوع؛ عالم يمكن فيه لسـكان لا يتجاوزون الأربعمئة ألف نسمة أن يشعروا أنهم جزء من أكبر اقتصاد في العالم. ما أطلبه منكم تخيله هو: «القرن الأوروبي الجديد».

هذا الكتاب ليس محاولة لتقديم الأعذار عن كل أخطاء أوروبا؛ أوروبا عندها الكثير من الأخطاء بدءاً من سخافة سياستها الزراعية المشتركة ومروراً بسياسات الهجرة الصارمة التي تنتهجها، وانتهاءً بعزوفها عن فرض نفسها على الساحة الدولية، مقارنة بإصرارها على وضع المعايير والمقاييس. هذا الكتاب هو محاولة للدفاع عن أوروبا من أعدائها الذين يحاولـون إخفـاء إنجازاتها بإنحاء اللوم عليها ظلمـاً في أغلب الأحيان ناسبـين إليها كل أنواع الشـر، أو الذين يريدون باسم القضية الأوروبية أن يحولوهـا إلى شـيء آخـر: دولـة فيدرالية على النمـوذج الأمريكي. هـذان الصنفان نجحا في إضفاء التشاؤم علـى قلوب الأوروبيين، ولذا فـإن هدفي مد يد العون للتخلص من هذا الجو التشاؤمي الظالم الذي غطى القارة قبل أن يصبح نبوءة محققة.

الفصل الأول

يد أوروبا الخفية

في البداية لم يكن لأوروبا ثمة مستقبل، ولم يبدأ مستقبلها إلا في الماضي القريب؛ أوروبا كانت مشبعة بالدماء، والمجازر منتشرة في كل أركانها. لقد تراكمت أجساد القتلى عند كل رؤية جديدة لتوحيد أوروبا: مئة وأربعون ألف قتيل في الحرب الفرنسية- البروسية، وثمانية ملايين في الحرب العالمية الأولى، وأربعون مليوناً في الحرب العالمية الثانية. لقد قضت الخطط الكبرى والشخصيات الشعبوية تقريباً على القارة. لقد احتاجت القارة لمعجزة لتتعافى، لكن أوروبا لم تعد تؤمن ثانية بالقيادة العاطفية. لقد استطاع الشاعر الفرنسي بول فاليري أن يعبر بست كلمات فقط عن الواقع الأوروبي في عام 1945 حين قال: «الأمل الذي كنا ننتظره كان غامضاً وما كنا نفزع منه كنا نعيشه».

هذا يفسر لنا: لماذا لم يكن دليل أوروبا للهروب الكبير من أسر التاريخ مناطاً برجال عظماء من أبطال الحرب، مثل تشرشل وديغول اللذين ألهما أجيالا على متابعة القتال، بل كان بيد مجموعة مجهولة تقريباً من التكنوقراط كرّست نفسها لجعل مستقبل أوروبا خالياً من السلاح. الشخصية البارزة في هذه المجموعة كانت جان مونت: المسؤول الفرنسي صاحب القامة الصغيرة والجسد الممتلئ والممعن في

الرتابة، الـذي ذكّر الصحافي انطوني سامبسـون برواية البطل بوارت للكاتبة آغاثا كريستي.

كانـت مساهمة مونت بوضع رؤية مؤسسة على أن لا توجد ثمة رؤية. لقد تمسـك بملاحظة الشاعر فاليري وحولها إلى مبدأ لتنظيم أوروبا، فجعـل الخوف من الصراع دافعاً نحو الوحدة الأوروبية، تاركاً أهدافها غـير واضحـة المعالم، سامحـاً بذلك لكل شخـص أن يشعـر أن أوروبا تسـير بالوجهة التـي يحبها. وإلى الآن فإن أوروبـا عبارة عن رحلة ليس لهـا محطة نهائية، ونظام سياسي يتجنـب الخطط الكبرى والتقنينات المحسومـة، التي تحكم وتحـدد السياسات الأمريكيـة؛ إن غياب الرؤية هي مفتاح قوة أوروبا.

كان المبدأ الأول الذي يلتزم به مونت هو أن يتجنب مسودات الخطط؛ فإعلان شومان الذي وقعه الفرنسيون والألمان لإطلاق المشروع الأوروبي في عـام 1950 جعل من غياب الخطط مبـدأ أساسيا. فأوروبا لن تبنى دفعة واحدة أو على أسس خطة واحدة كبرى لا غير، بل تبنى من خلال إنجازات ملموسة من شأنها أن تخلق أولاً تضامناً موجوداً على الأرض. لقد عمل مونت في عصبة الأمم المتحدة، التي كانت كارثية بعد الحرب العالميـة الأولى، ووعـى الحاجة إلى أنواع ملموسة مـن التعاون بدلاً من الاتكاء على فكـرة الأسرة الدولية الوهمية. لقد حاول أن يربط فرنسا وألمانيـا من خلال توحيد إنتاج الحديد والصلب؛ نفس الصناعات التي صنعـت سلاح الحرب تضع الآن أسس بناء السلام. كان التكتيك الذي ينهجـه مونت دائما ينحو للتركيز على التفاصيل التقنية بدلاً من أسئلة

سياسيــة كـبرى تلفت الانتباه. لقد حــاول أن يعالــج القضايا الخلافية مــن خلال تجزئتهــا إلى قضايا أصغر، لأنه من الأسهــل كثيراً الوصول إلى اتفاقيــة بخصوص الصلب والحديد من الوصول إلى اتفاقية بشأن السلام والحرب. وهكذا عندما تنخرط حكومتا فرنسا وألمانيا في سلسلة لا تنتهي من المفاوضات فإن الذهاب إلى الحرب يصبح أقل احتمالاً.

إن الطريقــة الأفضــل لتغيير الحقائــق على الأرض هــي من خلال التغيــير التدريجي أو كمــا يطلق عليه مونت: «مشيــة الحلزون». وهكذا فإن كل اتفاقية تعاون على المستوى الأوروبي من شأنها أن تقود بطريقة لا رجوع فيها إلى اتفاقية أخرى تعمق الاندماج الأوروبي. ولذلك فعندما يوافـق قادة أوروبا على إزالة الضرائب الجمركية على البضائع، فإنهم سيركــزون على قضايا لا علاقة لهــا بالضريبة الجمركية، مثل الصحة ومستويات السلام والمؤهلات. وعندما عولجت الكثير من القضايا التي لا علاقــة لها بالضرائب الجمركيــة، فإن قادة أوروبا ركزوا على السوق الأوروبيــة الموحــدة. والآن فــإن جماعات أكـبر فأكبر مــن السياسيين والموظفين الحكوميين لهــا مصالح في الاندماج الأوروبي؛ وتعقد الآلاف من الاجتماعات بــين مسؤولين من حكومات مختلفة مما يعني ببساطة أنهــم حتماً يعرفون بعضهم تمام المعرفة، ويعنــي أيضاً أنهم سيفكرون عفويا بقضايا أخرى بإمكانهم أن يتموها مع بعضهم.

إن أسلوب عمل مونت الغريب وضع نهجاً سار عليه الاتحاد الأوروبي، وقد وصف أحد حواري مونت، ستانلي كليفلاند هذا النهج كالآتي:

«كلمـا عالـج مونت مشكلـة كان يجمع حوله عصبـة من الرجال.... ويبدأ نوعـاً مما يسمى «جلسات الدردشة» التـي لا تتوقف، وقد يستمر الحوار أحياناً أسبوعا أو أسبوعين وساعات وساعات من اليوم.... وكان مونـت يلتزم الصمت، وأحياناً يثـير بتدخله نوعا من ردات الفعل، لكنه كان لا يقول الشئ الكثير... بعد ذلك وبالتدرج، مع تقدم المحادثات التي تستغرق أحياناً عدة أيام لا بل أسبوعاً، يبدأ التفكير بتسوية بسيطة من نتاج عقله».

كان مونـت يبدأ بعبارة بسيطة وغالباً ما تكون حكمة أو شعاراً ليرى كيـف تكون ردة فعل نظرائـه؛ بعدها يكشف عن جزء يسير من تفكيره، ويلحق ذلك بعبارتين لا أكثر ولا أقل. وإذا ما انتفض رفاقه، وقالوا له ما الخطـأ بقوله، كان يعيد صياغة أفكاره مهمـا تطلب الأمر، حتى يقبلها كل مشارك في المناقشـة. كان مونت يضع أكثر من ثلاثين مسودة سواء كانـت مذكـرة أو خطاباً أو اقتراحاً. والهدف من هـذا التكرار المستمر يشبـه هـدف مفاوضات الاتحـاد الأوروبـي، التي لا تنتهـي في صياغة السياسـات أو المفاوضـات والمراجعات، وذلك لإزالـة كل الخلافات أو المصاعـب التـي تعترض قضية من تلـك القضايا؛ وناتج هـذا كله كان بساطة واضحة لفكرة في غاية التعقيد.

ما أوجـده مونت هو آلة للكيمياء السياسية: كل دولة تتبع مصلحتها الوطنيـة، ولكـن عندما توضـع المصالح المختلفة في صنـدوق الاندماج الأوروبـي الأسـود، كان يظهر مشروعاً أوروبيًا مـن الطرف الآخر. لقد أظهـرت الحرب العالميـة الثانية لدول البلونكس (لوكسمبورغ وهولندا

وبلجيكا) هشاشتها بشدة أمام الدول الكبرى في أوروبا، ولهذا كان عليهم أن يجدوا طريقة للجم فرنسا وألمانيا؛ ولكن في الوقت ذاته كان الأمل الوحيد أمامهم كدول أوروبية صغيرة لممارسة النفوذ إيجاد نوع من النظام الوحدوي بين الدول. بالنسبة لألمانيا ولحد ما إيطاليا كان الهدف الأول لهما إعادة تأهيلهما من موقعهما كدولتين مارقتين. كما أن العضوية في الاتحاد الأوروبي كانت تمثل للأعضاء حصناً منيعاً أمام التهديدات من الشرق، وكذلك فرصة للتخلص من القيود التي فرضها الحلفاء على أسواقهم والتي حالت دون الوصول الضروري إلى أسواق ألمانيا للمشاركة في إعادة بنائها. بالنسبة إلى فرنسا كان احتواء ألمانيا هو الهدف الأساس، وعزز ذلك الأمل بالنمو الاقتصادي الذي وفره الدخول إلى الأسواق الألمانية والزيادة في الإنتاج، وهو ما وصفه جاك ديلورز بأنه عقد زواج على أساسه تأسس الاتحاد الأوروبي.

كان هذا كله حسابات المصلحة الوطنية، لكن بمجرد دخولها في مصفاة مونت عبر المؤسسات الأوروبية كانت الحصيلة حلا لمشكلة الصراع في أوروبا. إن الحرب في أوروبا اليوم ليست ببساطة غير مرغوب فيها بل لا يمكن تصورها أبدًا. فمؤسس الاقتصاد الليبرالي آدم سميث وضع فكرة مثيرة للغاية، سماها «اليد الخفية» للسوق ليشرح كيف أن اقتصاداً حراً يعمل في ظل مؤسسات وقيود بشرية من شأنه أن يؤدي إلى إقامة مجتمع يحكمه النظام بدلا من حرب الجميع ضد الجميع (قانون الغاب). وكيفما نظرنا فإن عبقرية مونت كانت تكمن بتطوير «يد خفية أوروبية» تسمح بظهور مجتمع أوروبي منتظم يفي

بمصالح الجميع. وهذا بالذات قد يكون أقوى عنصر في رؤية مونت؛ فهو لم يحاول إلغاء الدولة القومية ولا الوطنية بل غيَّر ببساطة طبيعتها من خلال تجميع السيادات كلها في مفهوم الاتحاد الأوروبي.

لقد تمكنت أوروبا من التمدد تقريباً في حياة الأوروبيين بلا معارضة، وذلك بانسيابها في بنية الحياة الوطنية، مُحولة بذلك المؤسسات الوطنية من الداخل من دون أن تمسها من الخارج؛ إن أوْربة الحياة السياسية قد تمت إلى حد كبير من خلف الستار، لكن هذا التستر بالذات أدّى إلى نجاح تجربة سياسية فريدة من نوعها.

النظام السياسي الخفي

المكان: مجلس العموم (قصر ويستمنستر)، والزمان: الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً. وزيرة التجارة مارغريت بيكت تستعد لمواجهة أسئلة البرلمانيين، كما فعل أسلافها على مدى ثلاث مئة سنة. لقد أنهى الجميع الصلاة اليومية والنواب يجلسون على مقاعدهم الخضراء، وخلفهم الخط الفاصل الذي وضع في الأساس للحيلولة دون تهجم النواب في الصفوف الخلفية على نظرائهم في المعارضة الجالسين في الجهة المقابلة؛ وذلك عندما يتناوبون على الكلام. يظهر التعب بادياً على النواب، ويحثهم قلق التأخر عن دوائرهم الانتخابية إلى الإسراع بالمغادرة، فتتعالى صرخاتهم بالعبارة المعتادة «اسمعوا اسمعوا» ويلوحون بأوراقهم مستنكرين، فتحدث بذلك ضجة أكثر من المعتاد.

بالرغم من أن طقوس «طرح الأسئلة في المجلس» لم تتغير البتة عبر تلك القرون، إلا أن هذا المظهر الخادع للاستمرارية يخفي حقيقة أن نصف التشريعات الزراعية البريطانية شرعت لتنفيذ قرارات اتخذها وزراؤنا في بروكسل. ورغم أن مجلس العموم يحاسب مارغريت بيكت إلا أن القرار الرئيس لم تصنعه بمفردها، بل كان نتيجة مفاوضات مع نظرائها وزراء الزراعة الأوروبيين ولجان تقنية متنوعة، تجتمع ما بين ثلاث مئة وأربع مئة مرة في العام. ولكن بالنسبة لزائر ما لمجلس العموم أو بالنسبة لمزارع بريطاني، فإن شيئاً لم يتغير لأن السياسات لا تنفذ ولا يصادق عليها على المستوى الأوروبي. فالمزارع سيستمر في التعامل مع وزارة الزراعة الوطنية والجمارك الوطنية وسلطات الضريبة، وكذلك مع المراقبين الصحيين ومدراء السلامة والوقاية، الذين أصبحوا حراس السياسية الأوروبية.

إن قوى أوروبة الخفية تتجسد في كل نواحي الحياة السياسية البريطانية: فلم يعد ثمة وزارة واحدة وطنية لم تقابل نظيرها الأوروبي في منتدى أو ما شابه بمن فيهم وزارء الدفاع والمواصلات وحتى الداخلية. وكما تشير أفضل الإحصاءات فإن ما يقارب ثلث التشريعات البريطانية وثلثي التشريعات الاقتصادية والاجتماعية وضعها وزراء بريطانيون مع نظرائهم الأوروبيين في بروكسل.

وبينما تسربت أوروبا إلى الشريان الأكبر من الحياة السياسية الوطنية إلا أنها حريصة على أن تكون في المقعد الخلفي. فالذين يصادقون وينفذون القرارات هم مجلس العموم البريطاني والموظفون

الحكوميون والمحاكم الوطنية. ولأن الحكومات الوطنية هم وكلاء القوة الأوروبيـة، فإن اللجنـة التنفيذيـة الأوروبية تبقى صغـيرة ومتحفظة. وتوظـف اللجنة الأوروبية التنفيذيـة اثنين وعشرين ألف موظف أي أقل مـن العديد من البلديات الكبـيرة؛ أي بمعدل نصف موظف لكل عشرة آلاف مواطـن مقابل ثـلاث مائة موظف لكل عشـرة آلاف على المستوى التوظيف الحكومي الوطني. ويجادل بعض المشككين بالوحدة الأوروبية بالقول الظـالم: إن أوروبا هي مشروع فيـدرالي متستر. ولكن الحقيقة هـي أن كل خطـوة خطاها الاتحاد كان طواعيـة ونوقشت في البرلمانات الوطنيـة وتمت فيهـا المصادقة. لا بل إن عمل الاتحـاد الأوروبي يجرى قصـداً بلا ضوضـاء، لأن بناة الاتحـاد يركزون على جعـل السياسات المتخذة فاعلة ولا يسعون إلى فرقعة سياسية تلفت الأنظار.

إن المشـروع الأوروبـي يسعـى لتعزيـز الهويـات الوطنيـة بـدلاً من تدميرهـا؛ فبروكسل على النقيض التام للعاصمـة الإمبراطورية، وهي كيفمـا نظـرت إليها عينة صغـيرة من أوروبـا، تمثل التاريـخ الأوروبي وتجسـده؛ فكل اجتياح ومشروع سياسي تقريبـا بدءاً من الإمبراطورية الرومانيـة، مروراً بنابليون، وانتهـاء بالرايخ الثالث مر بها واستوعبته. واليوم سكانها وهندستها العمرانية وعقيدتها تراكم فوضوي فوق تركة شعوبهـا؛ ثلـث سكانها مـن الأجانب (حيث يعيش الذيـن بلا جذور مع النخبـة التكنوقراطيـة الأوروبيـة ذات الأجـور العالية ومـع المهاجرين المنعزلـين من الإمبراطوريات الأوروبية الماضية، من مغاربة وكونغوليين وروانديـين). إنها عاصمة البلاد لكن بلا هوية وطنية حقيقية (وصراع

مستمـر للوصـول إلى السلطة بين شعـوب الولونـز والفليمنجز، الذين يعيشون على أرضها).

إن عـبء حمل المهاجر وطنـه في عقله أينما حل، يعنـي أنه لا توجد خطـورة بتحولـه إلى مواطـن أصلي. فقلة مـن البيروقراطيـين الذين ذهبوا إلى بروكسل لم تحاول حتى التأقلم فيها؛ العديد من البريطانيين يلتصقون بجذورهم من خلال إقامتهم حيثما وجدوا إنكلترا الصغيرة، وهـم بالرغم من أنهم يعيشون في واحـدة من العواصم المشهورة بتعدد الأطبـاق الغذائية فيهـا، إلا أنهم يملؤون خزائنهـم وبراداتهم بأطعمة جاهزة ومعلبة من صنع الوطن مثل بودرة الكاستر من نوع ماركة البيرد (الطائـر) ورقائق البطاطا من نوع ووكر، والفصولياء المطبوخة المعلبة مـن نوع هاينز، وكذلك المقانق مـن نوع وولز، والكريم من نوع سالفون. وهـذا الشغـف لا يقـارن بشغـف اليونانيـين الوطنيين الذيـن يلبسون لباسهـم المبهرج، ويخرجـون للرقص في الشـوارع في عيدهم الوطني، أو لنقـل الأيرلنديـين الذين يخرجـون مبتهجين من عشـرات الحانات المنتشـرة في المدينة أثناء احتفالهم بعيد القديـس الأسطوري باتريك. إن بروكسـل مدينة لا تعرف الأنانية، فتسمـح للهويات الوطنية الأخرى بالازدهـار، وهي بذلك تجسد دعاية الحزب المحافظ البريطاني، الذي ينادي بأن تكون بريطانيا في قلب أوروبا شرط أن لا تديرها الأخيرة.

إن أوروبـا بحفاظها على ظهور متواضع في البلدان الأعضاء وعملها مـن خـلال المؤسسـات الوطنية للـدول الأعضـاء استطاعـت أن تفرد جناحيهـا مـن دون أن تثير الكثير من العـداوة. ومع تحـول أوروبا إلى

قــوة لا يستهان بها على الساحة العالمية، فإنهــا قادرة على أن تتصرف على تلك الساحة بالطريقة ذاتها، التي اعتمدتها في الساحة الأوروبية. وهكذا عندما يذهــب الجنود الأوروبيون خارج أوروبا في مهمات دولية، فنــادرا ما يرتدون الزي العسكــري الأوروبي. وهم غالبا يخدمون تحت أعــلام حلف شمال الأطلســي أو الأمم المتحدة؛ وكذلــك عندما أقامت أوروبــا محميات في البوسنة وكوسوفــو، فإن ممثليها يفعلون ذلك باسم الأمم المتحدة واسم الاتحاد الأوروبي.

والقــوة الأوروبية لها أيضا بــروز متواضع في الميــدان الاقتصادي؛ فاقتصــاد الاتحــاد الأوروبــي هو بحجــم اقتصــاد الولايــات المتحدة، وبمستويــات متقاربــة معــه في مجــال استثمــارات رؤوس الأمــوال في اقتصاديــات دول أخــرى، ومع ذلك فــإن عضلات أوروبــا الاقتصادية لا تــبرز بمقدار عضــلات الولايات المتحدة. ولذلك فــإن المعاداة للعولمة هــي بالذات معاداة للظاهرة الأمريكية، حتى في داخل الولايات المتحدة نفسهــا، ونقيضها الآخر من العولمة التــي لا تجر هذا القدر من المعاداة هــو الظاهرة الأوروبية. إن تطفل شركة ماكدونالدز ودخولها لكل مكان تثير مــرارة الاقتصاديــين الوطنيين، وكذلــك معارضــي العولمة في كل أنحــاء العالم. إن كل ممثلي الشركات الكبــيرة التي تثير الكراهية مثل ستاربك وكاب ونايك جميعها معرَّفــة عالميا بأنها أمريكية. ولذلك فإن الاعتــداء على مركز التجارة العالمي قد يكون دليلاً على هذا التناقض، بمعنــى أن الهجوم على قلب الاقتصاد العالمي وقع في العاصمة نيويورك لأن هــول الاقتصاد الأمريكــي ليس له حدود. بالمقارنة فــإن الاقتصاد الأوروبي ينقصه هذا الهول.

أحياناً تتوسع تلك المخاوف وتطال الأمريكيين الذين يشعرون بالخشية إزاء احتمال سيطرة الاقتصاد الأجنبي على الولايات المتحدة؛ لقد شهد عقد الثمانينيات قلقاً شديداً داخل الولايات المتحدة بسبب صعود اليابان، واحتمال سلبها الولايات المتحدة قيادتها للاقتصاد. ولكن استثمارات أوروبا الآن في الولايات المتحدة تجاوزت بسهولة استثمارات اليابان، ومع ذلك لا تظهر بالكاد المخاوف من أوروبا في تحليلات المحللين الأمريكيين الذين يتحدثون عن الضعف الأوروبي.

إن السبب الرئيس وراء التخفي الأوروبي في الخارج يكمن في تاريخ أوروبا الاستعماري الأسود؛ هذا ينم عن رغبة حقيقية بالتخلي عن كل ما تحمله الإمبراطورية من سمات ومظاهر. ولكنَّ ثمة سبباً أعمق وراء هذا الاحترام للثقافة المحلية. لم تهدف الرؤية الأوروبية على الإطلاق لإقامة نموذج معين أوحد من التقدم الإنساني، بل سمحت للثقافات المتعددة المتنافسة أن تحيا جنباً إلى جنب. هذا التوجه برز كل البروز في خطاب السياسي الأيرلندي الشمالي، جون هيومز لدى منحه جائزة نوبل للسلام وذلك عندما تحدث في خطاب تسلمه الجائزة عن الاتحاد الأوروبي، بأنه أكبر نجاح لعملية سلام في التاريخ. قال هيومز: «لقد برهن الملهمون الأوروبيون أن الاختلاف ليس تهديداً بل إنه شيء طبيعي.... إن الرد على الاختلاف هو باحترامه.... لقد أقام أهل أوروبا مؤسسات تحترم اختلافاتهم- مجلس الوزراء واللجنة التنفيذية الأوروبية والبرلمان الأوروبي- وسمحوا لتلك المؤسسات أن تعمل لما فيه خيرهم ومصالحهم الاقتصادية».

كان لهـذا الاختـلاف والتنوع أثر في جعل الاتحـاد الأوروبي يتمسك أكـثر بمبادئه، وهو مـا لم يكن متوقعاً. أحد الأمثلـة التي تعبر عن هذا أفضل تعبير هو حائط برلين. فعندما سقط حائط برلين في عام 1989 لم تكـن توجـد اتفاقية حول السماح لـدول الاتحـاد السوفياتي السابق بالدخـول إلى النادي الأوروبي. ولكن بما أن القادة الأوروبيين فشلوا في الاتفاق على الحدود النهائية للاتحاد الأوروبي، فإنهم قرروا أمام هذا الواقـع أن يجعلوا باب الدخول مفتوحـا لأي كان بوسعه أن يفي بمعايير كوبنهاجن للديمقراطية وحكم القانون والتحرر الاقتصادي. ولكن ثمة رغبة تكمن وراء هذا القرار باستبعاد بعض الدول من عملية الانضمام إلى النـادي الأوروبي. وقد كانـت بعض الدول متحمسة أكثر من اللازم لرفع معايير الدخول لدرجـة يصعب معها على تركيا الانضمام، وذلك مـن خلال وضع معايـير متشـددة بخصوص حقوق الإنسـان واحترام الأقليـات. لكـن هـذه المعايـير دفعـت تركيا لإصـلاح نفسهـا، وبذلك مهـدت الطريق أمام ظهور تركيا الحديثـة والديمقراطية القادرة على الانضمام إلى النادي، رغم غياب حماسة العديد من الأعضاء. وينطبق هـذا الشيء نفسه على معايير ماستريخت فيما يخص العملة الأوروبية الموحـدة التي وضعت في الأساس لجعـل الإيطاليين المسرفين بعيداً عن الدخـول في مشـروع العملـة، فكانت النتيجـة ضبط إيطاليـا إسرافها ودخولها العملة الموحدة.

في كل هذه الأمثلة جاهدت الدول الأعضاء بكل ما لديها للتوصل إلى اتفاق على محطتها النهائية، واحتمت في سعيها هذا وراء قيم أوروبية:

المفارقة أن تلك الدول سعت إلى تسليط قيمها على المستوى الأوروبي بهدف الدفاع عن مصالحها على المستوى الوطني. وهذا أدى إلى وجود وضع شاذ بموجبه تملك دول مصالح دون قيم، والاتحاد الأوروبي يملك قيما ولكن بلا مصالح.

كانت نبوءة مونت في بداية المشروع الأوروبي كالآتي: «إننا بدأنا عملية متسمرة من الإصلاح، التي من شأنها أن تصوغ عالم الغد بديمومة أكثر من مبادئ الثورة المنتشرة بالطول والعرض خارج الغرب». ولكن بما أن المشروع الأوروبي في أفضل حالاته يعتريه الكسوف وتحجبه التشريعات والحكومات الوطنية، فإنه من السهل جداً أن يعمى عنه الناس. بالنسبة للعين المجردة التي تنظر للأمور على ما هي عليه وليس أبعد، فإن السلطة لم تخرج من يد الحكومات التي لا تزال مصدر الشرعية ولا تزال السياسة سائرة بالطريقة القديمة نفسها. المفارقة هي أن هذه الخفية التي تعتري الاتحاد سمحت بالوقت ذاته للمشروع الأوروبي بالانتشار بعيداً وسريعاً مخولة إياه أن يخلق ديناميكيته الخاصة للتطور والتقدم. فالدول الأعضاء باجتماعها على يد واحدة وحشد سياداتها لتحقيق الأهداف المشتركة، خلقت قوة جديدة من لا شيء. فالثورة الصامتة التي أطلقوا عنانها سوف تُغيِّر العالم أجمعْ.

الفصل الثاني

متفرقون نقف وموحدون نسقط

كان عـام 1968 عـام الثـورة. مـا بـدأ في (جامعـة) السوربون في باريـس كاحتجاج طلابـي على المناهج التي عفا عليهـا الزمن، وكذلك علـى التهديد بتخفيض عدد الطلبـة، سرعان ما انتشر مثـل النار في الهشيـم ليطال أوروبا والولايات المتحـدة. لكن الإثارة لم تكن مقصورة فقـط على الجامعـات. فالسيد دي هوك ، مدير مـن الدرجة المتوسطة في بنـك سياتل، توقف عن متابعـة الدراسة في إحـدى الكليات الأهلية بعـد سنتين فقط مـن انضمامه، وكان في طريقه لبـدء ثورة من صنعه الخاص: ثورة قـد تحمل بعض الدروس المهمة للاتحـاد الأوروبي. لقد جادل كثير من الناس أن انقاسامات أوروبا ستمنعها من ترك بصماتها الحقيقية على الساحـة العالمية، لكن ثورة دي هوك برهنت بالمقابل أنه بالإمـكان السيطـرة على العالم مـن دون أن توجد ثمـة سلطة مركزية بيروقراطية.

بـدأت رحلة السيـد هوك عندما عينه المقر العـام لمصرفه في لجنة كانـت تعمل علـى إستراتيجيـة تجارية لمعالجة بطاقـات المصرف بنك أمريـكارد، التي لم تعـد تستجيب للمتطلبات التجاريـة. كانت الخلفية قاتمة: بطاقـات الائتمان لم يمر عليها سوى عشـر سنوات، والصناعة الائتمانيـة الوليدة كانت في حالة من الفوضى. لقد رمى البنك الملايين

من البطاقات غير المرغوب فيها على عامة لا تحمل أي شكوك بصددها، وليس لها خبرة بهذا النوع من التسهيلات الائتمانية. قدرت الخسائر المالية من جراء ذلك بمئات الملايين من الدولارات؛ لقد أفلس حاملو بطاقات الائتمانات وشعر السياسون بالخطر وشنت وسائل الإعلام حملة شعواء من اللوم والنقد.

وهكذا بدلاً من أن يطور البنك سياسة مالية إستراتيجية جديدة، أقنع السيد هوك رؤساءَه بخلق منظمة من نوع جديد: فيزا كارد. كان هوك مصمماً على المضي والذهاب إلى أبعد من التركيبة التقليدية للشركات، التي كانت نتاج الثورة الصناعية، وخلق شركة جديدة مؤسسة على مبادئ أيديولوجية. كان يريد إقامة شبكة. ويريد التوصل إلى منتج يكون له حضور عالمي، ولكن بالوقت ذاته يحافظ على روح المنافسة بين البنوك، مما يحملها على الإبداع والتجديد.

المبدأ الأساس يقوم على تأسيس شركة لا تتكون من حاملي الأسهم بل من أعضاء؛ هؤلاء الأعضاء سوف يملكون الشركة للأبد، ولكن ليس بوسعهم بيع حصصهم أو شرائها، مما يعني أنه يستحيل على أي عضو من الأعضاء التمكن من السيطرة على الشركة ككل. ما أراده هوك هو إنشاء شركة في غاية اللامركزية وفي قمة التعاون؛ فالسلطة والمبادرة وصناعة القرار والثروة بيد الأعضاء. ما بدأ على أنه مجموعة لا تتعدى أصابع اليد من البنوك المتواضعة في اثنتي عشرة دولة فقط، نما وتحول لشركة كبيرة يملكها الآن أكثر من إحدى وعشرين مؤسسة مالية في مئة وخمسين دولة. واليوم تحتل شركة فيزاكارد بمفردها أكبر حصة

في إنفـاق المستهلـك، وتقدر بـ 2.7 بليـون دولار سنوياً، وتخدم ست مئة مليون شخص وتتابع أيضا نموها بمعدل 22 ٪ سنويا.

وبالرغم مـن قدرة شركة الفيـز الاقتصادية الهائلـة إلا أنها فعليا ليسـت إلا شركـة نحيفـة للغاية ليس فيهـا إلا إدارة مركزيـة صغيرة وموظفون لا يتجـاوزون الثلاثة آلاف منتشرون في اثنين وعشرين مكتبا في أنحـاء العـالم. وتعتمد الشركـة في نموها وصلابتهـا ونجاحها على تمكـين الآخرين من التفـوق والإبداع. هذا بالضبط مـا يجب أن تكون عليه الشركة حسبما يقول هوك. ويتابع هوك قائلا: «كلما كانت الشركة أفضل كلما كانت أقل بداهة. نحن نحاول فيما يخص بطاقات الفيزا أن نخلـق شركة غير مرئية والحفـاظ عليها بهذا الشكل: النتيجة هي التي يجب أن تكون ظاهرة وليس الهرمية ولا الإدارة».

أوروبا الشركة

رغم أن (مونت) كان زمنه قبل زمن السيد دي هوك، ووفد من عالم مختلف عن عالم هوك، إلا أن المبادئ التي روَّج لها تحمل تشابها مميزا مـع تلك المبادئ التـي حولت شركة فيـزاكارد إلى أنجـح الشركات في التاريـخ العالمي. ومع أن قلة من الناس تعي ذلك إلا أن الاتحاد الأوروبي الـذي أوجده مونـت أقرب في الشبـه لشركة فيزا منـه للدولة: الاتحاد الأوروبي هو شبكة لا مركزية تملكها الدول الأعضاء.

إن المقـرات العامة لمجلس الاتحـاد الأوروبي تشهـد على ذلك. كما أن مبنـى جستوس ليبسيوس يبـدو وكأنه جاء مـن الفضاء الخارجي،

وهبـط في بروكسل ليشوه منظر جسر ديكو بفنه البديع وقاعدة تماثيله الرخاميـة. هذا البنـاء المستطيل الشـكل والمتوشح بالحجـر الرمادي والزجاج العاكس الممتد على مساحة 215 ألف متر مربع، يحيط بقاعة هائلـة وله ممرات تقـود لمكاتب السلطة والنفوذ بطـول أربعة وعشرين كيلومـتراً مربعاً. هـذا البناء يشبه اللعبة الروسيـة؛ القشرة الخارجية نسخـت ذاتها بالتمام من الداخل ويضم عشرات من الغرف المستطيلة في وسـط كل منها طاولـة مستطيلة وثمة فتحـة في وسطها، والطاولات مرتبـة تماماً استعـداداً للمفاوضـات الأوروبية، وعليهـا أسماء خمسة وعشريـن عضواً من الـدول الأعضـاء، وميكروفانات طويلـة ونحيفة، ودفاتر للكتابة، ومجموعة من أقلام الرصاص الحمراء. يوجد في بعض الغـرف أيضا أكشـاك للمترجمين، لترجمة ما يدور مـن كلام بخمسة وعشرين لغة أوروبية. هذا البناء مثله مثل المصنع بالنسبة إلى الاتفاقات الأوروبيـة؛ ولأن الاتحـاد الأوروبي ليس دولة بل شبكـة، فإن المفاوضات ليسـت نشاطـات تمارس في دوام غير كامل بل إنهـا تستمر يوميا وعلى مدار الساعة. ويشبه الاتحاد بذلك البنوك التي تملك «فيزا» وتديرها، فحكوماته الوطنية هي التي تضع الأجندة لمستقبل أوروبا.

ويجتمـع زعماء الحكومات أربع مرات في السنة في هذا البناء وسط هـرج ومرج كبيرين من الدعاية، وبحضـور فريق من الإعلاميين يصل تعداده إلى الآلاف. ويعقد فيه ما بين الثمانين والتسعين اجتماعا لهيئات مجلـس الوزراء الأوروبـي في السنة، ويحضرهـا وزراء الزراعة والمالية والصحـة وغيرهم، بهدف الموافقة على سياسات تتعلق بكل اختصاص

وزاري علـى حـدة. ويعمـل مع هؤلاء الـوزراء مجموعات مـن الموظفين الحكوميـين. فلجنـة الممثلـين الدائمـين تضـم سفـراء مـن كل الدول الأعضاء، ومسؤولة عن الموافقة على تسعين ٪ من التشريعات الأوروبية. ويعمـل تحت إشرافها أيضا مجموعات ورش عمل تعد الاتفاقيات في كل من السياسات المختلفة.

إن العمليـة المتبعة معقدة لكنها تسمح لـكل دولة أو برلمان في الشبكة الأوروبيـة هـذه أن يعبر عن رأيه. وقبل الوصـول إلى اتفاقية في الدائرة السحرية في بروكسل، فإن البرلمانات الوطنية تخول حكوماتها بالتمسك بموقف وطني واضح. وبعد اتخاذ القرارات فإنها تخضع لعملية مراجعة دقيقة وشاقة من البرلمان الأوروبي بأعضائه السبع مئة والاثنين والعشرين عضـواً المنتخبين مباشرة، ليمثلوا مواطنيهـم في خمسة وعشرين دولة. وأخـيرا فإن القوانين التـي يوافق عليها تقرها محكمـة العدل الأوروبية التـي يرأسها قضـاة يعينون من الدول الأعضـاء، والتي تتصرف كأكبر مرجع قضائي.

يحاول المؤرخـون والعلماء السياسيون، في غـرف الندوات المنتشرة في كل أنحاء العالم، فهم وتصنيف الاتحاد الأوروبي. والسؤال المطروح دومـاً في هذه الغـرف: مَنْ يا ترى تلـك الدول الـذي سيقلدها الاتحاد الأوروبـي في النهاية. هل ستكون الولايـات المتحدة- ربما نموذج 1850 الفيـدرالي؟ أو نمـوذج ألمانيـا لما بعد الحـرب؟ أو النظـام السويسري حيـث المناقشات السياسية الوطنية أقل أهمية بكثير من العراك المحلي والحاجة إلى السرية المصرفية؟ يتنبأ بعضهم بدولة بيروقراطية جاثمة

على كل المناحي الحياتية على النمط النيوبلوي (نسبة إلى نابليون)، بينما يخشى آخرون من بناء نظام تزعزعه الخلافات ووشيك السقوط مثل الجمهورية الفرنسية الرابعة. لا يستطيع بعض الأمريكيين الصبر على تأخر الاتحاد في الوحدة وتطوير تركيبة فيدرالية وامتلاك دستور يفصل بوضوح بين السلطات القضائية والتنفيذية والتشريعية، وينتخب رئيساً واحداً، وإعطاء البرلمان الأوروبي صلاحيات صناعة القوانين على شاكلة البرلمانات المحلية. بعبارة أوجز، يريدون من الاتحاد أن يكون لديه رقم هاتف واحد (يمكنهم الرجوع إليه). لكن عبقرية مونت تكمن بقدرته على خلق بنية سياسية، تختلف تماماً عن البنية التقليدية للدولة الوطنية.

ومع أن الفيدراليين لا يزالون يحلمون ببلد يدعى أوروبا، وبعض الأحيان يتظاهر الاتحاد الأوروبي بأنه دولة لها علمها الخاص وجواز سفرها ونشيدها الوطني، لكنه رغم هذا يختلف اختلافاً بيناً عن الدولة. والاتحاد مثل شركة فيزا هو شبكة لا مركزية، أنشئت لتخدم أعضاءها من الدول. إن الاتحاد الأوروبي منظمة نحيفة (مثل الهيكل العظمي) يترك القوة الحقيقة للدول الأعضاء المسؤولة عن الأشراف على الأغلبية من نشاطات الاتحاد وتنفيذها. هذه الهيكلية التي لا نظير لها سمحت للاتحاد الأوروبي للنمو من خلال دعم أعضائه، لكنها بالوقت ذاته غيرَّت كلياً طبيعة السياسات العالمية.

قلب ميزان القوى

إذا ما كان للقرن الأوروبي الواحد والعشرين ذي الطابع السلمي أن يستفيد من حكمة مصر في أمريكي، فإن فظائع القرن الواحد

والعشريـن يمكن بالتالي تتبع أثرها لمصرفي من إيطاليا. هذا المصرفي هو لورانزوا دي ماديسي، التـي حكمت عائلته مدينة فلورنس الإيطالية في القـرن الخامس عشر. كانت فلورنس آنـذاك واحدة من خمس مدن علـى شاكلـة دولة تسيطر علـى الجزيرة الإيطالية بجانـب روما ونابلز وفينس وميلان. هذه المدن كانت على درجة كبيرة من الثروة والغنى وفي تنافس لا يكل؛ في ذاك الوقت كان دخل فلورانس السنوي أعلى من ملك إنكلترا، بينمـا كانت عائدات فينس ضعفي عائـدات إنكلترا وأسبانيا. وفي عام 1454 اتصل حاكم ميلان بحاكم فلورنس دي ماديسي مقترحاً تشكيـل تحالف بين دولتيهما. كان يريـد الانقضاض على فينس قبل أن تصبـح قوية جـدا وذات منعة. وافـق ماديسي لكنه اشـترط على أن لا يصـار إلى تدمـير فينس لأنه قد يحتاج يوماً مـا إلى قوتها لوقف روما. لقد تضمن رد ماديسـي العبارة التاريخية التالية: « يجب الحفاظ على التوازن في شؤون إيطاليا». ولذا فإنه ينسب إليه الفضل بأنه أول شخص يتحـدث بوضـوح عن ميزان القـوى؛ المبدأ الذي هو أحـد أعمدة الأمن الأوروبـي (أو الفوضـى الأوروبية) على مدى خمسمئـة عام. كان المبدأ مؤسساً على فكرة ميكانيكية قوامها أن مجموعة من الدول بحاجة، لأن يكون تـوازن فيما بينها مثـل الميزان الذي يستخدمـه المصرفي في وزن الذهب، بحيث لا تسيطر دولة واحدة على القارة الأوروبية.

لقـد كان اختراع أوروبا للدولة الوطنية الصغيرة- وكذلك تأسيسها لنظـام يحول دون تمكـن دولة ما من السيطرة علـى الآخرين وتأسيس إمبراطوريـة- نعمة مزدوجة. لقـد أدت المنافسة الحاميـة فيما بينهم

(الدول الأوروبية) إلى تمكينهم من تطوير أحدث التكنولوجيا في العالم، وسمحت للقارة النائمة أن تهزم إمبراطوريات الشرق، وتتبوأ الزعامة العالمية. لكن منطق ميزان القوى كان أيضا استمرارية للحرب: حرب الثلاثين عام، والحرب الألمانية الفرنسية، والحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية، والحرب الباردة، وكل هذه الحروب كانت تخاض بهدف الحيلولة دون تمكن أي دولة من السيطرة والهيمنة.

كل هذا لم يعد يصبح قائماً في أوروبا. لا أحد يخشى قيام ألمانيا أو فرنسا، لأن الدول الأوروبية جمعت نفسها كلها بشبكة تربطهم جميعاً بالقوانين واللوائح. وهكذا بدلاً من التنافس فيما بينها لبناء ترسانة من الأسلحة أو تأسيس تحالفات إقليمية، فإن مصالحها أصبحت تدافع عنها وتحفظها الهشاشة المتبادلة وتجميع السيادات في بوتقة واحدة بالإضافة إلى الشفافية. لكن خارج رحم الاتحاد الأوروبي لا يزال مبدأ توازن القوى على قيد الحياة: المبدأ لا يزال قائماً بين الهند وباكستان وفي منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا والشرق الأقصى.

وبالرغم من أن تلك الدول تحاول إيجاد التوازن فيما بينها إلا أنه لا أحد منها ينصرف لوقف صعود أوروبا. في الحقيقة، لقد تمكنت أوروبا من قلب فكرة توازن القوى. ومع تصاعد نمو قوة أوروبا تصبح أوروبا نقطة جاذبة لجيرانها، الذين يودون الانضمام إليها، بدلاً من إيجاد التوازن معها. ويقول الاقتصادي الأمريكي ريتشارد روزكراين: إن هذا يحدث لأول مرة في التاريخ، فتصعد قوة عظمى من دون أن تحرض دولاً أخرى على التجمع والتوحد لمواجهتها. وقد أبرز الاقتصادي ريتشارد في

استطلاع مميز عن تشكلات الإمبراطوريات والدول، أن كل دولة كبرى بدءاً من إسبانيا في القرن السادس عشر إلى فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة في القرن التاسع عشر وألمانيا واليابان والاتحاد السوفياتي في القرن العشرين، وكذلك الولايات المتحدة في القرن الواحد والعشرين أثارت جيرانها للتوحد ضدها. إذن، لماذا تمكنت أوروبا من أن تصبح أكثر توحداً وقوة من دون أن تثير أي عداوة؟

أحد الأطروحات المتداولة أن أوروبا قوة عظمى اقتصادية وليست سياسية. ويجادل وولتر راسل أن القوة الاقتصادية تجذب الناس إلى دائرتها، بينما القوة السياسية تخلق العداوة. ويشرح نظريته هذه بالمقارنة بين القوة الاقتصادية وبين نبات آكل الحشرات؛ نبتة آكلة الحشرات، تفرز عطراً طيباً فتجذب إلى نسغها الحشرات لتقع فريسة لا تستطيع الإفلات. هذا نوع من القوة الجاذبة التي لا مهرب منها، وعلى هذا النسق تعمل القوة الاقتصادية. وهناك شيء من الصحة في المقولة القائلة: إن القوة الاقتصادية لا تثير نفس المخاوف التي تثيرها القوة السياسية في قلوب جيرانها. ولكن هذه القوة لا تشرح لماذا تبدو الولايات المتحدة والصين وروسيا والهند متسامحين إزاء نمو الاقتصاد الأوروبي أكثر من تسامحهم إزاء اقتصادياتهم مع بعضهم. ويوجد في الولايات المتحدة جهاز كامل داخل وزارة الخارجية منشغل بالتفكير بضرورة موازنة نمو الاقتصاد الصيني، وذلك رغم أنه استناداً لبعض التعاريف أصغر من اقتصاد إيطاليا. وبالمقارنة فإن أمريكا لا يعتريها سوى قلق طفيف إزاء الاتحاد الأوروبي، الذي يعد اقتصاده الأكبر في العالم.

التفسـير الأكثر إقناعـا إزاء هذه المعضلة يكمـن في طبيعة الاتحاد الأوروبي الفريدة من نوعها؛ فالاتحاد شبكة وليس دولة. وقد قارن علماء العلاقات الدوليـة العلاقات بين الدول بطابـات البليارد على الطاولة. هـذه الطابات قشرتها الخارجية صلبة، ولدى اصطدامها بطابة أخرى ترتـد كل منهـا عن الأخرى. ولكـن بينما من السهـل الاصطدام بدولة أخـرى، فإنه مـن الصعب الاصطـدام بشبكة مكونة مـن مجموعة من الأصـوات المتنافرة. مـا هو مميز في شبكة من هذا النـوع- أو ناد- هو فقدانهـا لوسط صلـب مثل طابة البليـارد؛ ولذلك عندمـا يحاول أحد موازنتهـا فإنه سيجـر إلى محاورات مع أعضاء مختلفـين. وأكبر دليل على هذا المثال هو الأزمة في العراق.

الوحش ذو الخمسة والعشرين رأسا

ثمـة عـدة مخلوقات في المثولوجيـا الإغريقية أكثر قـوة من الوحش الأسطـوري، الذي له جسد الثعبان وسبعـة رؤوس، وكلما قطع رأس من رؤوسـه ينمو مكانه رأسان. والاتحاد الأوروبي بإعضائه المتعددين يشبه وحشـاً اسطوريـاً حديثـاً. وكمـا اكتشف كولـن باول (وزيـر الخارجية الأمريكيـة السابق) هذا الواقع عندما حـاول أن يبني تحالفاً دولياً من أجـل اجتياح العراق: فـكان كلما تمكن من إقناع بلـد بالانضمام وجد بلـداً آخـر لا يزال يحمل شكوكاً. في الفـترة اللاحقة على الاجتياح كان القول الرائـج: إن الأمريكيين ربحوا، لأنهم استطاعوا أن شقوا صفوف أوروبـا، وتفوقـوا علـى بعضهـا باجتياحهم العـراق حسـب شروطهم، ومـن دون موافقـة الأمم المتحدة وضـد رغبات الأغلبيـة من المواطنين

الأوروبيين. ويبدو أن جملة في مقال نشرته صحيفة الفاينننشال تايمز في الثاني عشر من مارس، عام 2003، وذلك عندما كان الجنود يستعدون لاجتياح العراق، قد عبرت عن هذا الواقع أفضل تعبير: «الضحية الأولى في هذا الحرب (الحرب العراقية) هي أوروبا».

يعتقد معظم الناس أن العراق كان كارثة لأوروبا، وأنا أشاركهم كربهم في الذيول السياسية التي ترتبت على الاجتياح. لكن بنظرة فاحصة على ما حدث يمكننا رؤية بعض الايجابيات الوافدة من هذه الحرب. لقد استطاع المشروع الأوروبي أن ينجو من صدام القطار العابر للأطلسي، واستطاعت الأجندة الأوروبية المتعددة الثقافات العودة من جديد. وبالرغم من أن القارة انقسمت تكتيكيا إزاء كيفية التعامل مع الولايات المتحدة، إلا أن كل الدول الأوروبية المشاركة في الاتحاد تتشارك في ثلاثة أهداف: الحفاظ على العلاقات الأطلسية واستعادة سلطة الأمم المتحدة والحيلولة دون تحول الحرب الوقائية الأحادية إلى مبدأ من مبادئ القانون الدولي. وبطريقة ما فإن أوروبا استطاعت أن تفي بهذه الأهداف الثلاثة، ليس عن طريق تشكيل جبهة موحدة إنما بالحوار مع أمريكا من خلال أطراف أوروبية متنافسة. إن المفاوضات في الفترة السابقة على الحرب كانت تشبه في نواح عديدة أفلام هوليود التي يخوف فيها الشرطي الشرير المتهم ويحمله على الخضوع، بينما الشرطي الطيب يحاول أن ينال ثقته؛ لكن كليهما يحملانه في النهاية على الاعتراف.

في عام 2003 كانت العلاقات الأطلسية على وشك أن تتهاوى عندما ألحق وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد، ألمانيا «بدول مسببة

للمشكلات» مثـل إيران وليبيا، وشبه وزير العدل الألماني الرئيس جورج بوش بهتلر. وبدت بالتـالي مقولة روبرت كيغـن الرائجة، بـأن أوروبا وأمريكا مثل طبقتين من الأرض تتحركان باتجاه معاكس، حقيقة لا يمكن دحضها. لكن بنظرة فاحصة على الأحداث فإن مجرد حقيقة أن بعض الـدول الأوروبية دعمت الحرب على العـراق نجت العلاقات الأطلسية. وطالما أن جورج بوش بحاجة لبلير ليقف بجانبه فإن ثمة دافع لأمريكا أن لا تنتهج نهجا تخريبيا إزاء مشروع أوروبي تقدره الحكومة البريطانية.

لقـد هُمشت الأمم المتحـدة واستهزئ بها خلال عقـد التسعينيات؛ لقـد بدت عاجزة أمـام المجازر التـي ارتكبت بحق المدنيـين في رواندا والصومـال، وكذلـك جـرى تجاهلهـا في كوسوفو، ولم يدفـع الأعضاء الكبار فيها مستحقاتها المالية المتوجبة عليهم. ولكن في الفترة السابقة على الحرب ضد العراق تحولت المنظمة إلى المكان الصلب الذي تطرح فيـه المبادرات، وتتخذ فيـه القرارات التي علـى أساسها تشن الحرب. هكذا لأول مرة منذ أزمـة الصواريخ الكوبية طغت على وسائل الأعلام الطروحـات الدرامية الدائرة في الأمم المتحـدة، وانضم الرأي العالمي داعماً لقضية الأمم المتحـدة. والآن تحولت الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة لتعطي مصداقية لمجلس الحكم العراقي المحاصر، وهو ما كان مرجحاً أن تفعله في أثناء اجتياحها للعراق.

الأكـثر أهميـة أن نظريـة الحـرب الوقائيـة قـد اندثـرت في رمال الصحـراء. لقد حـددت الإستراتيجية الأمنيـة الأمريكية نظرية حرب تسمـح للولايات المتحدة بمهاجمة أعداء محتملين قبل أن يشكلوا خطراً

مباشـراً علـى الأمـن الأمريكي. فالمحافظـون الجـدد في أوج طيشهم جادلوا بأن الولايات المتحدة قد تستفيد من نصرها في العراق بإطلاقها ما أسمـوه «تداعي الدنميو» الديمقراطي، بحيـث تصل نتائج ما حدث في العـراق إلى سوريـا وإيران. إن التكاليف الماديـة والسياسية المترتبة علـى اجتياح العراق تجعل احتلالاً آخر أمـراً مستحيلاً لعدة سنوات في المستقبل. كذلك جعلت فرنسا وألمانيا أي خطوة مستقبلية من هذا النوع أكـثر صعوبة برفضهما إرسال جيوش إلى العراق أو المساهمة في تمويل إعادة إعماره.

كان سبـب هذا النجاح تركيبة أوروبا. وبينما كانت الولايات المتحدة تتابع سياستها القائمة على (فرق تسد) وتتحدث مع كل رأس من رؤوس الوحش الأسطوري، كانت الرؤوس الأوروبيـة مشغولة بمراقبة بعضها، وأقلمة مواقعها حسبما هو مناسب. بالطبع لم يكن ثمة خطة كبرى تقف خلف مواقف الدول الشخصية، ومع وصول الأزمة إلى قمة أوجها لم يكن إلا ثمـة حوار محدود بين المعسكرات المتنافسـة: لكن كل خطوة أحادية اتخذتها دولة أوروبية إنما اتخذتها وهي على دراية تامة بما تفعله الدول الأوروبيـة الأخـرى. فلم يكن بوسع الألمان سـوى اعتماد سياسة جريئة وعدائيـة، لأنهما يعلمـان أن «أوروبا الجديدة» التـي يقودها بلير واثنار وميلر وبرلسكوني ستبقى على علاقة طيبة مع بوش. وبالمقدار ذاته كان يعلـم طوني بلير مهما ذهب بعيدا في دعمـه للأمريكان في العراق فإنه من المرجـح أن يكون هذا الدعم مرة واحدة فقط، ولن يتكرر مع إيران أو سوريـا نتيجـة عمق المعارضـة في ألمانيا وفرنسا. وهكـذا فإن حقيقة

أن الـدول الأوروبيـة تحظى بهذا الإجماع على الأهـداف الإستراتيجية - العلاقـات الأطلسية ودعم القانون الدولي والمعارضة للحرب الوقائية الأحادية - يعني أنه من دون أي محاولة رسمية لتنسيق مواقفها ستشع وتبرق تلك الأهداف والمبادئ.

لا يملـك الاتحـاد الأوروبي شرطياً شريراً وشرطيـاً طيباً إنما تشبه حالـه حـال جهاز الشرطـة كله بما يحويه مـن عناطر طيبـة وعناصر شريـرة. وهكذا فالدول الأخرى ستبقى قادرة على إيجاد أحد الأعضاء أكثر تعاطفاً مع قضيتها مما يؤدي إلى جذبها إلى مدار المفاوضات التي لـن يكون بمقدورها في الغالب الخروج منه. وفي نظام الاتحاد الأوروبي سيختبـئ آنـذاك الشرطـي الجيـد خلـف الشرطـي الشريـر ويتمكن مـن الحصول علـى تنازلات. وعلـى سبيل المثـال، فإن حماسـة الدول الإسكندنافيـة وبريطانيا لتوسيـع الاتحاد سمح لـدول أوروبا الوسطى بـأن تحافظ على إيمانها، وهـي تنكب على عملية مؤلمة من الإصلاحات الداخليـة، التي يتطلبهـا الدخول للاتحاد. وبالوقت ذاتـه، فإن شكوك الفرنسيـين سمح للمفوضية الأوروبيـة أن تحصل على تنازلات من تلك الدول في مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد. إن أحد العناصر البارزة في ديناميكيـة الشرطـي الشرير والشرطي الطيب هـو أنه رُغم الخلافات والاعتراضـات بين أعضاء الاتحـاد، إلا أن أهدافهم الجوهرية واحدة: الالتـزام بالعمل الجماعـي، والديمقراطيـة، وحقوق الإنسـان، وحكم القانـون، والانخراط في التحـاور والمفاوضات، بدلا من استخدام القوة العسكرية. ولهذا فإن الدول التي تحاول أن تؤلب دولاً أوروبية بعضها على بعض يبدو أنها في النهاية تنجر إلى تلك المبادئ والأهداف الأساسية.

رغـم هـذا النجاح فـإن العديد مـن المتحمسين للمشـروع الأوروبي لا يدافعـون عـن «شبكة أوروبـا، لا بل حتى الذين يعترفـون بأن تركيبة الشبكـة تعمل لما فيه خير أوروبا في المجـال الاقتصادي، سيقولون: إنها مستحيلـة في مجـال السياسة الخارجيـة، وذلك لأن تلـك الشبكة مثل شركـة الفيزا توفر لأعضائها الدخـول إلى الوفرة الاقتصادية من دون أن تزيـح المنافسـة، التي تحث علـى التجديد والاخـتراع. لكن المفارقة تكمن في أن أوروبا الشبكة، كما شاهدنا، سمحت للاتحاد الأوروبي بأن يصبـح قوة عالمية مهابة، وسمحت له بالمقـدار ذاته بوقف العمل بمبدأ توازن القوى في القارة عبر قلب المبدأ ذاته.

إن أوروبـا الشبكـة لم تأت من جـرّاء خطة مدروسـة وواعية، بل هـي نتـاج هدنة بين رؤية التقليديين لدولة الولايات المتحدة الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة الأوروبية. لم يتيسر لأي من تلك الرؤى أن تحصل على دعم كاسح؛ ولن يتيسر لها. ومع تطور أوروبا في المستقبل فإنه يتوجب علينا أن ندعم تركيبتها الفريدة ونصلحها لجعلها تعمل لما فيه مصلحتنا.

بالطبع نحـن بحاجة لأن نكـون أفضـل في إدارة الانقسامات داخل أوروبـا: فالجـروح التـي سببتهـا الاختلافـات إزاء الحـرب العراقيـة عميقـة الغـور، وليس بوسـع أوروبا أن تمزق ذاتهـا في كل مرة تقع فيها أزمـة دوليـة كبرى. درس واحـد مستقى من الحـرب العراقية، وهو أن الأوروبيـين بمقدورهم أن يحصلوا على نفوذ أكبر، إذا ما طوروا موقفاً مشتركاً قبل اندلاع الأزمة، كما فعلوا إزاء إيران. ولكن يجب أنْ نعترف أنَّ استمـرار الاختلافـات في وجهـات النظر هو عامل قـوة بدلا من أن

يكون عامل ضعف؛ ويجب أنْ نعترف أنَّ التركيبة الأوروبية صلبة بما فيه الكفاية، لتلقي اختلافات من الأحجام الكبرى. لقد قال صموئيل بكيت: إنــه إذا لم تنجح في المــرة الأولى فأفضل لك أن تفشــل، وتفشل ثانية». إن عبقريــة أوروبا هــي في أنها تمضي قدماً في محاولاتها، وأنها بعد كل نكسة تعرضت لها تنتفض وتعود أقوى مما كانت عليه.



الفصل الثالث

سلاح أوروبا: القانون

أصبحت ملامح هانس بليكس الجامدة إحدى المشاهد غير المألوفة على شاشات تلفزتنا وعلى صفحات جرائدنا في بداية العام 2003. أصبح هذا الشخص الدبلوماسي السابق، الأصلع، وصاحب الصوت الخفيض، تجسيداً للأمل والسلام. كانت الشخصية الأخرى إبّان تلك الشهور العصيبة القليلة، دونالد رامسفيلد، وزير الحربية الأمريكي الهائج. وعد رامسفيلد، بطل المصارعة السابق، أنه سيدمر إرادة العراقيين على القتال، وذلك ليس بالاعتماد على التفتيش إنما بتسديد ما أسماه ضربات «الصدمة والذهول». هذه الضربات حسب رأيه ستحمل العراقيين على الخنوع والاستسلام.

امتد الصراع ما بين الرجلين إلى أبعد من العراق. لقد أصبحا نموذجين لعالمين مختلفين: كان رامسفيلد المعبر عن عظمة القوة الأمريكية واندفاعها، وكان بليكس المعبر عن خيار التفتيش الذي ترعاه الأمم المتحدة. اقترح الأول أن يصار إلى احتواء العراقيين بعرض مذهل للقوة، بينما رأى الثاني إبقاءهم تحت المراقبة الدائمة.

لسوء الحظ، فإن المراقبة والعرض المذهل للقوة كلاهما وجهان لعملة العجز، وذلك لأنهما يحاولان السيطرة على العراق من الخارج. هذا النوع من التغيير الخارجي المعتمد على القوة، على عكس سياسة

أوروبا التي تغير من الداخل وللأبد، مرهون بقاؤه ببقاء الأزمة واستمرار الضغوط، وكذلك الموارد الدولية الهائلة المخصصة لهذا الغرض. وهكذا فإنه بمجرد أن يتخلى سيرك وسائل الأعلام والسياسة عن الأزمة تعود الأمور لسابق عهدها.

لقد استخدمت إدارة بوش الأزمة في العراق لتظهر أن هوس أوروبا بالقانون الدولي علامة ضعف مستحكم، ووصفت أوروبا بأنها بروميثيوس (سارق النار من السماء، ومعلم الناس استعمالها) العصر الغارق في البيروقراطية، والواقع تحت رحمة الجوارح التي على وشك اقتناصه. ولكن ما هو يا ترى الذي حوَّل أوروبا التي كانت حاضنة لتفريخ الحروب العالمية إلى بيئة مولدة للسلام والديمقراطية؟ الجواب البسيط على ذلك هو القانون الدولي: القانون هو سلاح أوروبا الطوعي في سعيها لإعادة صياغة العالم.

القوة كمشهد للاستعراض

قال مكيافيللي قوله المشهور: إنه من الأفضل أن يخشاك الناس على أن يحبوك. لكنه حذّر بالوقت ذاته من مغبة أن تكون مكروهاً. لقد تجاهل رونالد رامسفيلد الجزء الثاني من المقولة، وذلك عندما طلب من البنتاغون أن ينفذ سياسة «الصدمة والذهول».

هذه السياسة جاءت في تقرير أعدته جامعة الدفاع الوطنية، التي وضعت هذا المصطلح؛ ودعا التقرير إلى عرض للقوة بطريقة مذهلة تذهب بإرادة خصم أمريكا على القتال، كما أذهبت القنبلة النووية

إرادة المقاتلين اليابانيين في هيروشيما ونجازاكي في الحرب العالمية الثانية ودفعتهم للاستسلام. لقد كان رامسفيلد وزملاؤه في عصر الرعب يتطلعون إلى قلب الطاولة على أعدائهم؛ كانوا يريدون استخدام العنف، لا لتحقيق أهداف محددة مثل فتح مدينة أو تدمير مصنع أسلحة، إنما من أجل العنف، وكوسيلة لفرض النظام على مستبدين وإرهابيين في أنحاء العالم حسب نظرهم.

كان هذا جزءاً من إستراتيجية عريضة للاستجابة إلى عالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، الذي بوسع الإرهابيين فيه شراء أسلحة الدمار الشامل من دول مارقة. كانت الضربات الوقائية مصممة للمساعدة على استرجاع جدوى الردع، وذلك بجعل الأمر واضحاً تماماً بأن الولايات المتحدة ستعاقب بشدة أي دولة تتشارك مع إرهابيين بتكنولوجيا مدمرة؛ ولذلك فإن رامسفيلد كان يأمل من وراء جعله العراق أمثولة إيصال رسالة إلى إيران وسوريا وكوريا الشمالية وأي دولة أخرى تفكر في تسليح نفسها بأسلحة الدمار الشامل.

إن استخدام القوة العارية لإيصال رسالة ليس بالأمر الجديد. لكن بالوسع الآن إنجاز عرض القوة على الشكل الأتم بواسطة التكنولوجيا التي وفَّرها القرن الواحد والعشرون، مثل القنبلة القاطعة (دايزي) والقنابل المدمرة لمخابئ الأسلحة النووية وأسراب مقاتلات إف 16 وما شابه. المشكلة في استخدام العنف كتعبير إنه سرعان ما يذهب بريقه ومفعوله؛ لقد اكتشف الحكام في الماضي أنه كان عليهم دوما الولوغ أكثر فأكثر في الدماء واستعراض القوة، لإبقاء الخوف جاثماً

علــى الصــدور، مثل قتـل روبـرت فرنســواز داميانز، كعقـاب له على محاولتـه اغتيال الملـك الفرنسي لويس الخامس عشـر في عام 1757؛ كانت طريقة إعدامه بربطه إلى أربعة أحصنة ودفعها للسير باتجاهات مختلفـة، لتمزيق جسده إربا إربا. لكـن الحفاظ على الخوف، حتى ولو كان ممكناً، ستصبح تكلفته متزايدة، وستكون نتائجه في نهاية المطاف علـى عكس المرتجى، لكونه يخلـق كراهية أكبر في قلـوب الناس الذين يراد السيطرة عليهم.

هذا ما حدث في العراق؛ كان ثمة عرض شهري تقريبا لمشاهد القوة ما بين أعوام 1991 و 2003 وذلك لإبقاء النظام العراقي دوماً في حالة مـن التأهب والقلق. وعندمـا تبين أن هذا الأسلـوب لا يجدي أجبرهم المنطق الذي اعتمدوه على اجتياح العراق في عام 2003. كانت النتيجة الأوليـة نجاحاً باهـراً. لقـد أزيح صدام عـن السلطة وخنعـت سوريا وإيـران وليبيا أمام القـوة الضاربة للاجتياح. لكـن سرعان ما تلاشى الأثـر. يشعر الآن النظامان في طهـران ودمشق بالجرأة أكثر من جراء حقيقة أن مئة وثلاثين ألف جندي أمريكي لا يستطيعون مغادرة العراق. وهكـذا مـع استمرار اجتذاب الوجـود العسكري الأمريكـي للثوار، فإن النظامـين الإيراني والسـوري ينظران بارتياح إلى تحـول حرب شعبية محتملة للتحرير إلى حرب دامية واحتلال غير مرغوب.

يكمـن العيب المميت في استخدام القوة كمشهد هي أنها في جوهرها تدميريـة؛ فالقوة قـد تمنع الناس من فعل أشيـاء شريرة، لكنها ليست الطريقـة الصالحة للبناء وحكم مجتمع معقد. ففي أفغانستان لم يجد

الحلفـاء صعوبـة في إزالة نظـام طالبان، ولكنهـم فشلوا في إعـادة بناء أفغانستـان من أسفل القاعدة إلى قمة الهرم. ورغم مظهر الديمقراطية البارز إلا أن حقيقة حكم زعمـاء الحرب والميليشات والفساد والمحسوبية لا يـزال على مـا كان عليه. وقد وصف جندي أمريكـي هذا الواقع بمرارة وسخـط، فقال: «لقد ظننا أننا اشترينا تحالف الشمال، ولكن تبين لاحقاً أننـا استأجرنـاه». وعندما تحولت أنظـار القوة العظمـى إلى الحرب في العراق فإن قوتها في تحويل أفغانستان إلى بلد ديمقراطي آخذة بالأفول.

هـذا النوع من القوة غير فاعل، لأنـه دائما يُفرض من الخارج على رعايـا كارهين بدلاً من تغيير أنسجة المجتمع مـن الداخل؛ هذا ما دفع المجتمعـات الحديثة للابتعـاد عن استخدام القـوة كمشهد واستبدالها بقوة المراقبة.

القوة كمشهد مراقبة

بيَّـن الفيلسـوف الفرنسي ميشـال فوكلت كيف تحولـت المجتمعات الحديثـة- بدءاً مـن القرن التاسع عشر- مـن الاعتماد لحد كبير على مظاهر القوة المجردة لتأديب المخالفين من الرعايا، إلى مظهر آخر من القوة تجعلهم يشعرون بأنهم مكشفون أمام السلطات، وذلك عبر وسائل مثـل اللوائح التنظيمية والأوراق الرسمية وكاميرات المراقبة والسجون. ويجـادل الفيلسـوف الفرنسـي أن التحول من استخـدام القوة كمشهد استعراضـ إلى مشهد مراقبـة سمح للمجتمعات الحديثـة أن لا تشكل نسبـة حراسة أمنهـا إلا نسبة ضئيلة جداً من تكلفـة «النظام القديم».

ويكمـن مفتـاح الحـل بإيجاد طريقـة ما لتسجيـل ومراقبـة تصرفات المواطنـين بطريقة منظمة من خلال وضع جداول زمنية وبطاقات هوية وصور فوتوغرافية وسجلات طبية وقوانين.

لقـد طُوِّر نظـام الأمم المتحـدة للتفتيش عـن الأسلحـة، وذلك لأن العملية العسكرية مكلفة ومفعولها قصير الأمد. وشعرت الأمم المتحدة بحملهـا الأسرة الدولية على ضرورة التـزام صدام حسين بالاتفاقيات التي وقعها، بأن لديها الشرعية لتغيير العراق. ولذلك فإن الأمم المتحدة بإرسالهـا هانس بليكس ومحمد البرادعـي للتدقيق ثلاث مرات في كل زعـم عراقي، يعـود إلى قناعتها بأنه لا يمكن الوثـوق بتعهدات صدام. فالتفتيـش عن الأسلحة هـو النقيض المباشر لاستخـدام القوة كمشهد استعراضـ؛ فليس قـوة بليكس وفريقه التي بحاجـة لإظهار إنما سلوك النظـام العراقـي، وكذلـك المواقع التـي تفتش؛ هذا بالـذات ما يسمى استخدام القوة كمشهد مراقبة.

الأهـم أن تلك الطريقة نجحـت ولأمد قصير علـى الأقل. ويمكننا بنظـرة فاحصة علـى ما جرى أن نـرى أنه في الوقت الـذي فشلت فيه وبشـكل مدهش أجهزة الأمن الغربية في فهـم ما يجري في العراق كان مفتشو الأمم المتحدة مصيبين في تقديراتهم. ما بين عام 1991 و 1998 دمر المفتشون تقريباً كل أسلحة العراق الكيماوية والبيولوجية بالإضافة إلى كشف التعاقدات السرية بين العراق وأكثر من خمسمئة شركة مما يزيد علـى أربعين دولة. وفي الشهور الأربعـة السابقة على الحرب التي كان علـى المفتشين التحقق فيها من وجود الأسلحـة، استطاع هؤلاء أن

يعـثروا على أسلحة فاقت بكثير كل ما عـثرت عليه جميع أجهزة العالم المخابراتية.

لكن سياســة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق اعتمدت على مشهد القــوة الأمريكية؛ ومــن دون الاجتياح الأول للعراق فــإن فريق أونسكوم التابـع للأمم المتحدة كان من غير الممكن أن يسمح له بدخول الأراضي العراقيــة. كذلك فإنه من دون التهديد باجتيــاح ثان فإن هانس بليكس لم يكن ليملــك السلطة لحمل العراق على الانصيــاع. تكمن المشكلة في نمــوذج الأمم المتحدة بأنه يستبــدل التهديد بالقــوة الخارجية بتهديد المراقبــة الخارجية؛ وبينما يفضــل هذا النموذج إرســال مراقبين على إسقاط قنابــل إلا أن هؤلاء المفتشين سيبقون مع ذلك غير قادرين على تغيير طبيعة النظام والأكثر أهمية المجتمع.

تكمــن بصيرة الفيلسوف الفرنسي فوكلــوت في أنه كشف أن فاعلية ممارسة القوة تعتمد على الشرعية القائمة أكثر من اعتمادها على القوة العسكرية أو تكنولوجيا الــردع، وذلك بجعل الجميع يشاركون في تنفيذ القوانــين والقواعد. ويشبه مجازيا، الفيلسوف الفرنسي، بروز «مجتمع المراقبــة» بسجن بنوبوتيكون الــذي ابتدعه فيلسوف نظريــة «المنفعة»، الغريــب الأطوار، جيرمي بنثم. كان سجــن بنثم دائرياً وغرفة مفتوحة تأخــذ شــكلاً وفي الوسط يوجد كشــك يجلس فيه حارســ خلف ستائر حاجبــة لغيره، فيرى المساجين ويراقبهم ولا يرونه؛ وقد يكون الحارس، في وقت ما، ينظر لغرفة بعينها ولا يرى غيرها، لكن المساجين يفترضون أنهم مراقبون دوماً وعلى مدار الساعة. بعبارة أخرى، حتى في الأوقات

التـي لا يراقبهم فيها الحارس، فإنه يتوجـب عليهم أن يتصرفوا وكأنه يراقبهم. وهكذا فإن سجنـاً كبيراً بعشرات الغرف بالإمكان أن يراقبه حارس واحـد؛ وبالتالي يصبح كل سجين سجـان نفسه ومراقباً لذاته؛ لـدى حصول ذلك فـإن حارس السجـن يصبح لا ضرورة لـه طالما أن السجن يراقب ذاته بفاعلية.

لكن التفتيش في العراق لم يكن مثل المراقبة في سجن بنوبوتيكون، بل كان حشرياً ومفروضاً على دولة عراقية غير متعاونة. كان هانس بليكس مثـل حارس وحيـد يحرس سجنـاً ضخمـاً لم يخضع لقوانـين وقواعد الأسرة الدوليـة. ولكي يصار إلى إجبار العراقيـين على الخضوع لتلك القوانـين فإنـه يتوجب علـى الأمم المتحدة أن تقـارب العراقيين بفكرة أكـثر راديكالية عـن المراقبة. هـذا النموذج من المراقبـة هو ما حققه الاتحاد الأوروبي داخل حدوده.

أوروبا كمجتمع المراقبة

يقـوم المشـروع الأوروبي علـى رغبة بتجـاوز عالم منطـق القوة في السياسـة، حيث يـدور الحق مع القوة، والتحول نحـو مجتمع يقوم على حكـم القانون. وقد استخـدم الأوروبيون هذه الرغبـة لقلب الكثير من قواعـد السيادة الأساسية رأسـاً على عقب. وإلى قيام الاتحاد الأوروبي كانـت الفكـرة الرائجة أن الدولـة بمأمن من التدخـل الخارجي، وأنها مستقلة ومـا يجري داخلها يخصها، ولا يعني الدول الأخرى. ولكن كما يقول روبرت كوبر فإن الأوروبيين بدلاً من حراسة سيادتهم بشدة حولوا التدخل والمراقبة المتبادلة إلى أسس لضمان أمنهم.

مـا فعله الأوروبيـون هو أنهم حولوا العلاقات بـين الدول في الأسرة الأوروبيـة إلى سياسة محلية. لقـد اتفق قادة أوروبا على مدى السنوات الخمسين الماضية علـى الآلاف من المعايير المشتركة والقوانين واللوائح التنظيمية. وقد استطاعت تلك الدول مع بعضها أن تملأ واحدا وثلاثين مجلـدا وحوالي ثمانين ألف صفحة من النصوص التي تدير كل صغيرة وكبـيرة من شـؤون حياتهم اليومية، بـدءا من حقوق الإنسـان وانتهاء بحمايـة المستهلـك. وتلـك القوانـين تعرف باسـم «الثروة المحـازة» أو «الحقيقة المقبولة» للأسرة الأوروبية.

هذه القوانين تعمل، لا لأن ثمة دولة بوليسية أوروبية تنفذها وتفرضها على الدول الممانعة، بل لأن كل الدول الأوروبية تريد من النظام الأوروبي أن ينجـح؛ ولأن كل دولـة تريـد نظيرتها في الاتحـاد أن تخضع للقانون الـذي أُجـبر الجميع على احترامـه. لقد اشتكى الكثير مـن الناس من البيروقراطيـة الأوروبية، ولكن المفارقة أن حجم القوانين الأوروبية هـي التي تسمح لمؤسسات الاتحاد بأن تكون صغيرة.

لقد وعى ذلـك أول رئيس للمفوضية الأوروبية الذي رأى أن القانون هـو أقـوى سـلاح أوروبـا، وقـال: «إن الأسـرة الأوروبية هي مـن صنع القانـون وقائمة علـى الاتفاقيات الدولية... الأسرة ليسـ لديها وسائل مباشـرة لتنفيذ سلطتها، فليس عندها جيشـ ولا شرطة إنما لديها آلة إدارية صغـيرة، وحتى لهذا الغرض فإنها تعتمـد لحد كبير على الدول الأعضاء». وكما رأينا سابقا فإن مؤسسات الاتحاد الأوروبي بالكاد ترى نسبيا، ولكن قوة أوروبا تستخدم عبر عمليات المراقبة التي يخضع فيها

سياسيــون وموظفون حكوميون ومواطنون إلى قوانينهــا، ويصبحون من ثم وكلاء الاندمــاج الأوروبي. إن أكبر تحــد أمام أوروبا الآن هي أن تُظهر كيف بالإمكان تصدير هذه الرؤية للنظام خارج أعضاء الاتحاد الأوروبي.

توسيع مجال القانون الأوروبي

عندمــا انهارت الشيوعية في وسط وشرق أوروبا تنبأت أذكى العقول وأفهمهــا في السياســات الدوليــة أن تغــدو أوروبا ثانيــة حاضنة لحرب عالميــة. وقــد تنبأت مقالات في دوريــات علمية بحثيــة أن انبعاث ألمانيا وإعادة توحدها من شأنه أن يدفعها للتوسع خارج حدودها وتهاجم من ثم بولنــدا وتشيكوسلوفاكيا أو النمســا؛ وإن صراعا عرقيا سيندلع بين هنغاريا ورومانيــا وإن سباقا جديدا للتسلح سيظهر بين ألمانيا وروسيا. لكن ما حدث كان أقل التوقعات احتمالا: تحول وسط أوروبا وشرقها إلى ديمقراطيات ليبرالية سلمية، ودعاها الاتحاد للانضمام إليه قبل مرور أقل من خمسة عشــر عاماً على انهيار الشيوعية. والسؤال كيف تمكنت أوروبا أن تخرج بهذه المعجزة في العلاقات الدولية؟

كمــا قــال روبــرت كوبر فــإن العملية بــدأت بطــرح ماركــة أوروبية للمراقبــة بدأت بأول أنظمة تفتيشــ في الاتحاد السوفياتي السابق. وقد كانــت اتفاقية الحد من القوات العسكرية التقليدية في أوروبا (المعروفة باســم CEF) التي وقعــت في باريس في 19 نوفمبر 1990 علامة فارقة علــى بداية الحرب الباردة. وحددت الاتفاقية حدود التسلح المسموح به بالتســاوي بــين غرب أوروبا وشرقهــا، الذي يمكن أن يحتــاج إليه لشن

هجمات مفاجئة أو شن عمليات هجومية على نطاق واسع. ومع حلول نهاية مدة هذه الاتفاقية لتخفيض القدرات العسكرية في عام 1995 كانت تلك الدول الثلاثين الموقعة على الاتفاقية دمرت أو حوَّلت 25 ألف دبابة وعربة مصفحة وقطع مدفعية وطائرات مقاتلة ومروحيات هجومية، لاستخدامات أخرى. هذا التخلص من الأسلحة جرى التحقق منه عبر أربعة آلاف زيارة ميدانية للمنشاءات العسكرية. ولكن خلال عقود سيطرة مبدأ توازن القوى في الماضي اعتمد الأوروبيون على مشهد الاجتياح العسكري، أو تكديس كميات كبيرة من الأسلحة لردع أعدائهم. وبعدها جاءت اتفاقية واحدة لتنهي هذا التاريخ من مشهد القوة، وتستبدله بنظام جديد مؤسس على المراقبة.

لكن الأكثر إثارة في الأمر أن مراقبة تلك الأسلحة بحد ذاتها نزعت رغبة المشاركين باستخدامها. وهكذا فإن الدول الأوروبية بانخراطها في شؤون بعضها بدأت تنظر لبعضها ولكتلة الاتحاد السوفياتي السابق كشركاء وليس أعداء. كان الهدف الأساس من الاتفاقية جعل مبدأ توازن القوى يعمل بفاعلية أكبر من خلال التأكد على أنه مبني على معلومات صحيحة ودقيقة. يقوم المبدأ على افتراض أنه إذا ما فتحت الكتلتان أبوابهما أمام التفتيش فإنه بالإمكان التأكد من توازنهما عسكرياً بدقة تشبه دقة الميزان. وقد سمح بقاء التوازن في حده الأدنى للطرفين بالتوقف عن استثمار مواردهما الثمينة في بناء ترسانات ضخمة من الأسلحة والتركيز بدلاً من ذلك على ضمان رفاهية مواطنيهما. وهكذا تحولت كتلتان متنافستان إلى أسرة آمنية واحدة، ولها هدف واحد

مشترك للحفاظ على النظام. ومع تحول الكتلتين إلى أسرة واحدة فإن هــدف التــوازن الذي كان قائمــاً في المقام الأول أصبح بــلا فائدة. لقد كان لاتفاقيــة الحد من القوات العسكرية التقليدية نتائج غير مقصودة سمحت بفهم ثوري لقدرة القوة كمشهد مراقبة.

إن اتفاقيــة الحد من القوات العسكرية التقليدية تختلف عن التفتيش العراقــي، لأنها كانت طوعية ومتبادلة؛ بعبارة أخــرى، أن المراقبة تطبق على الطرفين وتصــب في مصلحتهما. كانت تهدف الاتفاقية إلى تحقيق منافــع متبادلــة للسلام، ومن ثــم فإنــه كان بالإمكان استخــدام مشهد المراقبــة بدلا مــن اللجوء إلى عرض القوة العسكريــة. وهكذا حالما تزاح العوائق العسكريــة يصبح التحول السياسي للمنطقة ممكناً- مع التوسع غير الاعتيادي أولاً لحلف شمال الأطلسي وبعده توسع الاتحاد الأوروبي.

لم يفتــح فقــط الاتحــاد الأوروبــي أبوابــه، ويدعــو الــدول الأخرى للانضمــام، بل ربط جــزرة الدخول بنظام تحول جــذري على أي دولة ترغــب بالعضوية أن تلتزم به. وفي قمــة كوبنهاجن في عام 1993 اتفق أعضاء الاتحاد على سلسلة من المعايير يجب أن تفي بها جميع الدول:

«تتطلب العضويــة أن تحقق الدولة المرشحة استقراراً في المؤسسات تضمن الديمقراطية وحكم القانــون وحقوق الإنسان واحترام الأقليات وحمايتهــا ووجــود اقتصاد سوق فاعل، وكذلك القــدرة على التأقلم مع الضغــوط التنافسية وقوى السوق داخــل الاتحاد. ويفترض في العضوية أن تكون الدولة المرشحة قــادرة على تحمل التزامات العضوية بما فيها الالتزام بأهداف الاتحاد السياسية والاقتصادية والمالية».

بعبـارة أخرى، على كل الدول التي تريد الانضمام أن تبتلع الثمانين ألف صفحة من صفحات القوانين الأوروبية، وأقلمة تشريعاتها لتتلاءم معهـا. وبدلاً من تصديـق تعهدات تلك الدول أرسـل الاتحاد جيشاً من المسؤولـين والمراقبـين للعمل مع كل الـدول المرشحـة للعضوية للتحقق مـن أن المعايير المفروضة قد نفذت. وهذا بالـذات لا يقل عن بناء تلك الـدول مـن القاعدة إلى قمة الهـرم؛ وهذا يشرح لماذا مـا أن تفي تلك الـدول بالمعايير حتى تتغير للأبد. إن النمـوذج الأوروبي يعادل سياسياً إستراتيجية الإرساليـة التبشيرية المسيحية: إن غيَّرت البلد في البداية فإنك تملكه للأبد.

القانون كأداة سياسة خارجية

يعقل الأوروبيون أن أساس نجاحهم يكمن في حقيقة أن المراقبة التي يخضعـون لهـا طواعية ومتبادلـة. وهذا يعني أن تلـك المراقبة لا يمكن ممارستهـا بطريقة اقتصاديـة بحتة من دون الحاجـة إلى آلية ضبط لتنفيذهـا. لقـد أعد الاتحاد الأوروبـي جيشا من المفتشـين للتدقيق في سيادة القانون وشرعية الانتخابات في أنحاء العالم. والسبب وراء ذلك أن الـدول الأوروبيـة حريصة تماماً علـى الدفاع عـن القوانين الدولية الشرعيـة، لأن الاتحـاد الأوروبـي في أساسه يقوم علـى اتفاقية دولية. ويعتقـد لذلك الأوروبيون أن الأمور يجـب أن تسير وفق القانون الدولي وأن القانـون بوسعـه أن يكـون أداة قويـة لتدعيم وتعزيـز نظام سلمي وديمقراطي.

وقد أدى هذا في أحد أوجهه إلى تشجيع أسواق مشتركة أخرى في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ومع تصاعد ثقة الاتحاد الأوروبي وطموحه العالمي فإنه سيسعى إلى خلق مجتمعات إقليمية تضمن أمنها من خلال الشفافية والمراقبة المتبادلة. وعلى سبيل المثال، تمكن رئيس الوزراء البريطاني في بداية عام 2000 من إقناع رئيس جنوب أفريقيا مبكي ورئيس نيجريا اوسانجو بأن المراقبة المتبادلة قد تحمل لأفريقيا ما حملته للاتحاد الأوروبي. وقد طور هؤلاء معاً ما أسموه «شراكة جديدة لتنمية أفريقيا». وهذا كان مجرد صفقة بموجبها تتعهد دول أفريقيا بتحسين سجلاتها في قضايا الديمقراطية وسيادة القانون مقابل الحصول على زيادة في المعونات، وإلغاء جزء كبير من الديون، وكذلك السعي بجد لفتح الأسواق الغربية أمام المنتوجات الأفريقية. وتكمن في قلب هذه الصفقة فكرة المراقبة المشتركة. وقد وصف الرئيس النيجري في خطاب ألقاه بمناسبة إطلاق هذه الصفقة، مراجعة أقرانه للآلية بأنها «عملية تَعلّم فاعلة من شأنها في نهاية المطاف أن تضع ثروة أفريقيا في يد أبنائها. وقد وضع زعماء أفريقيا آلية مراجعة بهدف مراقبة كل منهم للآخر تنفيذ موجباته فيما يخص قضايا حقوق الإنسان والفساد والديمقراطية؛ ولذلك فإن الدول التي يكون أداؤها ممتازاً فيما يخص بالوفاء بالمعايير الموضوعة ستعوض بإعطائها حصة زائدة من المساعدات والتجارة وتخفيض الديون.

وبالوقت ذاته أدخل الاتحاد الأوروبي بنود حقوق الإنسان وقدسية العقود وسياسة المنافسة الأوروبية في كل تعاملاته مع الدول الأخرى.

ولكـي يغـير الـدول التي تحتك بـه بصـورة شاملـة فـإن الدبلوماسية الأوروبية لا تبدأ بإستراتيجية عسكرية إنما بالسياسات المحلية. ويعتقد الأوروبيـون أن أفضـل طريقة لكسب الحرب والحد مـن انتشار أسلحة الدمار الشامـل والتخلص تماماً من الجريمـة المنظمة والمخدرات هي بنشر سيادة القانون الدولي. ويأمل الأوروبيون، بمساعدتهم تحويل دول استبداديـة أو هشـة إلى حلفاء منضبطين بالقانـون، أن يكونوا قادرين على الدفاع عن أنفسهم من خطر أكبر على أمنهم.

القانون كأداة قوة تحويلية

في قلب إستراتيجية أوروبا ثمة نظرية علاقات دولية ثورية. ويجادل كثـير من الخبراء الأجانـب أن السياسة المحليـة والخارجية مختلفتان جذرياً. ويقولـون: إن السياسة المحلية صفتها هرمية، فالدولة المركزية هـي التي تصدر القانون وتنفذه ضد المخالفـين. والتعريف الكلاسيكي للدولة هـي احتكارها لاستخدام العنف. والسياسـة الخارجية بالمقابل تتسـم بالفوضـى: ثمة دول عديـدة متنافسة بلا دولـة مركزية تضبط الجميع أو شرطي دولي قادر على فرض السلام.

لكـن فوكولت يبين لنا أن هذه الصورة عن السياسة المحلية خاطئة. إن السبـب الرئيس في عدم انهيار مجتمعـات وانحدارها نحو الفوضى يكمـن في أنَّ مواطنيهـا لا يرغبون بذلك. فالانضبـاط والأمن لا يأتيان عـبر السلطة الهرمية إنمـا بسبب أنَّ الأكثرية مـن الناس لها مصلحة في الحفـاظ علـى الأمن. ولهذا يحـترم الناس القوانـين، ويعملون على

صيانتها وحراستها. ولهذا فإن مفتاح الأمن والانضباط هو باستقطاب الناس أو الدول، وجعلهم يحترمــون القانون طواعية بدلاً من إجبارهم قسـراً على الخضوع. هذا ينطبق تماماً على النظام العالمي. فدولة مثل لوكسمبـورغ تحـترم القانون، لأن لها مصلحــة في الحفاظ على النظام القانوني وليس لأنها تخشى تقدم الدبابات الألمانية أو الأمريكية أو الأمم المتحــدة صوبها. ولا يوجد بــين مئة واثنتين وتسعين دولة في العالم سوى دزينــة من الدول المارقــة، وذلك يعود إلى أن مئــة وثمانين دولة تحترم القانــون لا لخوفهــا من الانتقام، بـل لأن لها مصلحة بذلــك. والسؤال الــذي يطرحه عراق صدام حسين هو: كيف بالإمكان إعطاء الخارجين على القانون سبباً ليكون لهم مصلحة في النظام أيضا؟



الفصل الرابع

القوة الثورية للعدوان الطيب

حكايـة مصير الملك تنتالوسـ ابن الإله زيوسـ. كان تنتالوس ملك مدينـة سيبيلوس في أدنى آسيـا، وكان أن أغضب الآلهـة بتقديمه ابنه قربانـاً على مائدة حفل عشـاء فعوقب على فعلتـه أن يعيش أبد الدهر محبطاً. غمرتـه المياة حتى رقبته، وكان كلما أحنى رأسه ليشرب تجف الميـاه كلها؛ كانت تتدلى من حوله الفاكهة، لكن ما إن يمد يده ليقطفها حتى تعصف الريح بالأغصان وتحملها بعيداً عن يده. كان بوسع الآلهة أن تزيلـه عن وجه الأرض إنما فضلت له أن يشقى أكثر بجعل ثروات لم تسمع بها أذن تتراءى أمام ناظريه ولا يستطيع إليها سبيلاً.

على هذا النسق يعرض اليوم الاتحاد الأوروبي قوته. مملكة سيبيلوس القديمـة هي اليوم تركيا الحديثة، وخلفـاء تنتالوس في الحكومة التركية اليـوم قادرون على معرفة مصيره. لقـد قدمت تركيا طلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في عام 1963، وعلى مدى أربعة عقود كان أمل الانضمام متدلياً أمامها، ولكن يزاح بسبب فشلها؛ فانتهاكات حقوق الإنسان والقيود علـى الصحافـة واضطهـاد الأقليـات وتخلـف الاقتصاد التركـي أعطى الحكومـات الأوروبية أسباباً لسحب حافـز العضوية. ولكن الانضمام إلى النـادي الأوروبي في تركيا تحـول الآن إلى حلم وطني يلتف حوله الجميع: علمانيون والإسلاميون وأناضيليون وكرد وأرمن. ويعد بحياة أفضل.

على مدى السنوات الأربع وافق البرلمان التركي على رزمة من التعديلات الدستورية، لتكون متوافقة مع المعايير الأوروبية. وعندما يتحدث رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى زملائه في بروكسل، يتفاخر بإلغاء عقوبة الأعدام وهيمنة الجيش على المحاكم والتضييق على حرية التعبير، والتحدث عن جعل الميزانية العسكرية خاضعة لسيطرة المدنيين لأول مرة منذ تأسيس تركيا الحديثة وعدم تسامحه بالمطلق مع أي نوع من التعذيب في السجون التركية. لقد ضمن أردوغان إطلاق سراح الناشطين الأكراد من السجون وسمح لتلفزيون الدولة الرسمي (TRT) ببث برامج باللغة الكردية وبلغات بعض الأقليات الأخرى مثل البوسنية والعربية. لقد تخلى أردوغان عن ثلاثين سنة من العناد بخصوص المسألة القبرصية، وأزال قروناً من الارتياب بين اليونان وتركيا بدبلوماسية ماهرة، لدرجة أن أشد منافس لتركيا في الماضي تحول إلى أبرز داعم لانضمامها لعضوية الاتحاد الأوروبي. هذه الثورة وراءها سبب واحد فقط: الرغبة التركية بالانضمام إلى الاتحاد.

العدوان الطيب

يعد تأثير أوروبا على تركيا أفضل برهان على العدوان الطيب؛ فأوروبا بدلاً من الاعتماد على التهديد بالقوة لتحقيق مصالحها اتكأت على التهديد بأن لا تلجأ للقوة، واكتفت بسحب يد الصداقة والأمل بانضمام تركيا للاتحاد. إن ما هو أسوأ من فرض بيروقراطية بروكسل والإصرار على التغيير وتطبيق التنظيمات وبدء خصخصة الدولة وامتداد النفوذ الأوروبي إلى كل منحى من مناحي الحياة السياسية

اليوميــة بالنسبة لدول مثل تركيا والبوسنة أو صربيا، أن تغلق بروكسل أبوابها في وجهها.

إن التبايــن بــين كيــف تعاملت أوروبــا وأمريكا مــع جيرانها يكشف الحقيقــة كاملــة. فالتهديد الــذي يواجهه كل منهمــا متشابهاً- تهريب المخــدرات وتدفق أعداد كبيرة مــن اللاجئين عبر الثغــرات الحدودية وشبــكات من الجريمة الدوليــة- لكن التعامل مع التهديــد كان مغايراً تمامــاً. لقد أرسلت الولايات المتحدة جيوشــاً إلى أراضي جيرانها أكثر مــن خمس عشــرة مرة خلال الخمســين سنة ولكن العديــد من الدول المحيطة بها بالكاد تغيرت. بل إن تلك الدول ما إن تخرج من أزمة حتى تقع في غيرها مغرقة القوات الأمريكية في أغلب الأحيان في مشكلاتها. وبالرغــم مــن أن الظروف الخاصــة لكل من تلك الــدول مختلفة إلا أن قصة الفشل الأمريكــي في كولومبيا تبقى مثالاً مغايراً للنجاح الأوروبي في تركيا والبلقان.

إن أمريــكا منخرطــة بكل ثقلهــا في كولومبيا؛ لقــد أعطت كولومبيا 1.3 بليــون دولار كمساعــدات طارئة ذهب ثلاثة أرباعهــا كمساعدات للجيشــ والشرطة. وتمول الولايات المتحــدة تدريبات القوات الحكومية الكولومبيــة، وكذلك أعطتهــا ثماني عشرة طائرة مــن نوع بلاك هوك واثنتــين وأربعين مروحية من نوع هيوي، وأعطت أيضا الحكومة معدات تجسس ومراقبة ضرورية لاستهداف محاصيل الكوكايين والمناطق التي يسيطــر عليها الثوار. وهــذا التدخل الأمريكي هو جزء من الحرب على المخدرات، ومن ثم ينفق شطر كبير من المساعدات غير العسكرية على

دعم استبدال محاصيل الكوكايين بغيرها، وذلك بهدف إزالة الحافز الذي يدفع المزارعين الكولومبيين لزراعة الكوكايين، لإشباع الطلب عليه في أمريكا الشمالية وأوروبا. هذه الأموال هي جزء من برنامج أوسع «خطة كولومبيا» وقيمته 7.5 بليون دولار، والذي تأمل الحكومة الأمريكية بواسطته من إبعاد كولومبيا عن الطريق المظلم والمؤلم الذي قادتها إليه الحرب الأهلية، والاعتماد على إنتاج الكوكايين؛ رغم ذلك كان السلام بعيد المنال.

إن تورط الولايات المتحدة في «خطة كولومبيا» يعطي مثالاً قوياً على بعض الأسباب وراء فشل السياسة الأمريكية الخارجية في تغيير الوضع القائم؛ فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى عادة وراء أهداف قصيرة الأمد، تخدم على ما يبدو بجلاء مصالحها الخاصة مثل تخفيض نسب تهريب المخدرات واستقرار الحكومات الصديقة، وتستخدم أيضاً قواتها العسكرية الضخمة لتحقيق ذلك، إما بإعارتها إلى وكلاء محليين أو باستخدامها مباشرة على شكل تدخل عسكري.

الرد الأوروبي على تلك المشكلات، بالمقابل، يلوّح بإمكانية اندماج دول مجاورة له: إما بحلف شمال الأطلسي (الناتو) أو الاتحاد الأوروبي، ومن ثم يحاول تقريبها أكثر إلى القوانين المتبعة والممارسات المؤسساتية للاتحاد الأوروبي. والاتحاد الأوروبي بإبقائه على هذا الاحتمال يكون عملياً يعرض على جيرانه عرضاً لا يمكن أن يرفضوه. ولكن عندما يقبل الجيران هذا العرض ويطلبوا من الاتحاد الالتزام به، تصبح تلك الدول مصدر خير للأوروبيين. وهذا ما تعبر عنه أروع تعبير إحدى قصص لافونتين.

في أحـد الأيام كان لأحـد المزارعين ثلاثة أولاد كسـالى. وبينما هو وزوجته يكدحان ليلاً ونهاراً للاعتناء بكرم عنبهما كان الأولاد يرفضون أن يحركوا أصبعاً. وعندمـا حضر الموت المزارع قال لأولاده على فراش الموت: إنه طمـر كنزاً في كرم العنب. فعمد أولاده إلى حفر الكرم شبراً شبرًا ليجدوا كنز الذهب. ولكن بعد سنوات من البحث لم يجدوا المكان الـذي خبأ والدهم فيـه كنز الذهب. ولكن حفرهـم للأرض أحيا كرم العنب، وسرعان ما أنتج الكرم محصولاً وفيراً جعل من الأولاد الكسالى أغنياء من حيث لا يدرون بسبب عملهم المتعب.

هـذه القصة تشرح لحد كبـير التأثير الإيجابي للاتحـاد الأوروبي. فكنز الانضمام للاتحاد الذهبي يشكل حافزاً قوياً يكفي لتشجيع الدول الراغبة على القبول بالدخول في عمليات مؤلمة من الإصلاح، لا بد منها لكـي تصبح مزدهرة وحرة، وعندما تصبـح تلك الدول مزدهرة وحرة تصبح مصدر منفعة وقوة للاتحاد وليست عبئاً عليه.

النطاق الأوروبي

أصبح العدوان الطيب نموذجاً ينتهجه الاتحاد الأوروبي في تدخلاته في مناطـق مختلفة مـن العالم. لقد شُجعت روسيـا على توقيع بروتوكل طوكيـو (لحماية البيئـة) عبر ربط المساعدات المقدمـة لها بالمصادقة علـى البروتوكول. وكذلك تشجعت الولايات المتحدة على القبول بدخول الأمم المتحدة إلى العراق وذلـك بعد رفض ألمانيا وفرنسا المشاركة من دون مظلـة المنظمـة الدولية؛ كما تشجعـت إيران على توقيـع بروتوكل

وكالـة الطاقـة الذرية الدوليـة للحد مـن انتشار الأسلحـة النووية بعد تهديـد الاتحاد بالامتناع عـن توسيع التجارة مع النظـام الإسلامي في طهـران. لقد رأينا في الفصل السابق كيـف أثرت الثمانين ألف صفحة من القوانين التي طوَّرها الاتحاد منذ إنشاء السوق الأوروبية المشتركة في عام 1975، على كل شيء بدءاً من تصنيف الجينات الوراثية إلى حقوق الإنســان، وكيف سمح ذلك لأوروبا أن تمـد تشريعاتها وقيمها إلى كافة أنحاء العالم من أستراليا إلى زامبيا في أفريقيا. لقد فعلت أوروبا ذلك بربطها الدخول إلى أسواقها بإلزامية الانصياع إلى أعرافها وعاداتها. إن قـوة سوق الاتحاد الأوروبي لم تمكـن الأوروبيين فقط من إجبار دول كبيرة مثل الولايات المتحدة علـى التراجع في قضايا التعرفة الجمركية غير العادلة على الفولاذ ومنتوجات أخرى بل سمحت للاتحاد أن يفرض معايير على التنظيمات العالمية.

لقـد اختـارت الآلاف من الشركات أن تتبنى المعايـير الأوروبية بدلاً مـن المعايير المحلية لكي تتكمن من الدخول إلى السوق الأوروبية، وحتى الشـركات الأمريكيـة المتعـددة الجنسيـات الضخمة أجـبرت على أن تحذو حـذو الأوروبيين على الأقل في ثلاثة ميادـين: الاندماج والحيازة والغذاء المعدل وراثياً وسرية المعلومات. لقد كان كافياً أن يحول التهديد بحظـر الدخـول إلى السوق الأوروبيـة دون إتمام صفقـة الاندماج بين أكبر شركتين صناعيتين، إلكتريك جـنرال وهنيول، وتبلغ قيمتها اثنين وأربعـين بليـون دولار. وهذا مثل من بـين قائمة طويلة مـن الأمثلة بما فيهـا صفقات الاندماج بين الشـركات الآتية أسماؤهـا: وورنر وأيي إم

أي، وسبرنت وشركة وورلد كومب، وإم سي أي وشركة وورلد كومب. إن التعطش لدخول السوق الأوروبية أدى إلى قبول عدة شركات أمريكية للتنظيمات والترتيبات التي وقفت ضدها وحاربتها على أرض وطنها.

على صعيد الغذاء المعدل وراثياً أجبرت الولايات المتحدة على تبني المعايير الأوروبية في تعريف الغذاء وذلك عندما ضغط مزارعو الولايات المتحدة على حكوماتهم في أعقاب حظر دخول لحوم أبقارهم إلى دول سوق الاتحاد. ونجد مثالاً آخر في المعلومات السرية الخصوصية التي تتبع أوروبا بصددها تنظيمات أكثر تشدداً والتي فرضت على الشركات الأمريكية بموجب بروتوكول «Safe Harbour» (الميناء الآمن).

رغم هذا كله لم تزل الموجة الثانية من التحول الأوروبي في بدايتها؛ لقد بدأ الاتحاد الأوروبي بتطوير نطاق نفوذ واسع يتجاوز حدوده إلى ما يمكن تسميته «نطاق النفوذ الأوروبي». هذا النطاق الذي يضم ثمانين دولة تشمل الاتحاد السوفياتي السابق وغرب البلقان والشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية وشبه الصحراء الأفريقية، ويبلغ تعداد سكانه 20٪ من سكان العالم أجمع (انظر إلى الملحق).

إن الاتحاد الأوروبي هو أكبر شريك تجاري لهذا النطاق، وأكبر مصدر للائتمان النقدي الدولي والاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك أكبر مساهم في مساعدات التنمية. وتستخدم العديد من تلك الدول العملة الأوروبية الموحدة «اليورو» كمرتكز لسياسات تبادل العملات أو تستخدم اليورو كعملة موازية إلى جانب عملتها الوطنية.

لقد استغلت أوروبا هذا الاعتماد المذكور لتوقع اتفاقيات، مع كل هذه الدول، من شأنهــا أن تدخلها تحت مظلة الاتحاد القانونية والسياسية. هــذه الاتفاقيات التي تعزز الأندماج التجاري وتفتح حسابات رأس المال وتعــزز الاندماج التجاري، وتسهــل الاستثمارات المباشــرة، تضع أيضاً معايــير سياسية بخصوص حقــوق الإنسان والحكــم الصالح والتعاون في مكافحــة الجريمــة والهجرة غــير الشرعية. الأكثر مــن ذلك أن كل المساعــدات الأوروبية ما عدا مساعدات الطــوارئ مربوطة بشروط لها علاقة بحقوق الإنسان وسياسة الهجرة والأمن والإصلاح الاقتصادي.

رغم ذلــك كله لم تزل الأمور في بداياتها الأولى؛ إلى الآن فإن تأثير توقعــات العــدوان الطيب أقــل من تأثيراتــه الفعلية علــى الأرض. هذا العــدوان الطيــب ذو فاعلية أكبر مع الــدول الصديقــة - مثل الولايات المتحــدة وبلدان وســط أوروبا وشرقهــا- وأقل نجاحاً مــع البلدان غير الصديقــة. ما تحاول أوروبا فعله هو تطويــر أدوات من العدوان الطيب لتطبيقه على بلدان ليست مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي. هذا الأمر هو ما أحاول أن أشرحه في الفصل الثامن.

النادي الأكثر حصرية في العالم

قــال غروشو ماركــس (Groucho Marx) قولته الشهيرة بأنه لن ينضــم لناد يجعلــه عضواً. لكن ما يجعل الاتحــاد الأوروبي مختلفاً عن أي نــاد آخر، ويجعله يحظى بقوة جذب للآخريــن، هو أنه أكثر الأندية حصريــة. في هذا النادي تخطى أعضــاؤه كل الحواجز المفروضة أمام

التجـارة الحرة فتجاوز بذلك كل ما حققته التكتلات التجارية الأخرى؛ كذلـك أصبحت فيه المعايـير البيئية والاجتماعيه أعلـى من أي معايير أخـرى في أي مكان من العـالم. يضاف لذلـك أن القواعد الاقتصادية الملزمـة للأعضـاء في النـادي هي أكثر تشـدداً مـن أي قوانين وقواعد طبقتهـا الخزانـة الأمريكية أو البنـك المركزي اليابـاني. وأخيراً، فإن معايـير الديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان وحمايـة الأقليـات في النادي الأوروبـي تسبق بأشواط كبيرة معايير أخـرى وضعتها منظمات أخرى كشرط للانضمام. هذه القواعد والمعايير لم تكن إلا نتيجة تفكير عميق وتأمل طويل ومن ثم تخطى العديد منها الإطار الأوروبي ليصبح معايير الدولية. وهكذا فإنه عندما تقدم دولة عظمى منافع لدول أخرى بشرط تغيير سلوكها فإن الدولة المتبرعة تلصق بها فوراً تهمة الاستعمار، ولكن عندمـا يطلب ناد حصري مـن آخرين الالتزام بالقواعـد بقدر التزام أعضائه، فإن الطلب يعد عادلاً ومبدئياً؛ هذا ما يجعل بالضبط الاتحاد الأوروبي مغرياً لحد لا يقاوم.

إن قـوة أوروبـا التحويلية تنبع مـن قدرتها على مكافـأة المصلحين وحرمان المتلكئين من المنافع. لكن العدوان الطيب لا يؤتي أكله مع بلدان لا تريد الانضمام لنـادٍ أعضاؤه ملتزمون بالقانون، ولذلك فإن التعامل معها قد يتطلب استخدام القوة.

الفصل الخامس

طريقة أوروبا في الحرب

قد أوشك الحلم الأوروبي على الموت في مدينة اسمها سربنتيسا. في يوليو من عام 1995 تحولت منطقة كان من المفترض أن تكون آمنة تحت إشراف الأمم المتحدة إلى قبر جماعي. لقد احتل الصرب بطريقة بشعة مدينة الينابيع المعدنية، وعلى مدى خمسة أيام عزلوا بأسلوب منهجي السكان المسلمين، وقتلوا أكثر من سبعة آلاف رجل وطفل، تاركين أجسادهم مكدسة في الحقول والمدارس ومستودعات البضائع؛ كل هذه الجرائم البشعة كانت تجري على مرأى ومسمع أصحاب القبعات الزرق، الذين لم يحركوا ساكناً.

لقد عادت المجازر الجماعية لأوروبا مرة أخرى. لقد تبنى قادة الميليشيات المختلفة في يوغوسلافيا كل التكتيكات والأساليب التي رفضها المشروع الأوروبي: استخدام القوة لتحقيق مكاسب سياسية واستخدام الوطنية العرقية لتحديد الهوية، والتنظيف العرقي كطريق لتحقيق حق تقرير المصير. ولكن عندما حاول قادة أوروبا الحصول على جواب إزاء ما يجري وجدوا جعبتهم خالية من أي جواب.

لقد استخدم الصرب ببساطة ضد الاتحاد كل شيء يعتنقه؛ استغل الصرب بأسلوب منهجي ولع الأوروبيين بالقواعد والنظم، فحرصوا على أن لا يطلقوا رصاصة على قوات الأمم المتحدة عندما سيطروا على

المدينة. هذا يعني، بموجب قواعد الاشتباك التي وضعتها الأمم المتحدة، أن الجنود الأوروبيين لن يكونوا قادرين على توجيه نيران بنادقهم إلى الصرب، أو أن يردوا عليهم بغارات جوية؛ هذا جعل الصرب يفعلون ما يشاؤون من دون الخوف من الرد العسكري الأوروبي. الشيء ذاته وقع فيما يخص التسوية السلمية الأوروبية المقترحة: كلما تَوصل الاتحاد الأوروبي إلى اتفاقية كان يستخدمها الصرب كوسيلة لتحقيق هدف عسكري، بدلاً من أن تكون خطوة للأمام نحو السلام. لقد كشف الصرب هشاشة التسوية التفاوضية التي لا يردفها تصميم على استخدام القوة، مما سدد ضربة مؤلمة للمشروع الأوروبي الهادف إلى إنهاء النزاعات، بربط الدول بعملية تفاوض مستمرة ودائمة. وحتى بعد التوصل إلى السلام بواسطة القوة الأمريكية، فإن المتصارعين السابقين في يوغوسلافيا تحدوا المحكمة الدولية التابعة للأمم المتحدة في لاهاي بسماحهم لمجرمي الحرب المطلوبين: أن يعيشوا علانية في الدولة الوحيدة في العالم (البوسنة)، التي تخضع مباشرة لسلطة الأمم المتحدة.

إن العار الذي ألحقته بنا سربنيتسا لا يزال يعيش معنا اليوم، لكن هذا العار دفع القادة الأوروبيين لأن يطوروا طريقة حرب أوروبية (لمواجهة هكذا احتمالات). وخلال أقل من خمس سنوات على رد أوروبا الكالح على أزمة البوسنة، نشأ جيل جديد من القادة مثل طوني بلير وجاك شيراك والمستشار الألماني غيرهارد شرودر وجوكا فيشر اللذين سعيا لتغيير الدستور الألماني لمواجهة حالات كسربنتيسا، لا يتردد بالتدخل العسسكري في كوسوفو. هؤلاء لم يكونوا فقط مستعدين

للتدخل، مثل الأمريكيين، بل كان بعضهم مستعدا للقبول بنشر قوات على الأرض واستخدام القوة لدعم تهديدات حلف شمال الأطلسي. الأكثر أنهم لم يقبلوا استخدام القوة إلا بعد موافقة الأمم المتحدة. وبعد مرور أربع سنوات على ذلك وافق قادة أوروبا على التدخل في مقدونيا قبل أن تنزلق تلك الدولة إلى الفوضى.

لكن النظرية الأوروبية الإستراتيجية تختلف تماما عن الإستراتيجية الأمريكية. فالقوة العسكرية هي لبناء السلام وليس لعرض العضلات؛ إن استخدام القوة قد يكون ضروريا للدفاع عن قيم أوروبا، ولكن لن تكون القوة أبدا في صلب سياسة أوروبا الخارجية؛ إن نشر الجنود الأوروبيين لا يهدف إلى السيطرة على بلدان أخرى إنما لإزالة الظروف التي أدت إلى الحرب في المقام الأول. إن التدخل العسكري أولاً وأخيراً يهدف إلى تغيير نسيج المجتمع الذي مزقته الحرب، ونشر السلام.

التحول من نبذ القوة إلى استخدامها لصناعة السلام

إن كراهية أوروبا لاستخدام القوة تختلف عن كراهية أمريكا الشهيرة لتحمل سقوط ضحايا في صفوف قواتها. الحقيقة، أن الجيوش الأمريكية رغم ذلك نُشرت، منذ بدء الأزمة في يوغوسلافيا، في مواقع خطرة وبأعداد قليلة. لقد تحمل الأوروبيون المخاطر لتوفير المساعدات الغذائية، التي رأت الأمم المتحدة ضرورة إيصالها إلى مناطقها الآمنة، ولذلك مات العديد من الجنود الأوروبيين، الذين يعملون تحت راية الأمم المتحدة. لكن لم يسمح لهؤلاء الجنود الأوروبيين بالقتال؛ لم

يكـن المانع من القتال الخوف مـن رؤية الجنود العائدين بأكياس الموتى من أرض المعركة ولا عقدة فيتنام، إنما عقيدة نبذ القتال وكراهيته.

هذه القناعة بالذات دفعت الأوروبيين إلى فرض حظر توريد الأسلحة التقليديـة إلى كل الأطراف المتصارعة في يوغوسلافيا. لكن هذا الحظر ترك الحكومة البوسنية بحاجة ماسة للسلاح، بينما البوسنيون الصرب يحصلـون على دعم صربيا، ويحتفظون بذلـك بالتفوق العسكري. وبرر آنـذاك وزير الخارجية البريطانية الموقـف الأوروبي بعبارته المخجلة بأن السياسة الأوروبيـة ترمي إلى إيجاد: «ساحة قتل يتساوى فيها الجميع». هـذا بالذات هـو السبب الذي كان يقـف وراء معارضة الهجمات الجوية الأمريكية. لم يخشَ الأوروبيون فقط على حياة جنودهم في المعركة إنما كانوا لا يريدون أي نوع من القتال؛ هذا ليس جبناً بل مبالغة في المسالمة.

تجـد أوروبـا نفسهـا وسط نمط مـن التفكـير التقليـدي للعلاقات الدوليـة آخذ بالظهـور وصفه المؤرخ العسكري المشهـور مايكل هاورد بـ «اخـتراع السلام». واستشهد هـاورد بمقولة فقيه القـرن التاسع عشر هنري ماين، الذي قـال: «إن الحرب قديمة قدم الإنسان بينما السلام اخـتراع عصري». إن فكرة السـلام تختلف عما يمكن تسميته «السلام السلبـي» بمعنـى غياب الحرب، وتختلـف أيضا عن التعريـف الهوبسي الـذي يرى السلام هدنة لا تشهد في اللحظة الراهنة قتالاً ولا استعداداً للقتـال، إنمـا قد تندلـع ثانيـة في الوقت المناسـب. الحقيقـة أن فكرة السـلام الناشط وقيام نظام عالمي من السلم البنـاء نالت حظها الأوفر من الشرح والتعليل في مقالـة الفيلسوف كانط الشهيرة: «مقالات حول

السلام الأبدي» والتي تخيل فيها كانط قيام إخوة بين الجمهوريات مبنية علــى رغبات شعوبها ولا تفكر على الإطلاق باللجوء للسلاح فيما بينها. وهكــذا فإن الأوروبيــين كانوا يعملون لتحقيق هذا النــوع من النظام في العلاقــات الدولية، بوعي أو لا وعي، منذ عام 1945؛ ولهذا فإن الطابع المســالم للتحرك الأوروبي في مواجهــة تهجم ميلوسوفيتش كان في جزء منــه نابع من الإعراض عن الاعتراف بأن هذه الرؤية المثالية للسلام لا يمكن تحقيقها.

ولهذا فإن حرب البلقان طرحت نوعاً من الحرب غير المتجانسة ليس في المــوارد إنما في القيم. فالصــرب لم يتفوقوا على خصومهم بالمناورة لتحقيق نصر على أرض المعركة، إنما استغلوا ارتباطهم بقيم المساومة. لقــد تجاهل الأوروبيــون مقولة كارل فــون كلويتز الشهــيرة حول حتمية الحــرب: عندما يستعد طرف في أي نــزاع لاستخدام إجراءات في غاية التطرف، فإنه يتوجــب على الطرف الآخر، حسبما يقول كلويتز، إما أن يحذو حذو خصمه أو يستسلم له. لقد ظن الأوروبيون أن تسوية تفاوضية ســوف تسندهــم مــن دون اللجــوء إلى استخــدام القوة. لكــن الصرب والكروات القوميين في البوسنة كان محركهم السياسات القبلية المطلقة بدلاً من سياسات التفاوض والمساومة السائدة في بقية أوروبا.

لقد ظهر بعد أهوال البوسنة جيل جديد من القادة الأوروبيين يؤمن بــأن القوة يجب أن تساند القانون. وهذا التحول في المزاج عبَّد الطريق أمام ثــلاث نظريات من التفكير الأوروبي حول استخدام القوة الهادفة إلى إصلاح عيوب القوة الأوروبية، التي انكشفت بشكل فاضح في بدايات

عقد التسعينيات؛ هذه النظريات: التدخل الإنساني، التدخل الاستباقي (الوقائي) وبناء الدولة.

من نبذ القتال إلى التدخل الإنساني

وسـط أزمة كوسوفـو في عام 1999 غادر رئيس الـوزراء البريطاني طـوني بلير بلده متوجهـا إلى أمريكا، لشد عزيمـة الرئيس الأمريكي بيل كلنتـون، وحثه على الثبات في النهـج المتبع. وقـد وضع بلـير في خطابه الـذي أصبح لاحقاً شهيراً، الذي ألقـاه في نادي شيكاغو للصحافة، وضع بلـير نظرية التدخل الإنساني. كانت نظريـة التدخل الإنساني جواباً على الصعوبـات التي تواجهها نظريـة المسالمة الإنسانيـة (الأوروبية) النابذة للعنف، التي عرتها أحداث مثل سقوط سربنينتسا. وبتدخل الأوروبيين في كوسوفـو فإنهم وضعوا التدخل العسكـري ضمن وعاء يشمل أساليب عدة مثل الدعم الدبلوماسي والإعانة والمساعدة في الإدارة والحكم والعقوبات. لقد أظهر الأوروبيون تحولاً مؤثراً في هذا التوجه فضاعفوا أعداد جنودهم الذين أرسلوهم إلى خارج بلدانهم في العقد الأخير من الزمن.

لقـد وصل معدل عدد الجنـود الأوروبيين المنتشريـن خارج الاتحاد الأوروبـي وحلـف شمـال الأطلسي (الناتـو) سبعين ألـف جندي خلال عـام 2003 ليرتفع إلى 90 ألـف جندي أثناء نشر القـوات البريطانية في العراق. هذه القوات نشرت في أكثر من عشرين بلداً في شرق جنوب أوروبا وأفغانستان ووسـط آسيا وفي العراق والخليج وأفريقيا. وفي عام 2003 بـدأ الاتحـاد الأوروبي أول نشـر بعيد المدى جغرافيـاً لقواته في

شــرق الكونغو في عملية تدعى «عملية أرتيمســ»، وذلك بناء على طلب مــن الأمين العــام للأمم المتحــدة. فقد طلب الأمين العــام من الاتحاد نشر ألف وأربعمائة جندي في غضون سبعة أيام في مدينة بونيا لإحلال الاستقرار في المنطقة ريثما تتمكن الأمم المتحدة من تجميع قوات دولية لتحقيق هذا الهدف.

هــذه القوات الأوروبيــة لم تستقــر في قواعد في أنحــاء مختلفة من العــالم، لتدافــع عن خطوط أنابيــب النفط أو المصالــح الاقتصادية أو الحفاظ على توازن القوى، بل كانت تعمل دائماً تحت علم الأمم المتحدة لدعــم أهداف إنسانية. وقد أظهرت الاستراتيجية الأوروبية التي وقعت في عــام 2003 أن الأوروبيــين يستعــدون أصــلاً للتحديــات القادمــة لا سيمــا وأن التوســع في الاتحــاد سيقرّبه أكــثر إلى «قوســ اللااستقرار» في خاصرتيــه الجنوبية والشرقية، بدءاً من أغاديــر على الأطلسي إلى أسترخــان على البحر القزويني. وعندما تنضــم رومانيا وبلغاريا ودول البلقــان الغربية وتركيا فإن أوروبا تكون بحاجــة لأن تتعامل مع جيران منهم إيران والعراق وجورجيا ومولدوفيا وبيلاروس.

التدخل الوقائي

بعد أزمة البلقان الكارثية وافق قادة أوروبا على إستراتيجية جديدة حتميــة: التدخــل المبكر. الهدف من هــذه الإستراتيجية هــو استخدام القــوة الأوروبية، طالما أن ثمة فرصة لنجاحها، وقبل أن تصبح التسوية السياســة مستحيلــة، ولضمــان وجود تهديــد جدي باستخــدام القوة

لكـي يتيسر للتسوية مقومات الصمود والاستمـرار. هذا الأمر لخصته المحادثـات الأمنية الإستراتيجية الأوروبية عـن التدخل الوقائي، الذي كان جوابـاً مباشراً على نظرية «الحرب الوقائيـة» التي تبناها الرئيس الأمريكي جورج بوش.

المفارقة بين النظريتين شاسع جداً. تحاول نظرية بوش أن تبرر العمل العسكري لإزالة التهديد، وذلك قبل أن يُستخدم ضد الولايات المتحدة. ولذلك فإن هذه النظرية ركزت كثيراً على القدرات والإمكانيات المادية المحسوسـة، وضـرورة أن يكون تنفيذهـا سريعاً، وأن تكـون معالجتها للتهديـد قصـيرة النظر وأن يكـون اعتمادها على الـرد العسكري كلياً وحاسمـاً. أمـا نظريـة التدخـل الأوروبيـة الوقائية فهـي -بالمقارنة- موضوعة للمدى البعيد ويمثل الجانب العسكري أحد أوجهها إلى جانب التدخل الوقائي الاقتصادي والقانوني، وتهدف إلى بناء أسس سياسية ومؤسساتية للاستقرار بدلاً من إزالة مصدر التهديد فوراً.

إن نظريـة التدخل الأوروبية ليست إلا محاولة للتخلص من مخاطر الرؤية المثالية التي تعيشها. كانت أوروبا في الماضي مشغولة جداً في بناء عملتها الأوروبية الموحدة وتغيير مؤسساتها التي جعلت جيرانها ينزلقون إلى الفوضـى. لقد وعى قادة أوروبا الآن أنـه لا يمكن للاتحاد أن يكون مزدهراً طالما أن أراضي جيرانه مرتعاً للحروب والاقتتال العرقي. لكن الواقـع الآن يحتم التدخل مبكراً بقدر الإمـكان، كما حدث في مقدونيا (عمليـة كونكورديـا التـي نشر فيهـا الاتحـاد قواته) في عـام 2003، والشروع بمفاوضـات وبناء مؤسسات بهدف إبعـاد الفرقاء المتحاربين

عن بعضهم، ونزع سلاح الميليشيات والحيلولة دون تجذر حرب عرقية قومية. والحقيقة أن التدخل الوقائي قبل وقوع التهديد ليس فقط أكثر فاعلية إنما أيضا أقل تكلفة. والفارق بين الرد البطيء والكارثي على الحرب في البوسنة والرد السريع والأكثر تصميماً في كوسوفو، وكذلك التدخل في مقدونيا قبل أن تنزلق إلى الفوضى كان واضحاً ومميزاً في عدد الضحايا والتكلفة المالية: كانت تكلفة الفشل في البوسنة على دافع الضريبة البريطاني على الأقل 1.5 بليون، بينما تكلفة التدخل في كوسوفو 200 مليون فقط و 14 مليون في مقدونيا.

إستراتيجيات التدخل وليس إستراتيجيات الخروج

من النادر أن يفكر الأوروبيون باستخدام القوة قبل أن يخططوا كيف سيضعون الأمور ثانية في نصابها الصحيح. وبينما يتحدث معظم صانعي السياسة الأمريكية عن بناء الشعوب، فإن الأوروبيين لهم رؤية مختلفة تدعى «بناء الدولة». والتحدي الذي أبرزته دروس البوسنة والعراق وأفغانستان وفي العديد من الدول الأفريقية هو أن القضية لا تتعلق ببناء الشعوب إنما ببناء الدول وغالبا في دولة يتحتم على عدة أمم وقوميات التعايش داخلها. ففي البلقان كانت الحاجة ماسة لوضع أسس سياسية قادرة على احتواء القومية والوقوف بوجهها بدلاً من أن تغذيها.

بالنسبة للأوروبيين فإن الهدف من التدخل الوقائي ليس الدخول إلى البلد المعني والخروج منه بسرعة، بل حمل تغييرات إليه، وإذا ما كان هذا البلد في أوروبا، فلا بد من وضعه على طريق يقوده في نهاية

المطاف إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي. لقد بقيت أصلاً المحمية الدولية (قوات الأمم المتحدة وإدارتها) في البوسنة مدة أطول من احتلال الحلفاء العسكري الشامل لألمانيا بعد عام 1945، ومع ذلك لا تزال إمكانية اعتماد البوسنة على نفسها بعيدة المنال. إن هدف بناء الدولة في البوسنة والآلية المتبعة مصممة على أساس أنها في نهاية المطاف ستدخل في الاتحاد، ولذلك كان بناء المؤسسات وإقامة حكم القانون وإصلاح الاقتصاد بالإضافة إلى تشجيع اللاجئين على العودة.

بعد انحسار القتال فاوض الاتحاد الأوروبي بسرعة مع دول بلقانية عدة اتفاقيات تجارية أحادية، تتضمن تنازلات أدت إلى اتفاقيات تعاون واستقرار. مرة أخرى، فإن هذه الاتفاقيات بدأت تصيغ البنية القانونية والهندسة السياسية لتلك الدول على نهج ومقياس الأسرة الأوروبية (Acqui communautaire). وهذا النهج أُعطي الصفة الرسمية في عام 2002 عندما أصبح بادي آشدون، (زعيم حزب الديمقراطيين الأحرار البريطاني) مفوض الأمم المتحدة السامي، ممثلاً للاتحاد الأوروبي في البوسنة معبداً بذلك الطريق أمام إمكانية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في النهاية.

يعتمد نهج بناء أوروبا للدولة على إعطاء الحوافز إلى جانب تطبيق القوة العسكرية والسياسية الصرفة: هذا يتطلب عملاً شاقاً كما أثبت الوضع الهش في كوسوفو. لكن الاتحاد باستخدامه القوة لتطبيق الأمن على الأرض وجد أن هدفه الأساس بوقف النزاع له حظ أوفر من النجاح من خلال وعود الضم إلى الاتحاد الأوروبي والمفاوضات المؤسساتية.

الهرب من ظل النظرية العسكرية الأمريكية

إن القاسم المشترك الذي يُحفِّز النقاشات الأمريكية حول الإستراتيجية الأوروبية الأمنية هو الشعور بالإحباط إزاء فقدان أوروبا للقدرة وتمنع حكوماتها عن إنفاق ما ينفقه الأمريكيون على الدفاع. لكن المشكلة الحقيقية ليست في الإنفاق: تنفق خمسة وعشرون حكومة أوروبية مجتمعة ما مقداره 180 بليون يورو تقريباً على الدفاع لتحتل بذلك المرتبة الثانية بعد أمريكا التي تنفق 330 بليون يورو. ولكن، كما لاحظ كثيرون، فإن الأوروبيين لا يحصلون إلا على جزء بسيط من الصخب مقارنة بالأمريكان. وبينما تستطيع الولايات المتحدة إرسال أربعمئة ألف جندي إلى أنحاء مختلفة من العالم من أصل ستمئة وخمسين ألف جندي فإن الاتحاد الأوروبي بالكاد يرسل خمسة وثمانين ألفًا من أصل مليون ومئتي ألف جندي. وعندما يصل الأمر إلى التجسس عبر الأقمار الصناعية وطائرات الشحن والسفن الحربية والصواريخ الموجهه بالليزر، فإن الأوروبيين يتخلفون بأميال عن الأمريكيين.

لكن هذه المقارنات المستمرة مع الأمريكيين لا تساعد على الإطلاق لسبب أن الأوروبيين لن يحتاجوا للقتال أبدا ضد الأمريكيين. يستطيع الأوروبيون أن يبنوا السلام من خلال التدخلات العسكرية من دون الحاجة إلى تقليد طريقة الحرب الأمريكية.

صحيح أن الحكومات الأوروبية لم يكن لديها الخطط والمعلومات التجسسية وأسلحة ذات دقة عالية في إصابة الأهداف مثل الأمريكيين

ولكـن كان بوسعهـم خوض هذه الحرب بطريقـة مختلفة، وذلك بتركيز أكبر منذ البداية على الاستعداد للحرب البرية. وقد قارن الباحث لورانس فريدمـان بـين مأزق الإيرانيين في عقـد الثمانينيات الذيـن أمضوا ست سنـوات خارج البصـرة لا يستطيعون اختراق خطوط الدفـاع العراقية، وحملـة البريطانيـين في عام 2003 التـي أدت إلى احتـلال البصرة في ثمانية أيام فقط. هذا يظهر أن القوات الأوروبية قادرة تماماً على مجابهة أكـثر الأعداء احتمالاً وهزيمتهم. الحقيقـة أن طريقة الحـرب الأوروبية - بطرقهـا المختلفـة - قد تكـون أكثر ملائمـة من الطريقـة الأمريكية. لقـد أظهرت الحملة في كوسوفـو أن خوض حرب من سماء علوها خمسة عشر ألف قدم قليلـة الفاعلية. لقد سرَّعت حملة القصف الجوي الأزمة الإنسانيـة ولم تكن معـدة لمقاتلة الثوار في التلال. وقـد أشار العديد من المعلقـين إلى أن النظرية العسكريـة الأمريكية غير فاعلة: إعداد الجيش للقتال ضد أخطار كبيرة في زمن حروبه كلها صغيرة وغير تقليدية.

فالحرب في البلقان والصومال وأفغانستان والعراق والشيشان ليست ضد جيوشـ نظامية تملك السفن الحربية والطائرات والمدرعات، إنما هـي حرب تخاض من شـارع لشارع ومن بيت لبيت ضـد ثوار ومقاتلين محليـين. ولهذا فإن الجيش بحاجة لأن يكون قـادراً على احتلال أرض والسيطـرة عليها في وجـه مقاومة السكان المحليين. وكمـا أشار أناتول ليفين فإن التحدي في وضع كهذا ليس الكثير من كثافة النيران بل قليلها. والواقـع يشير إلى أن هوس الأمريكيين بكثافـة النيران وحماية القوات من المرجح أن يؤدي إلى وقوع أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين.

والفـارق بين النهـج الأمريكـي والأوروبي برز في العـراق. لقد أدت عمليـات مواجهـة الثوار في بغـداد إلى دفع جميع السـكان المدنيين إلى معارضـة الاحتلال، بينما النهج البريطـاني في البصرة كان يقوم على محاولـة فصل الثوار عـن السكان المحليين. والأوروبيـون في هذا النهج أفضـل مـن الأمريكيين لسبـب أن أساس خبرتهـم العسكرية تكمن في عمليات حفظ السلام وتوفير الأمن بدلا من خوض حروب تقليدية.

يحتـاج الأوروبيـون إلى الاستثمـار بسرعة في قدراتهـم العسكرية، ولكن يجب أن يفعلوا ذلك وفق شروطهم الخاصة. فقد اتفق الأوروبيون في القمـم الأخيرة على إنشاء «فرق مقاتلة» بالإمكان نشرها في غضون أيـام لوقف حروب أهلية، وقـوة تدخل سريع قوامها ستون ألفًا تنشر في غضـون ستين يومـا، ووزير خارجية أوروبي لتنسيـق سياسات مختلفة، وإستراتيجيـة أمنيـة أوروبيـة ووكالة قـدرات دفاعية أوروبيـة. ويشعر الخبـير الدفاعـي الأمريكـي مايـكل أوهانلـون بالتفـاؤل إزاء قدرات أوروبا، فيقول: إن الأوروبيين بإنفاقهم أكثر بقليل يستطيعون أن يعززوا قدراتهـم بأشواط بعيدة. ويستطيع الأوروبيون بتحويلهم فقط عشرة ٪ مـن ميزانياتهم الدفاعية لشراء أنـواع معينة من المعدات مثل طائرات الشحـن بعيدة المـدى والسفن وطائرات بـلا طيـار، وصواريخ موجهة بالليـزر؛ في غضون عقد من الزمن فإن الأوروبيين يكونون قادرين على أن ينشروا مئتي ألف جندي مدربين تدريباً عالياً في أي مكان في العالم. والطريقة لتحقيق ذلك هو بتخفيض عدد القوات بنسبة الربع والتركيز علـى تطويـر جيوش قتالية مدربـة تدريباً عالياً. هذا هـو التوجه الذي يسير به ببطء الأوروبيون.

لقد تعلم الأوروبيون بألم أن ترويج السلام يستدعي في بعض الأوقات الذهاب للحرب. ولكن حتى مع تطوير القدرات الدفاعية الأوروبية فإن الأوروبيين سيعتمدون على استخدام القوة بنسب أقل من دول كبرى أخرى لصياغة العالم. ما يجعل الاتحاد الأوروبي فريداً من نوعه، هو قدرته على توحيد مساعداته الإغاثية والتجارية والتنموية للحيلولة دون انزلاق المناطق الساخنة إلى حرب أهلية. إن قوات الاتحاد لا تنطوي فقط على جنود مقاتلين بل على جيش من الدبلوماسيين قوامه خمسة وأربعون دبلوماسياً وخمسة آلاف شرطي وألفي عامل إغاثة بالإضافة إلى مجموعات من الاختصاصين القضائيين ومراقبي الانتخابات.

لقد أبرزت الفصول الأربعة السابقة من الكتاب كيف أدى غياب الخيار العسكري الأوروبي بالاتحاد الأوروبي إلى تطوير طرق خلاقة لصياغة العالم من حوله من خلال نشر قوانينه ودعمها بقوة سوقه الاقتصادية. إن النجاح الحقيقي للسياسة الخارجية الأوروبية لا يزال يكمن في تجنب القتال بأي ثمن.



الفصل السادس

إجماع ستكهولم

«أن نأكل البوريدج معاً أفضل من أن نأكل كستلانة الخنزير

وحدنا». هذا التعبير يعبر عن فلسفة سكان ستكهولم، الذين فضلوا عيش حياة متواضعة على حياة المدينة المتسارعة، التي تشبه سباق الفئران. فهؤلاء المثاليون أصحاب اللحى والشعر الطويل يتشاركون في كل شيء: بتساعدهم وممتلكاتهم وأوقات فراغهم (لعبة الأطفال المفضلة هي لعبة بينوشيه (رئيس تشيلي) التي يتناوبون عليها ليعذبوا ويتعذبوا) وتفسيراتهم المتضاربة للتفكير الماركسي-اللينني (أكبر نقاش دار حول ما إذا كان غسل الصحون عمل برجوازي أم لا). ايريك وغوستاف ولينا اللذين جسد حياتها المخرج لوكس موديسون في فيلمه اللطيف «سويةً»، أجبروا تدريجيا على التخلي عن مثاليتهم؛ وأزال الوافدون الجدد، وكذلك طلبات الأجيال الشابة التي لا تعرف حدوداً للاستهلاك قيم المثالية الماضية للجماعة فتراخى التشديد على العيش النباتي ورفع الحظر المفروض على التلفاز وتخلى كل من المنتسبين عن الحياة الجماعية محبذين عليها حياة الغنى المادي. هل يكون حقا تصويراً مجازياً لما يمكن أن يكون عليه الاتحاد الأوروبي الذي يرى محاولاته لخلق جنة على الأرض للأجيال المقبلة تتهددها العولمة والقنبلة الديموغرافية الموقوتة وتباطؤ النمو الاقتصادي؟

يـرى كثير من الأمريكيـين أن الاقتصاد الأوروبـي يتشابه مع نمط عيش الهبيين الذي انتشر في عقد السبعينيات؛ فهو عاجز عن الإصلاح بسبـب الأصوات النشاز التي تعلو، كلما استدعت الحاجة لقرار، ومهتم بالأفـكار البسيطـة لنوعية الحياة ومستواها أكثر مـن اهتمامه بالأداء الاقتصـادي. ويقول هـؤلاء الأمريكيون: إن الاتحـاد الأوروبي لن يكتب لـه النجاح ما لم يقلد الولايـات المتحدة بمستويـات الضريبة المخفضة والحماية الأقل للفئات الاجتماعية، وتصغير دور الدولة، والتركيز أكثر على مالكي الأسهم.

ثمـة مشكلة واحدة فقط تواجه هذه الرؤيـة الحكيمة المعتادة، وهي أنهـا لا تجد على أرضـ الواقع سنداً يدعمها. فلم تعد السويد بلد لاعب التنس بوجورن بـورغ، ولا بلد ابنـة القرصان بيبـي لونغستوك، ولا بلد فرقـة آبا وأفلام الجنسـ السيئة، أو بلد أردأ قصـة شعر، بل أصبحت بلـد الأيقونـات الاقتصاديـة مثـل شركات ايـكا للمفروشـات (IkA) واريكسون للهواتف الجوالـة (Ericsson) وسيارات فولفو (Volvo) وساب (Saab) وماركة الخمر (Absolute Vodka) وشركة الأدوية (Astra Zeneca) وشركـة الملابسـ (Hennes and Mauritz). وأصبحـت أيضـا إحصائياتهـا الاقتصادية محل حسـد العالم، بعدما وصلـت نسبة العاملين فيها 75 ٪ مـن تعداد السكان الإجمالي تصاعد النمو الاقتصادي طيلة عقد التسعينيات. لكن السويد على عكس أمريكا تستمر في حيازة مستوى عال من المساواة بين الطبقات ومستويات عالية من الضريبة واتحادات عمالية قوية وقطاع عام عريض.

ليست السويد الدولة الوحيدة التي سبقت أمريكا بذلك، بل سبقتها العديد من الدول الأوروبية في عدة ميادين، بدءاً من المنافسة والتوظيف والاختراع. واستطاعت فنلندا مثلاً في غضون عشر سنوات فقط أن تتحول من بلد زارعي خامل- تعتمد معظم أسواقه على الاتحاد السوفياتي- إلى بلد يقود العالم بتكنولوجيا المعلومات والهواتف الجوالة (شركة نوكيا تغطي لوحدها 30٪ من سوق الاتصالات الهاتفية الجوالة وشركة لينوكس المنافسة الحقيقية لميكروسوفت). وقد مرت أيرلندا بنفس العملية تاركة تاريخها الزراعي خلف ظهرها لتصبح النمر السلتيكي[1] (على شاكلة النمور الآسيوية)، وحصلت هولندا والدنمارك على أفضل سجل لإيجاد فرص العمل خلال العقد الماضي، وذلك من خلال نمو الوظائف بدوام غير متفرغ في القطاع الخاص وبسبب تشغيل نسبة عالية من النساء بالإضافة إلى تلطيف الرواتب. تلك هي الاقتصاديات التي تحرص دول أوروبية أخرى على تقليدها: فألمانيا طورت أجندتها باقتراحات عام 2010م وفرنسا أطلقت برنامجاً طموحاً من الإصلاحات البنيوية، بينما طوّر الأعضاء الجدد الذين دخلوا الاتحاد بدءاً من بولندا وإنتهاءً بإستونيا اقتصادياتهم بسرعة مذهلة.

قد تمتد قوة أوروبا التحويلية يوماً ما لتشمل اقتصاد العالم. وقد تحسن دول في طور النمو مثل البرازيل وجنوب أفريقيا والصين صنعاً إن نظرت بعين النقد إلى نموذج اقتصادي فريد من نوعه يجمع بين

(1) سلتيك اسم ينسب إلى المجموعات العرقية التي تسكن مناطق واسعة من أوروبا الغربية وتضم أيرلندا.

الوفرة الاقتصادية لسوق قارية وبين مستويات عالية من الإنتاج، ليتحقق الأمان والمساواة اللذين بلا شك تردفهما نظم رفاه اجتماعية قوية.

نمو اقتصاد أوروبا

إن القيمة المضافة لأوروبا تنبع من نوعية الحياة التي توفرها، وليس فقط من نموها الاقتصادي، ولكن حتى بالمقياس المتري التقليدي للأداء الاقتصادي فإن سجل أوروبا في هذا المجال أكثر تميزاً مما يعتقده بعض النقاد.

لقد ارتفع متسوى الرواتب بالنسبة للعامل في أوروبا بنسبة أكبر من نظيره في الولايات المتحدة حتى خلال فترة المعجزة الاقتصادية في أمريكا أبان عقد التسعينيات. وارتفع الناتج القومي العام في أوروبا وأمريكا بنفس المستوى تقريباً ولكن توجب على الأمريكيين أن يعملوا ساعات أطول ويأخذوا عطل استجمام أقصر لكي يحافظوا على نفس مستوى نظرائهم الأوروبيين. وقد ذهب بعض المعلقين لحد القول بأن القصة الحقيقية للعشر سنوات الماضية لم تكن معجزة اقتصادية بقدر ما كانت تردياً في الأداء الاقتصادي.

الحقيقة أن العديد من الأمريكيين رأوا رواتبهم تتراجع بينما اقتصادهم ينمو؛ لقد تراجع الدخل الحقيقي للعمال في قطاعات الإنتاج بنسبة 14 ٪ في القطاع الخاص، بدءاً من عام 1973م إلى عام 1995م. وبعد زيادة الرواتب بنسبة 5 ٪ ما بين عامي 1995م و 1999م تراجع دخلهم مرة أخرى مقارنة بالأوروبيين بعد الكساد الاقتصادي

في عـام 2001م. وقد أظهرت إحصائيات مكتب الإحصاء الرسمي أنه مـا بين 2001م و 2004م فـإن معدل الدخل السنـوي المتوسط للعائلة تراجع بمقدار 1.511 دولار. وهـذا بالذات يكشف حقيقة أكثر الأرقام استشهـاداً في عـالم الأقتصاد: لقد نما الناتج القومـي الأمريكي العام بمعـدل 3 ٪ سنوياً على مدى عشر سنـوات لغاية عام 2003م مقارنة بـ 1.8 ٪ في النطاق الأوروبي.

الواقع، أن هذه الأرقـام تخفي وراءها حقيقة أن النمو في الاقتصاد الأمريكـي ليس سببه الأداء الاقتصادي الأفضـل إنما النمو في التعداد السـكاني. كان معـدل نمـو السـكان في الولايـات المتحـدة في عقـد التسعينيـات 1.2 ٪ سنويـاً بينما كان 0.5 ٪ في النطـاق الأوروبي. هذا يعنـي أنه إذا ما نظرنـا إلى معدل الناتج القومي العام لكل شخص فإن النمـو الاقتصـادي الأمريكي يتراجع إلى نسبـة 2.1 ٪ وبذلك يتضاءل الفـارق بين القارتين إلى نسبة 0.3 ٪ فقط. علاوة على ذلك فإن الأداء الاقتصادي المـتردي للاتحاد الأوروبي يمكن تفسيره بإرجاعه إلى أداء دولـة واحدة هـي ألمانيا التي كانت تجاهد لامتصاصـ تكاليف التوحيد بـين شقيها الشرقي والغربي. هذا قد يبدو غشاً في الحسابات، لكن إذا مـا أُخرجت ألمانيا مـن المعادلة فإن الفجوة بين أوروبـا وأمريكا تختفي كليا وتصبح من ثم أمريكا وأوروبا على قدم المساواة فيما يخص أرقام النمو الاقتصادي.

ثمة سوء فهم آخر يتعلق بتقدم الإنتاجية الأمريكية على دول الاتحاد الأوروبـي. يقـول كافين دالي مـن مؤسسة غولدمان ساشـ: إن مستوى

الإنتاجية في مناطق الاتحاد كانت، عندما تقاس بالساعة الواحدة، أقل بنسبة 4 ٪ فقط من الولايات المتحدة في عام 2003م، أي بتحسن طفيف عما كانت عليه منذ عشر سنوات مضت (الكثير من ذلك يمكن تفسيره في الإطار الجغرافي لأن قطاع البيع بالتجزئة في أمريكا يوجد في تجمعات تجارية خارج المدن، بينما العديد من المحلات في الاتحاد الأوروبي منتشرة في الشارع الرئيس لكل منطقة). إن السبب الذي يجعل إنتاجية الأمريكيين أكبر من نظرائهم الأوروبيين بسيط للغاية: الأمريكيون يعملون ساعات أطول. وبحلول عام 2003م فإن عدد الساعات السنوية لكل شخص في أمريكا كان 866 ساعة مقارنة بـ 691 ساعة في الاتحاد الأوروبي الذي يضم خمس عشرة دولة. الكثير من هذا الفارق بين القارتين يكمن في أن معدل عطل الاستجمام للفرد الأمريكي لا تتجاوز سنوياً العشرة أيام فقط، بينما يصل المعدل في الكثير من الدول الأوروبية إلى ثلاثين يوماً أو أكثر.

ربما قد تكون الخرافة الأوسع انتشاراً هي أن النمو في الإنتاجية الأمريكية قد أدى إلى خلق فرص عمل، بينما التراجع في الإنتاجية الأوروبية قاد إلى تدمير تلك الفرص؛ فخلال العقد الماضي ارتفع إجمالي فرص العمل في الولايات المتحدة إلى 1.3 ٪ سنوياً مقارنة 1 ٪ فقط في الاتحاد الأوروبي. ولكن إذا ما استبعدنا ألمانيا فإن أداء الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لا يمكن التمييز بينهما خلال العقد الماضي بينما استطاع الاتحاد منذ عام 1997م أن يسجل أداء أفضل من أمريكا (إجمالي فرص العمل في الاتحاد ارتفعت بنسبة 8 ٪ مقارنة

بـ 6 ٪ في الولايات المتحدة. لكن استناداً إلى تقرير أمريكي رسمي فإن نسبة الـ 6 ٪ هذه مضللة لكونها لا تأخذ بالحسبان أن نسبة 1 ٪ من سكان أمريكا يقبعون في السجون. صحيح أن أوروبا تخلفت عن أمريكا في توظيف الذين تجاوزت أعمارهم الخمسة والخمسين عاما وتوظيف النساء، ولكن كما سنرى لاحقا، فإن عدة حكومات أوروبية تخلت عن التوجه نحو التقاعد المبكر وطورت سياسات لتحفيز الأمهات على العودة سريعاً إلى أماكن العمل.

علاوة على ذلك فإن تلك الأرقام تعطي انطباعاً كاذباً يفيد بأن تلك النسبة العالية من فرص العمل ليست في حقيقتها إلا مقايضة جائرة تأتي على حساب العدالة والمساواة مما يعني أن الطريق الوحيد المؤدي إلى نسبة عالية من التوظيف هو طريق فرص العمل الوضيعة. لكن على عكس هذا الاعتقاد فإن البلدان التي تملك أكثر أنظمة الرفاه سخاء مثل السويد والدنمارك والنروج وأيرلندا وهولندا لديها أعلى نسب توظيف: كل واحدة من هذه الدول تتفوق في الأداء على الولايات المتحدة. وكذلك فإن بريطانيا وفنلندا والبرتغال والنمسا في طريقها هي الأخرى للحاق بالولايات المتحدة بمعدل تبلغ نسبته 70 ٪ من التوظيف. السبب الذي يكمن وراء هذا التحول أن تلك الدول تخلت عن دورها كدولة رفاه سلبية تضمن معيشة المرضى والعجز، وتبنت دوراً أكثر نشاطاً حوَّلها إلى مولد لفرص.

سوء الفهم الأخير نابع من أن شركات أوروبا أقل أداء من نظيراتها الأمريكيات لكونها توازن على بين التزاماتها إزاء حاملي الأسهم

ومسؤولياتهــا تجاه موظفيها وتجاه المجتمع الذي تعمل فيه. لكن الأرقام الحقيقيــة تشير إلى أن الكثير من كبرى الشركات في العالم هي بالفعل شــركات أوروبيــة. وحسب مجلة غلوبال فورتشن التــي ترصد خمسمئة شركة فإن 61 شركة من بين 140 شركة هي أوروبية مقارنة مع 50 من الولايــات المتحدة و 29 مــن آسيا. وكذلك فإن الشــركات الأوروبية هي التي ترسم معالم الطريق أمام التجارة العالمية في القطاعات الرئيسة، مثــل الطاقة والاتصــالات والطائرات والبنوك التجاريــة والأدوية. لقد أظهــرت القصص المدهشة لنجاح شركة فودافون التي تعد أكبر شركة اتصــالات لاسلكية في العــالم وقصة شركــة إيرباص (المكونة من عدة شــركات أوروبية مدمجة مع بضعهــا) وتفوقها بالأداء على شركة بوينغ الأمريكيــة، أظهــرت أن مجالس الإدارة الأمريكيــة تقتبس وتحذو حذو نظيراتها في أوروبا.

تعطيل القنبلة الديموغرافية الموقوتة

إن أشد طرح يثير التشاؤم هو تراجع نسبة المواليد في أوروبا، وأسوأ سيناريــو يمكن تخيلــه هو التآكل المتــدرج للاقتصــاد الأوروبي على يد متقاعدين متخمين يقتاتون مــن تعب وكد أعداد متناقصة من العمال. فالذين يتجاوزن الستين، كنسبة من السكان العاملين قبل سن التقاعد، ارتفعــت نسبتهــم من 20 ٪ في عــام 1960م إلى 35 ٪ في عام 2000م. وهــذه النسبة يتوقــع أن ترتفع لتصل إلى 47 ٪ في عام 2020م ونســبة 70 ٪ في 2050م ممــا أدى إلى توقــع المفوضيــة الأوروبيــة بأن ينــاقص النمو السنوي من 2 ٪ إلى 1 وربع ٪ بحلول عام 2040م.

إن تمكن اكتشاف علماء إحصاء السكان مساراً معيناً أو خطاً بيانياً محـدداً لا يعني بالضرورة أنه سيؤدي حتماً إلى كارثة؛ معظم التوقعات السكانية- بدءاً من عهد توماس مالتيوس ونبوءاته بتزايد السكان لدرجة توصـل للمجاعة الجماعية- كانت خاطئة. ثمة الكثير من الدلائل تشير إلى أن تجـار الشؤم في عصرنا هذا سيكونون مخطئين. فبعد سنين من تراجع النسبـة في معدلات المواليد تظهر السويـد والدنمارك والنرويج وبريطانيـا وفرنسـا دلائل على تغـير في المسار بينما تتعلـم دول أخرى مـن تجربتهم. لقد بـدأت إيطاليا وألمانيا وأسبانيـا (هذه الدول لديها أدنى نسبة في المواليد) تقدم حوافز مالية وتخفيضات ضريبية للأزواج لإنجـاب مزيد من الأطفال. وكما أظهر المثـال الأسكندنافي والفرنسي فـإن توفير حقوق ملائمة للأمومة وتسهيلات للعناية بالأطفال قد يكون له تأثير أكبر من تأثير الحوافر المالية والضريبية.

كما أن النقاش حـول التقاعد أصبح هو الآخر مضللاً. لقد أظهرت كل دراسـة أن كل خطـوة باتجـاه رفع سقـف التقاعد يساهـم فوراً في تعطيل قنبلة تزايد معدلات المسنين. وقد تنبأت المفوضية الأوروبية بأنه إذا ما استطاعت الدول الأعضاء في الاتحاد من رفع سن التقاعد خمس سنوات (من 60 إلى 65) ومن دون أن ترفع المساعدات الإجتماعية فإن تكلفة النظـام التقاعدي الأوروبي سيبقى مستقـراً على حاله. هذا بلا شك تحد سياسي قاس ومؤلم ولكنه تحد بدأت كل الحكومات الأوروبية أصلاً بمواجهته من خلال إصلاحات نظام التقاعد- العديد منها مبني على النموذج السويدي- الذي يساهم في تخفيف الضغوطات الضريبية على سكان يعمرون، ويشجع على حياة عمل أطول.

ثمة حل جزئي آخر لورطة أوروبا الديموغرافية، وذلك بالتوجه نحو دعم سياسة «الهجرة المراقبة»، التي أصبح لها موطئ قدم في أوروبا. لقد أنهت كل الدول الأوروبية الآن حظرها الشامل على الهجرة الاقتصادية، وطورت معايير ومواصفات لقبول العمال المهاجرين بناء على الرواتب أو المؤهلات التي يحملونها. وهكذا فإن العمالة غير الماهرة سيسمح بدخولها للاتحاد كلما كانت ثمة حاجة ماسة لها، وبذلك تسحب الحوافر من طريق المتاجرين بالعمالية غير الشرعية.

الأكثر من ذلك أن أوروبا ليست وحدها التي تواجه هذه المشكلة. لقد أثبت الأكاديميون أنه كلما تحسن الاقتصاد ازداد اندثار الأمية، وحصلت المرأة على حقوق أكبر، ومن ثم تراجعت نسب المواليد. وهكذا فإن النمو الاقتصادي في الصين قد ينتكس بسبب تزايد نسبة المسنين في صفوف السكان؛ وفي الولايات المتحدة فإن المشكلة تلطفت من جراء ارتفاع نسبة المواليد والهجرة، ولكن ما هو موضع تساؤل هنا: هل يستمر ذلك للأبد (على الأقل ليس في هذا المناخ الجيوسياسي الحالي) ؟ إن مفتاح الحل هو بإيجاد طريقة ما للتوصل إلى استقرار نسب المسنين الذين يعتمدون على النظام التقاعدي. كانت أوروبا أولى الدول التي تواجه هذه المشكلة وتجاهد لحلها لم تحرز لغاية سوى بعض النجاح.

اليورو والدولار الأمريكي

لماذا يجعلنا المشروع الأوروبي أكثر تفاؤلاً بالوضع الاقتصادي الأوروبي المستقبلي؟ ثمة ثلاثة أسباب تكمن وراء هذا التفاؤل:

الفصل السابع

الإنقاذ الأوروبي للديمقراطية الوطنية

إذا ما كان ثمة صورة ترمز للديمقراطية في كل أصقاع الأرض، فإنها حتما صورة طلاب ألمانيا الشرقية، وهم يتسلقون جدار برلين في التاسع من نوفمبر لعام 1989م ويهدمونه بفؤوسهم حجراً حجراً بينما الجنود ينظرون إليهم وعلى أفواههم ترتسم أمارات الدهشة والعجب. هؤلاء الطلاب أصبحوا في غضون سنتين مواطنين في الاتحاد الأوروبي داخل ألمانيا المتحدة. لقد استوعب الاتحاد الأوروبي الجمهوريات السوفياتية السابقة جالباً في أعقاب ذلك الديمقراطية والازدهار.

ومع ذلك يتهم العديد من النقاد الاتحاد الأوروبي هذه الأيام بأنه يهدم ديمقراطيتنا، بينما يعمد في الوقت ذاته بنشرها عبر القارة؛ يتهمونه بابتلاع أنظمتنا السياسية الوطنية، ونقل القرار منها ووضعه بيد بيروقراطيين في بروكسل؛ ويقولون: إن المفوضية الأوروبية هي بيروقراطية غير منتخبة، وأن المجلس الأوروبي يعقد جلساته خلف أبواب مغلقة، وأن المؤسسة الأوروبية الوحيدة المنتخبة مباشرة فشلت في إثارة اهتمام المواطنين الأوروبيين.

وقد يعذر المرء عندما يستمع إلى هذه الأقاويل المنمقة، إن اعتقد أنَّ البيروقراطيين في بروكسل يدهم طليقة في صناعة القرار مثل ملوك العصر الحديث، وأنهم فاسدون، ويصدرون قرارات تعسفية وخارج

السيطرة. ولكن ما يذهل أي باحث للاتحاد الأوروبي ليس مقدار السلطة التي يملكها، ولكن كم هي ضعيفة قدراته في صناعة القرار. فالاتحاد لا يضع مستويات محددة للضريبة ولا يوفر الطبابة الصحية المجانية ولا رواتب المتقاعدين، ولا الإعانات للعاطلين عن العمل، ولا يشرف على الشرطة أو يقود جيش، وذلك لأن الاتفاقيات الموقعة لا تسمح له إلا بوضع سياسة تطال ميادين تقع خارج سلطات الدول الأعضاء؛ لذلك كان التركيز في الأساس على تنظيمات السوق الأوروبية الموحدة، وحماية البيئة، وتوفير مساعدات الإغاثة الخارجية، وتنظيم معدلات الفوائد، والتنسيق في السياسات الخارجية والدفاعية.

صحيح أن المفوضية الأوروبية تقترح تشريعات لكن القرارات تتخذها الحكومات الوطنية الأعضاء في الاتحاد. ففي العديد من السياسات المتعلقة بحقول معينة لا بد أن يكون القرار صادراً بالإجماع، مما يعني أن أي دولة بوسعها أن تستخدم حق النقض. ولكن حتى القرارات التي تصدر بالأكثرية فإن على الفريق الفائز في التصويت أن يجمع ما بين 74 و 100 ٪ من الأصوات، وبذلك تكون تلك النسبة الأعلى في أي نظام برلماني في العالم. وما هو أكثر من ذلك أن البرلمانات الخمسة والعشرين تملك حق محاسبة حكوماتها وكذلك شيء من السلطة الاستنسابية إزاء كيفية تنفيذ قرارات الاتحاد. علاوة على ذلك، يوجد أيضا برلمان أوروبي منتخب مباشرة من مواطني الاتحاد وهو أول برلمان متعدد الجنسيات في التاريخ وموافقته بالأكثرية على كل القرارات أمر لا بد منه.

ويملـك البرلمان الأوروبي أيضاً حق طـرد المفوضية الأوروبية ونقض قرارتها، وهو ما يظهر تماماً أن المفوضية تخضع للمحاسبة. ولقد أجبر البرلمـان في مايو من عام 1999م لجنة سانتر علـى الاستقالة جماعياً بسبـب سوء إدارتها والاتهامات بالتزويـر؛ واستطاع في أكتوبر من عام 2004م أن يجـبر لجنة الرئيس باروســو على تعديل فريق لجنته بسبب وجهات نظر المرشح لمنصب مفوض الشؤون القضائية رووكو بوتيغليوني، فيما يخص الهجرة وحقوق المرأة والميول الجنسية، التي جعلته شخصاً غير مناسب لتسلم هذا المنصب.

الرئيـس الأمريكي إبراهـم لنكولن، في خطاب غيتزبـورغ الشهير، تحـدث عن الديمقراطيــة بأنها «حكومة الشعـب»، ينتخبها الشعب من أجـل الشعب. ما عناه الرئيس هو أن الديمقراطيات وجدت من أجل أن تخضع الدولة للمحاسبة، ولكي تضمن أن سياساتها المنفذة تتطابق مع ما يريده الناس. وهكذا فإن إصدار حكم على الديمقراطية حسب تلك المعايير يجعلنا نرى أن الاتحاد الأوروبي يحرز نجاحاً مميزاً. فالأمر لا يتعلق بتدمير الديمقراطيــة، كما يقول النقاد، إنما في إعادة اختراعها لكي ترجع السلطة للحكومات ومواطنيها في عصر العولمة.

كيف تمنح أوروبا السلطة للحكومات

تحـدث أقـرب مستشـاري رئيس الـوزراء البريطاني طـوني بلير، فيليـب غولـد عن احتمال تحـول السياسة إلى «مسرح فـارغ». ولا يزال السياسيـون يقومون بحمـلات انتخابيــة وإصدار البيانــات الانتخابية

ويجادلــون في عرض قضاياهم بنفس الطــرق القديمة. الفارق الوحيد هــو أن لا أحد يصغى لهم هــذه الأيام؛ أعداد الناخبــين في تدنٍ والثقة التي يوليها الناخبون للاحزاب والمؤسسات السياسية تتراجع لمستويات خطرة من التدني.

لكــن لمــاذا يا ترى يخلــو المســرح السياسي من النــاس؟ هل السبب يكمــن بــأن السياسيين أكثر ترديــاً في المجال الأخلاقــي وأقل انخراطاً وتجاوبــاً مما كانوا عليه مــع الناس في الماضــي؟ أم أن الناس أصبحوا أكــثر غنى، ولا يحتاجون للسياسيين ليوفــروا لهم الأمور الأساسية مثل الوقايــة الصحية والطعام أو فرص العمــل؟ أم لأن الأحزاب السياسية تتصــارع مــن أجل تمثيل مواطنــين لم يعودوا يصوتــون حسب طبقتهم الإجتماعية؟ قد يكون كل هذا جزءاً من المشكلة، لكن شيئاً واحداً تشير إليــه استطلاعــات الرأي وهو أن الناس لم يعــودوا يؤمنوا بأن السياسة قــد تحدث تغــيراً في حياتهم؛ فالناخبون في كل أصقــاع العالم يبتعدون عن الحكومات الوطنية التي يرونها أصبحت عاجزة لا حول لها ولا قوة. هــؤلاء الناخبــون يرون تلك الحكومــات كأنها بط مــن البلاستيك تعلو وتهبط سابحة في بحر الرأسماليــة العالمية والهيمنة الأمريكية الهائج، وأنحــوا باللائمة على الأحداث العالمية، لتبرير فشلها في تنفيذ وعودها التي قطعتها للناخبين.

ينظــر لأوروبا على أنها جزء من المشكلة لكونها تسحب الصلاحيات مــن الحكومــات المحلية، وتمنحهــا لمؤسسات بعيــدة في بروكسل. ولكن الاتحــاد الأوروبي بــدلاً من أن يكــون مشكلة فهو حل ناجــع كونه يخول الدول الأعضاء السيطرة على سياسات أصبحت عالمية.

وللتدليل على ذلك يمكن النظر إلى دولتين أوروبيتين في شمال أوروبا: النرويج وأيرلندا، ويبلغ تعداد سكانهما حوالي أربعة ملايين نسمة. كلاهما يصدران سمك السلمون ومعظم متاجرتهما مع الاتحاد الأوروبي. إحدى الدولتين في الاتحاد الأوروبي بينما الأخرى خارجه. وبينما يتوجب على النرويج أن تتبنى 80 ٪ من تشريعات الاتحاد لكي تتمكن من الانضمام إلى المنطقة الاقتصادية الأوروبية من دون أن يكون لها رأي في محتواها، كانت أيرلندا من البداية تملك مقعداً على الطاولة وكانت عضواً مشاركاً في صناعة كل التشريعات. وبينما يتوجب على النرويج أن تدفع تعرفة لتصدر سمك السلمون المدخن إلى بقية دول الاتحاد الأوروبي، لا يتحمل مزارعو أيرلندا تكلفة كهذه. وعندما وضعت منظمة التجارة العالمية القوانين العالمية لصيد الأسماك فإن الرؤية الأيرلندية مثّلها مفوض الاتحاد الأوروبي بيتر ماندلسون، ممثلاً لأكبر سوق في العالم، بينما لم يكن لدى وزير التجارة النرويجي سوى ثقل دولته التي تحظى بالمرتبة 122 في قائمة الدول القوية في العالم. وكذلك عندما يتعلق الأمر بموضوع التلوث أو الجريمة المنظمة أو تدفق المخدرات فإن أيرلندا قادرة على استخدام الاتحاد الأوروبي للمطالبة بإجراءات أشد من روسيا أو بولندا أو دول البلقان بينما النرويج ليس لها سوى الاعتماد على حسن نيات جيرانها الشرقيين أو على الاستشهاد بالقدوة الصالحة.

إذن من يا ترى يملك سلطة أكبر على شؤونه؟ يملك الأيرلنديون حق النقض والتصويت في المناقشات الأوروبية، ولكن عليهم الالتزام

بمـا تقـرره أوروبـا جماعياً. لكـن النرويـج ليست مجبرة علـى التقيد بقـرارات الاتحاد الأوروبي، التي لا تلعب دوراً في صياغتها، ولكن إذا ما رفضتهـا ستخسر حتماً حق الدخول إلى أكبر سـوق لها. وعندما يصل الأمـر إلى المفاوضات علـى المستوى العالمي من يا ترى يملك قوة أكبر؟ يستطيـع الأيرلنديون أن يطرحوا علـى الطاولة منظورهم ويروه ممثلاً بموقـف الاتحاد التفاوضـي. لكن عليهم في سبيل ذلـك أن يساوموا مع الـدول الأوروبية الخمسة والعشرين الأخـرى في الاتحاد؛ وما إن يقنعوا نظراءهـم الأوروبيين برؤيتهم حتى تتحـول إلى واقع. النرويجيون، من جهـة أخرى، بوسعهـم أن ينتهجوا نهجاً تفاوضيـاً ويلتزموا به من دون المساومة مع جيرانهم الأوروبيين، لكن عندما تبدأ المفاوضات في جنيف كـم هي فرصة النرويج يا ترى في فرض رؤيتها على الولايات المتحدة أو اليابان أو الصين أو الهند أو الاتحاد الأوروبي؟

إن الشرط الأساس المسبـق للديمقراطية هو القدرة على تحقيق ما يريده الناس. ولذلك إذا ما لم تترجم إرادات الناس ومداولات ممثليهم إلى تغييرات على أرض الواقع فإن الديمقراطية تصبح مجرد مهزلة.

في النرويج ثمـة مظهر للسيادة، لأن البرلمـان النرويجي اصطلاحا أعلـى سلطة في البلاد، لكـن الواقع يثبت أن العديد مـن القضايا التي يبحثهـا تقع خـارج سيطرته. وهكـذا يبدو البرلمـان مشابهـاً بالمفهوم السياسي لروبن كروز القابع في جزيرة نائية؛ فهو، حسب تعبير جيفري هـاو، وزير الخارجية البريطاني الأسبق، يملـك السيادة على كل شيء ولا يمارسهـا على أي شيء». أيرلندا تخلت عـن بعض عناصر سيادتها

لصالح الاتحاد لكنها بالمقابل كسبت قدراً أكبر. يملك القانون الأوروبي حـق الأولوية على القانـون الوطني، ولكن هذا القانـون الأوروبي صنعه وزراء أيرلنديـون وأعضاء أيرلنديـون في البرلمان الأوروبي بالتعاون مع نظرائهم الأوروبيين.

وهكـذا فإن الاتحـاد بإعطائه الحكومـات الوطنية صوتـاً مسموعاً في العـالم يكون قـد انقذ الديمقراطيـة الوطنية مـن أن تصبح مجرد ثرثرة تكتفي بالتعليـق على الأحداث العالمية، بينما القرارات الجادة لا تتخذ في برلماناتهـا بل أماكن أخرى. ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي يمثل السبيـل الأوحد الذي تستطيع فيه الدول الصغيرة أن تحظى بشيء من السيطـرة على الأسواق العالمية. وهذا بالـذات يسمح للدول أن تمارس خياراتها فيما يخص قضاياها. ولكن إذا ما كانت الدولة خارج الاتحاد فإنه يتوجب عليها أن تصارع بكل ما لديها من قوة لكي تصل إلى أسواق الآخرين، وتدفع بالمقابل تعريفات جمركية عالية على صادراتها ناهيك عـن أن المنافسة تجبرها علـى تخفيض ميزانية الإعانـات الاجتماعية وإجراءات حماية الموظفين ومعدلات الضريبة.

يسمـح الاتحاد الأوروبـي دوماً لأي دولـة عضو بالدخـول إلى سوق الاتحـاد من دون تعاريف جمركيـة، ويمكنها من احتلال موقع تفاوضي أقـوى مقابل بقية العـالم. بالمقابل يـترك الاتحاد القضايـا المهمة بيد السياسيـين في كل دولـة، ليقـرروا مـا يريـدون. وهكـذا يقـرر هـؤلاء السياسيـون معدلات الضريبة في بلدهم ويقـررون كيفية إنفاق الأموال المستحصلـة مـن الضرائب على الصحـة والتعليم والدفـاع؛ ويقررون

أيضاً كيفية توزيع الأموال من الأغنياء على الفقراء. إن الاتحاد الأوروبي يخلق الثروة والقدرة على صياغة الأحداث، ويمكن السياسيين ومواطنيهم من تقرير أي بلد يريدون العيش فيه.

كيف تُمكّن أوروبا مواطنيها

إن أكبر منحة تملكها أوروبا هي منحة الخيار: حرية اختيار أي بلد تريد العيش فيه، وأي طعام تتذوقه، وأي جامعة تدخلها، وأي وظيفة تشغلها وأين تبيع منتوجاتك. إن أي رف من رفوف أي سوبر ماركت في أوروبا ينوء تحت ثقل المعكرونة الطازجة الوافدة من إيطاليا والجبنة من فرنسا والزيت اليوناني ولحم الخنزير الدنماركي. المسألة ليست مسألة أن معكرونة فتوتشيني الإيطالية المخلوطة بمعجون الفطر حلت مكان المقانق والفصوليات المطبوخة كوجبة سهلة وسريعة، بل المسألة أن كل المستهلكين الأوروبيين بإمكانهم الآن أن يأكلوا أفضل مأكولات المطابخ الأوروبية من دون الحاجة لدفع أسعار باهظة. كما أن حرية السفر من أجل العمل أو المتعة وسعّت مدارك الملايين من الأوروبيين؛ وبوسع شابة مراهقة حامل أن تسافر من دبلن إلى لندن لإجراء عملية الإجهاض غير القانونية في بلدها. كما أن بوسع رجل أعمال ناشئ أن يسافر من براغ للحصول على شهادة ماجستير في علوم إدارة الأعمال من كلية إنسيد (INSEAD) في باريس. وبوسع متقاعدة من منطقة ايسكس في شرق إنكلترا أن تمضي السنين الأخيرة من عمرها على شاطئ كوستا بلانكا في أسبانيا.

وبما أن الأوروبيين يستغلون أفضل ما تقدمه لهم أوروبا، فإنهم يسألون حكوماتهم الوطنية أسئلة صعبة. وقد انشغل المعلقون كثيراً بمسألة توزيع السلطات بين المؤسسات المختلفة في بروكسل، مما فوَّت عليهم إدراك الأثر الثوري، الذي أحدثه الاندماج الأوروبي في نقاشاتهم السياسية داخل أوطانهم.

لم يكن أمر هذا التحول واضحاً إلا في شهر سبتمبر من عام 2000م، وذلك عندما تبين أن الكثير من مواطني الاتحاد الأوروبي كانوا بالفعل يقارنون بين سياسات الحكومات المختلفة في أوروبا؛ حين بدأ سائقو الشاحنات الفرنسية اعتصامهم واحتجاجهم على ارتفاع أسعار الوقود، اضطرت حكومة جوسبان الفرنسية أن تمنحهم نسبة 15 ٪ من التخفيضات على ضريبة الوقود. وفي هولندا عرقل سائقو الشاحنات حركة المرور حول امستردام وروتردام؛ وفي ألمانيا قاد أكثر من مئتي سائق شاحنة وحافلة وتاكسي عرباتهم إلى الحدود مع فرنسا. وتابع سائقون بلجيكيون إضرابهم لليوم الثالث على التوالي، فأقام سائقو التاكسي والشاحنات الحواجز في الشوارع الرئيسة في وسط المدينة وفي مدن شارلو ونيفل الجنوبية. وسرعان ما ألقى السائقون الأيرلنديون والأسبان بثقلهم في حركة الاحتجاج؛ وكذلك في بريطانيا استطاع المزارعون محاصرة ثلاث أرباع محطات توزيع البترول في بريطانيا البالغة ثلاث عشرة ألف محطة.

وبسبب الاتحاد فإن الحكومات الوطنية أصبحت محاسبة أمام مواطنيها بطريقة جديدة تماماً: فأداء الحكومات أصبح مقارناً بأداء

جيرانهـا. ويوماً بعد يوم أصبحت الصحـف المشككة بالمشروع الأوروبي مثل الديلي ميل تظهر أن دافعي الضرائب البريطانيين يدفعون أكثر من المعدل الأوروبي. هـذه المقارنة بين المعدلات الأوروبية حملت الحكومات في الاتحـاد الأوروبـي علـى التنافس فيما بينهـا وبقـدر متزايد وذلك لتحقيـق أكبر قدر من الخدمـات الأساسية وفرض معيار معين بموجبه يتمكن المواطنون من قياس أداء حكوماتهم الوطنية.

وعندمـا أظهر استطلاع في ألمانيـا أن قلة من الألمان فقط حققت أعلى النتائـج في محـو الأميـة مقارنة بالـدول الأوروبيـة الأخـرى الأعضاء في الاتحـاد، أجبرت الحكومة الألمانية فوراً على تخصيص أربعة ملايين يورو لدعم التعليم. وكذلك تعهد بلير بزيادة الإنفاق في القطاع الصحي، ليصل إلى المعدل الأوروبـي قبل عام 2005م، بينما تعهد الديمقراطيون الأحرار في مؤتمرهم في بورنمـوث في إنكلترا على زيادة الإنفاق على كل الخدمات العامـة، لتصـل إلى المعدل الأوروبـي. وتعهد الرئيس شـيراك بتخفيض ضريبة الشركات، لتصل إلى المعدل الأوروبي في غضون خمس سنوات.

وفي شهـر مارس من عام 2000م اتفق القـادة الأوروبيون المجتمعون في مدينـة لشبونـة في البرتغال على استخدام هـذه الإحصائية المقارنة، لزيادة الضغط على الحكومات الوطنية، لحملها على إعطاء أداء أفضل. ووضع هؤلاء القادة هدفاً نصب أعينهم لجعل أوروبا «أكثر الاقتصاديات منافسـة وديناميكية» في العـالم بحلول عـام 2010م، وجعلها قادرة على الاستمـرار بالنمو الاقتصادي، لتكـون من بين الأفضل في مجالات توفير فرص العمـل والتلاحـم الاجتماعي. وقد تحـول هـذا بالنسبة للاتحاد

إلى أهـداف يمكـن قياسها في مجـالات التوظيف والاخـتراع والإصلاح الاقتصـادي والتلاحم الاجتماعـي. وقد أصبـح أداء كل حكومة أوروبية في الاتحـاد خاضعاً لمراقبـة المفوضية الأوروبية، مما يعني أن الدول ذات الأداء السيئ قد يُشهَّر بها والدول ذات الأداء الجيد تصبح محل تقليد.

والآن فـإن التقـدم المحـرز يبقى محـدوداً، لكن حقيقـة أن الناس قـادرون علـى رؤيـة سياساتهم الوطنيـة في إطار أوسع قـد خلق أصلاً منافسـة جديـة في جميع أنحاء العـالم من أجل التوصـل إلى سياسات أفضـل. ولذلك فإن المعـدل الأوروبي من شأنه أن يمكّن كثيراً المواطنين الأوروبيـين في تعاملهم مـع حكوماتهم. وكذلك فـإن الاندماج الأوروبي سيتحـول إلى سعي مضطرد وخلاق للتوصل إلى أفضل السياسات التي توفر أحسن المستشفيات وأكثر المدارس إبداعاً وأكثر الإجراءات فاعلية ضد الجريمة.

الإفلات من مصيدة العجز الديمقراطي

إن الاتحـاد الأوروبي مختبر من أجل إعادة اخـتراع الديمقراطية. لكـن الاتحـاد لم يتوصل بعد إلى خلـق «ساحة عامـة» لمناقشة القضايا الملحـة وحلهـا وإبـراز أكثريـة سياسية وحلـول على المستـوى الأوروبي تكـون قـادرة علـى تحفيز مواطنـي الاتحاد. ومـع الاعـتراف أن نظام أوروبـا الحكومـي الراهن قد لا يكـون الأفضل إلا أنه مـع ذلك لا يزال يعـد أكبر تجربة ديمقراطية مثيرة في العالم. وتكمن المشكلة في أن هذه التجربـة الأوروبية الديمقراطية مـرت دون أن يعيها لحد كبير مواطنو

الاتحـاد؛ ففي كل دولة عضو في الاتحاد يتراجـع التأييد للاتحاد، ويرد العديـد من المواطنين إذا ما سئلوا في المناسبـات النادرة عما إذا كانوا يدعمون الاندماج، حسب لغة كل بلد؛ فالحكومة الفرنسية كسبت تأييد الفرنسيـين في الأستفتاء على ماستريخت في عام 1991م بشق النفس، والدنماركيون قالوا: لا في عام 1991م و 2000م، والأيرلنديون قالوا: لا في عـام 2002م والسويديون أيضا هزوا رؤوسهم معارضين مما أرخى ظلاً قاتماً على المشروع الأوروبي.

أطلـق القـادة الأوروبيـون الذيـن صدمـوا بتراجع شعبيـة الاتحاد الأوروبـي بالمقابـل «مسودة الدستـور الأوروبي» للبحـث في كيفية وضع أوروبا ثانية على سكـة التناغم مع مواطنيها. وتولت هذه المسودة لجنة برئاسة الرئيس الفرنسي السابق جيسكار ديستان، واستوحت الدستور الأمريكـي، الـذي أخرجـه إلى العلـن جايمسـ ماديسـون وبنجامـين فرانكلين وجورج واشنطون في فيلادافيا، كان من سماته انتخاب الرئيس مباشرة من الشعب ومجلسي شيوخ ونواب ومحكمة عليا وفصل تام بين السلطـات. لكن الحل الـذي خرجت به اللجنة الأوروبيـة يختلف كثيراً عما حلم به أجدادهم الأوروبيون الذين استقروا في أمريكا.

وقد تساعـد بعض اقتراحات اللجنة على جعـل أوروبا أكثر انفتاحاً وفاعلية. فالدستـور من شأنه أن يجعل صناعة القرار الأوروبي مفتوحاً أمـام الرأي العـام بتشديده على أن تكون اجتماعـات المجلس الأوروبي علنية عندما يصوت أعضاؤه على تشريعات. كما يمكن الدستور الأوروبي الاتحاد الأوروبي من أن يحقق أهدافه بفاعلية أكبر في الساحة العالمية،

وذلـك من خلال نصه علـى إنشاء منصب وزير خارجيـة أوروبي. كما يضع حـدوداً لمسألة الاندماج بسماحه لثلث البرلمانات الوطنية أن تمنع أي اقتراحات تطرحها اللجنة. الأكثر إثارة أن الدستور المقترح يستقدم عنصـراً من عناصر الديمقراطية المباشرة، وذلـك بسماحه لأول مرة بحق تقديم التماس للمفوضية، لطرح اقتراحات من خلال عريضة وقَّع عليها مليون مواطن أوروبي.

المثير أكثر للاهتمام هي تلك الإجراءات التي لم يقترحها الدستور. فبعد أكـثر من ست عشرة مداولة واثنين وعشريـن لقاء للجنة صياغة الدستور على مدى اثنـين وخمسين يوما، وبعد عشرات اللقاءات للجان العمل وألف وثمانمئة خطاب وألف وخمسمئة مساهمة مكتوبة وستة الآف تعديـل وواحـد وعشرين مليون يورو من تكاليف الإنفـاق على الدستور، خرجـت اللجنة بمسـودة دستور ترفض بحزم النمـوذج الأمريكي. لقد رأى العديد من الناس أن أوروبا يجب أن تطور نظاماً رئاسياً أو برلمانياً علـى شاكلة البرلمان الوطني، لكن الكثـير من هؤلاء كانوا عاجزين عن فهم الاتحاد.

إن السبـب الذي لم يجعل الناس تخـرج بالأفواج للتصويت للبرلمان الأوروبـي لا يعود إلى أن هذا البرلمان لا يملك سلطة، بل لأن أي موضوع مـن المواضيع التي يتخصص بها الاتحـاد مثل تحرير التجارة ومراقبة السياسـة المالية وإزالة التعرفة الجمركيـة والتنظيمات التقنية المتعلقة بالبيئة وشؤون أخـرى، ومساعدات الإغاثة الخارجية وتنسيق السياسة الخارجيـة العامـة، ليس لها مكان علـى لائحـة القضايا التـي يوليها

المواطنون اهتماماً. الواقع أن البرلمان لا يضع أياً من السياسات الخمس التي يهتم بها المواطن الأوروبي- الصحة والعناية والتعليم والنظام والأمن والتقاعد وسياسة الضمان الاجتماعي والضريبة- إنما يضعها الاتحاد الأوروبي: لذلك فإن البرلمان بتركيزه على قضايا تقنية وبسلطته المحدودة للغاية على الخدمات التي يوليها المواطن الأوروبي اهتمامه، لن تكون فرصته بإثارة حماس المواطنين الأوروبيين في انتخاب رئيس مباشر أفضل مما لو كان هذا الرئيس معيناً من قبل الحكومات الوطنية أو البرلمان الأوروبي.

وحتى لو كان بالإمكان إقناع الناس بالتصويت لرئيس، فإن النتيجة ستكون كارثية، لأنه لن يكون ثمة شخصية جامعة أو هيئة مثل الرئيس أو رئيس الوزراء أو برلمان مسؤول لوحدة عن وضع أجندة أوروبية ودفعها للتنفيذ، وذلك لأن الأوروبيين لا يقبلون بأن تخضع حكوماتهم المحلية لرئيس الاتحاد أو برلمانه. كذلك فإن قوة «أوروبا الشبكة» تكمن في أن دولاً مختلفة قد يكون لها أوزان مختلفة على القضايا المتنوعة، ولن يكون بوسع دولة مهما كانت قوية أن تتجاهل الآخرين. هذا السبب هو الذي جعل الحكومات المحلية والمواطنين يقبلون بالاتحاد. وسرعان ما تتهشم شرعية الاتحاد الهشة أصلاً إذا ما شعرت الدول الأعضاء دوماً بأنه يجري تجاهلها، تماماً كما شعر العديد من الأسكتلانديين بجدوى استمرار المملكة المتحدة طالما تحكمها دائماً حكومة محافظة بالرغم من أنهم صوتوا للعمال بأعداد كبيرة.

لقد شعرت لجنة صياغة الدستور الأوروبي أن تقليد الدستور الأمريكي بحرفيته عبر النص على رئيس منتخب، أو برلمان أوروبي يحظى بسلطة انتخاب مسؤول أوروبي تنفيذي، أو إصدار تشريعات من شأنه أن يدمر الأسس التي تحرك أوروبا، وهي المرونة التي تسمح لأوروبا بالتطور لمعالجة المشكلات الجديدة والتعدد في مراكز القوى، التي تمثل مصالح الدول الأعضاء والاحترام للديمقراطية والهوية الوطنية.

إن الدستور الأوروبي ليس قصيدة شعرية، ولا يحتوي على شيء من الدراما الأمريكية، ولم يصمم من أجل خلق الدولة القومية الواحدة. لكن أدخل في صلبه «أوروبا الشبكة» التي تجد نفسها الآن بلا قيود لمتابعة تجربة فريدة في إعادة اختراع الديمقراطية لتتناسب مع عصر جديد هو عصر العولمة.



الفصل الثامن

أوروبا المؤلفة من خمسين دولة

يشتهر الكاتب الفرنسي، ألكس توكوفيل بتجواله في الولايات المتحدة وبرسائله التي بعثها إلى بلده متحدثاً فيها عن الديمقراطية الوليدة في عقد الثلاثينيات من القرن التاسع عشر. لكن في عام 1937م إنكب توكوفيل على رحلة بحرية خطرة أخرى بحثاً عن أنواع جديدة من النظم السياسية، لكن هذه المرة عبر البحر الأبيض المتوسط وليس الأطلسي. في الثاني والعشرين من أغسطس أرسل رسالة من الجزائر لصديقه يخبره فيها عن مثالب الإمبريالية قائلاً له: «تصور .... لو أن إمبراطور الصين نزل على شواطئ فرنسا على رأس جيش قوي، وأعلن نفسه سيدا على أعظم مدننا وعاصمتنا. وهذا الإمبراطور، بعد أن أتلف كل السجلات العامة، وقبل أن يكلف نفسه عناء قراءتها قتل أو أبعد كل رجال الإدارة وذلك قبل أن يعرف مزاياهم؛ كما تخلص من كل المسؤولين في الدولة بدءاً من هرم السلطة إلى أدنى مستوياتها». ويتابع توكوفيل قائلاً: إن الجيش القوي والمحميات والثورة لن تكون كافية لحكم بلاد تدين بدين مختلف، وتنطق بلغة مغايرة، وتخضع لقوانين مختلفة؛ ستكون النتيجة خليطاً من الاحتلال العسكري في بعض أجزاء البلاد، وفوضى في بقيتها. ويقول مخاطبا صديقه: «سترى يا عزيزي أننا فعلنا الشيء عينه في الجزائر تماماً كما فعله إمبراطور الصين حسب تصورنا».

بعد مئة وسبعين سنة لا تزال الجزائر تعيش الورطة التي وصفها الكاتب الفرنسي، فلا هي قادرة على أن تتخلص من النموذج الاستبدادي للسلطة الذي ورثته عن ماضيها الاستعماري ولا هي قادرة على محاولة الحكم الذاتي مخافة أن يحمل الإسلاميين إلى السلطة. وهكذا يستمر سرطان الاستبداد بإتلاف البلاد وبالموافقة الضمنية للمستعمر القديم. ما ينطبق على الجزائر ينطبق أيضا على العديد من جيران أوروبا في الشرق والجنوب. لا تزال الأنظمة شبه الاستبدادية في شمال أفريقيا وغيرها تحكم بموافقة الغرب بينما الجمهوريات السوفياتية السابقة مثل بيلاروس ومولدوفا يستمر حكامها المستبدون بإبقاء الغطاء محكماً على المشكلات الأثنية الآخذة بالغليان بموافقة من حكامهم الروس السابقين.

يواجه الآن المشروع الأوروبي لحظة المواجهة مع الحقيقة: كيف بوسعه أن يكون له التأثير التغييري على جيرانه الجدد بالقدر ذاته الذي كان له على دول وسط أوروبا وشرقها وتركيا؟ كيف بوسعه أن يحوِّل الاتحاد الأوروبي المكون من خمسة وعشرين عضواً إلى اتحاد من خمسين دولة ديمقراطية قادرة لاحقاً بالتأثير على الآخرين؟

يعيش الأمريكيون والبريطانيون مرة أخرى- لأسباب وزمن مختلفين- حلم توكوفيل المزعج في العراق: هم يحاولون تحويل هذا البلد إلى ديمقراطية قائمة بذاتها، ولكن بما أنهم أزالوا كل شيء يقف في طريق احتلالهم للبلاد يتوجب عليهم أن يعيدوا بناء كل شيء من البداية، بدءًا من الكهرباء والماء ومروراً بالشرطة والمناطق البريدية

والـوزارات وانتهاءً بقمامات الزبالة العائـدة للبلديات. هذا عمل شاق في بنـاء الديمقراطيـة، لأنـه ينطوي على عمـل ضد الأمزجـة العامة، واستبـدال الأنظمة المحليـة بأخرى مستوردة من الخـارج، ناهيك عن ضـرورة احتلال البلاد والسيطرة على كل الأمور للحيلولة دون انزلاقها إلى الفوضى. ولذلك فإن الولايات المتحدة تنفق في عام واحد فقط على إعـادة بناء بلد لا يتجاوز تعـداد سكانه العشرين مليوناً أكثر مما أنفقه الاتحـاد الأوروبي على جلب الديمقراطيـة إلى كتلة المعسكر الاشتراكي بأسرها وعلى مدى عقد من الزمن.

الفارق واضح وضوح الشمس: لم تدخل فكرة الديمقراطيةالأوروبية البـلاد بعربـات مصفحة من الغـرب! الديمقراطية الغربيـة هي مثال يجذب النـاس ويلهمهم للتغيير مـن الداخل. ولكن السـؤال: هل بوسع أوروبا أن تحقق تلك المعجزة مرة أخرى؟

التعطش للتغيير

في سوق الزهـور في قلب مدينة تبليسي، يشهد بيـع الزهور انتعاشاً قوياً؛ لقد أصبحت الورود رمزاً للثورة التي اكتسحت جورجيا في نوفمبر من عـام 2003م. لم يجرح المتظاهرون ضد تزوير الانتخابات شخصاً واحـداً، لقد كانوا مسلحين بورود حمراء بدلاً مـن البنادق أو زجاجات المولوتوف. وعند تجمعهم خارج ساحة البرلمان نشر الرئيس الجورجي إدوارد شيفارنـازده المئات مـن الجنود في الشـوارع، ولكن عندما ناول المتظاهرون ورودهم إلى الجنود ألقى العديد من هؤلاء بنادقهم. وسلَّم

أيضـا قائد الثورة ميخائيل ساكشيفيلـي، الذي تلقى تعليمه في أمريكا، والبالـغ من العمر خمسة وثلاثين عاماً، الرئيـس الجالس على السلطة وردة، وصـرخ بوجهـه قائـلا: «استقـل». لم تمضـ شهـور إلا وانتخب ميخائيـل بإجماع شعبي، فنال أكثر مـن 96 ٪ من الأصوات. كان وعده لمواطنـي جورجيـا أن يأخذ بـلاده إلى قلـب المشروع الأوروبـي، فقال: «الأعضــاء الجدد في الاتحاد الأوروبـي لم يوصدوا الأبواب خلفهم، لقد حققنـا تقدماً ونعمل على تعميقه كل يوم. إننا سنمضي في هذا الطريق مهما تطلب ذلك، ويجب على الاتحاد الأوروبي أن يرحب بنا وينتظرنا». وبينمـا كان الجورجيون يتظاهرون كان الآخـرون يراقبونهم. بعد سنة فقـط على الثـورة في جورجيـا، أطلـق جيرانهـم في أوكرانيـا ثورتهم البرتقاليـة في ظـروف مشابهة، حيث بنـى القائد الإصلاحـي للثورة، فيكتور يوشيتشنكو، حملته على وعد بالانضمام إلى المستقبل الأوروبي. الحقيقـة أن اهتزازات الأحـداث في تبليسي كانـت موجاتها تصل إلى أماكن أبعد بكثير.

علـى امتداد العالم العربي، كانـت وسائل الإعلام تنضح بالحسد؛ فدعـت الكاتبـة العموديـة في صحيفة النهـار سحر بعاصفـيري أبناء وطنها أن يستوعبـوا ما حصل في تبليسي. فقالت: «لقد شعرت، عندما كنت أراقـب ثورة الورد في جورجيا على التلفاز، بالحسد... إن احتشاد الجماهير حول مبنى البرلمان للتعبير عن إرادتهم، أشعرني بالألم وكأننا نحن العرب وهم، نعيش على كرة أرضية مختلفة؛ أرضنا لا تعرف معنى إرادة الناس.

تكمن المشكلة في كيفية ترجمة رغبة الناس بالتغيير إلى إصلاحات حقيقية. ثمة حدود لما يمكن أن يقدمه الخارج؛ فعندما أطلقت الولايات المتحدة «مبادرة الشراكة المتوسطية» الهادفة إلى مكافأة من يقدم على الإصلاح بالمساعدات وتوفير الفرص التجارية، كان الرد مفعماً بالإدانة. فكتب الكاتب العمودي المصري حسين عبدالرزاق في صحيفة الأهلي المعارضة: «حديث الإدارة الأمريكية عن الديمقراطية خداع لا ينطوي على أحد. فالولايات المتحدة هي التي أطاحت بنظام اللنبي الديمقراطي في تشيلي ونصبت استبدادية بينوشيه مكانه. واليوم هي التي تحاول إسقاط حكومة تشيفاز المنتخبة ديمقراطيا في فنزويلا، وكذلك تحالفها مع الأنظمة الأخرى لم يعد خافيا على أحد». فالشك كبير لدرجة أنه عندما حاولت الإدارة الأمريكية تبني سياسات من المفترض أن تلقى الدعم في المنطقة لم تستطع الإقلاع واصطدمت سياساتها بحاجز الشك. لا بل إن خبرا ظهر في صحيفة الأهرام المصرية يرى أن المساعدات الأمريكية إلى أفغانستان كانت معدلة وراثيا، وأنها أُسقطت عن قصد في مناطق مزروعة بالألغام، على افتراض أن الهدف هو قتل وجرح المدنيين الأفغان.

يحظى الأوروبيون بالتأكيد بصورة أفضل من الولايات المتحدة في المنطقة. لقد تعلم الأوروبيون بعد تجارب مريرة ألاَّ يضعوا أهدافهم في إطار «التبشير الحضاري»، ولذلك فإن معارضة الرئيس الفرنسي جاك شيراك للحرب على العراق جعلته يحتل المرتبة الثانية بعد أسامة بن لادن في قائمة أكثر القادة تأييدا في العالم العربي. لكن

هويـة الشخص المبشر ليست إلا جزءا من المشكلة. إن الميزة الرئيسة في المقاربة الأمريكيـة هي أنها ليس إلا إجابة على مطالب داخلية. لكن بوسع الأوروبي أن يضطلع بالمهمة لأنـه ليس مجرد دولـة أخرى تعلم العـرب والأوروبيين الشرقيين كيف يجب أن يديروا شؤونهم؛ إنه مجرد ناد من القوانين والمنافع الجاهزة للتوزيع. ولذلك فإن تقديم الأوروبيين لعلاقاتهـم يأتي في سياق خلق ناد مجـاور، واستكشاف أي قواعد يجب أن يلتزمها هـذا النادي، ويستطيعون أن يخلقـوا حوافز تدفع الآخرين نحو الإصلاح من دون أن يوصموا بالإمبريالية.

إبقاء الباب مفتوحاً

مع اقتراب لحظة الصدق يحـاول العديد من الأوروبيين التفلت من قدر أوروبـا. الغريب أنهم يتحدثون عن تركيا كنموذج للشرق الأوسط، بينمـا يستبعدون في الوقـت السبب الـذي كان في الأساس دافعاً ملهماً لتركيا نحو التغيير: الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

إن قائمـة المنضمين المحتملين للاتحـاد الأوروبي طويلة هذه الأيام. فرومانيـا وبلغاريـا وتركيا منخرطة في الأسـاس في مفاوضات الدخول إلى الاتحاد. ودول البلقان من جهتها تستعد أيضا لعضوية الاتحاد. لقد أعلنـت الحكومتان الجورجية والأوكرانية عن نيتهما العمل للدخول إلى الاتحـاد؛ كما أعلنت المغرب مرتين عـن رغبتها بالانضمام، ولوَّح رئيس الوزراء الإيطالي باحتمال قبول عضوية روسيا الكاملة في الاتحاد وذلك خـلال زيارة أجراهـا مؤخراً، وجرت أيضاً عـدة مباحثات داخل دوائر

إسرائيلية في عام 2001م - 2002م عما إذا كان الاتحاد قد يلعب دور الضامن لإسرائيل في أي خطوة تخطيها نحو مفاوضات تنتهي بإقامة دولتين داخل فلسطين.

كان رد أوروبا غامضاً. فقد قال رئيس المفوضية الأوروبية السابق رومانو برودي، معلقاً على رغبات الدول أعلاه ومستبعدا لها، أن أوكرانيا «لديها فرص تعادل فرص نيوزيلندا بالانضمام للاتحاد الأوروبي». وعندما أبدت المغرب رغبة بالانضمام إلى الاتحاد في عام 1987م رفضت أوروبا طلبها بسرعة على أساس أنها ليست دولة أوروبية. واشتكى الملك الحسن، عاهل المملكة العربية المغربية آن ذاك، وغصة الرفض لم تزل في حلقه، في عام 1994م أن «الأوروبيين يتطلعون أكثر إلى حلفاء في الشرق لأن الناس في تلك المنطقة من أصحاب الوجوه البيضاء.... ولأنهم من أسرة كبيرة واحدة». وتابع قائلاً: إنهم يتطلعون (الأوروبيون) إلى الشرق الأوسط، ويقولون: «نعم، صحيح هؤلاء الناس الذين استعمرناهم». من الطبيعي أن تنشغل أوروبا باستيعاب موجة التوسع الأخيرة وتنشغل أيضا بالاستعداد لاستقبال تركيا وذلك بدلا من أن تتطلع إلى موجة أخرى من التوسع في المستقبل.

ولكن كما أثبت البلقان في بدايات التسعينيات فإنه لا يمكن ضمان أمن أوروبا بإقامة ستار حديدي بينها وبين الدول المجاورة. فالخيار أمامنا أن ننخرط الآن مع جيراننا، ونوفر لهم حوافز للتغيير أو نواجه لاحقاً احتمال الانهيار الخطر وندفع ثمناً أكبر. لا شك أن كل موجة من التوسع تحمل معها تحدياً لأن كل دولة ترفض أن تكون محاطة

بالفوضى. وكما أراد الألمان أن تكون بولندا داخل النادي الأوروبي لكي تكون جارتهم مستقرة، كذلك تريد بولندا، والمعيار ذاته، ينطبق على أواكرانيا. وعندما ينضم الأوكرانيون فإنهم هم أيضاً يريدون أن تدخل بيلاروس معهم إلى النادي الأوروبي.

ثمة نقاش دائر حول مدى أخلاقية وفاعلية إيجاد توقعات وهمية بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. لقد ساهم وعد الفرنسيين والألمان لبولندا بالانضمام إلى الاتحاد بحلول عام 2000م بإيجاد انطباع لدى البولنديين بأن الاتحاد الأوروبي يماطل. ويشعر الأتراك أيضا بالشك إزاء نية الاتحاد، لأنهم يرون القادة الأوروبيين يقولون شيئاً لمستمعيهم الأتراك وشيئا آخر إلى شعوبهم.

لكنَّ ثمة خطرًا أكبر من إيجاد التوقعات الوهمية: الرفض التام للعضوية. فطالما أن ثمة أمل بالدخول إلى الاتحاد، وثمة طريق واضح لتحقيق ذلك فلا بد من وجود حوافز للطامحين. لقد حاول الناس في بعض الأحيان أن يعرِّفوا حدود أوروبا لكن العضوية في الاتحاد في نهاية المطاف اختيار ذاتي. ففي عام 1989م تردد الناس حول ما إذا كان يجب على أوروبا أن تركز على تعميق العضوية أو التوسع بها أو ما إذا كان بإمكانها أن تستوعب الدول الفقيرة في وسط أوروبا وشرقها. ولكن متى قبلت تلك الدول الانصياع إلى قوانين النادي الأوروبي لم يعد بالإمكان أخلاقيا استبعادها.

المسألــة لا تكمــن في عرض العضوية على الــدول- هذا ليس ممكناً واقعياً بالنسبة للعديد من جيران أوروبا- إنما في أن لا نسد الباب بالكامل أمــام احتمال تحقق الانضمام. يتوجــب علينا أن لا نكون واضحين فيما يخصــ تحديد حدود الاتحــاد الأوروبي، ولكن يجــب أن نكون واضحين كفلــق الصبح إزاء ما يجب على الدول الراغبــة بالانضمام فعله. يجب علينــا أن نوضح تمامــاً للدول الراغبة بالانضمام للاتحــاد الأوروبي أو بتشكيــل منطقــة شــرق أوسطية للتجــارة الحرة، بأن الاتحــاد سيوفر حوافز كبــيرة جداً لتلك الدول التي تعزز حكــم القانون وتحترم حقوق الإنســان وتعتنــق (acquis communautaire). هــذه هي الطريقة الوحيدة لقلب العلاقة المتردية والمتفاعلة مع جيراننا، وبذلك يضطرون لطلب تدخلنا، ولا ينظرون إلينا بأننا نفرض مبادئنا السياسية عليهم.

حلقة الأصدقاء

تحدث الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية رومانو برودي عن تحويل هــذه المنطقة غير المستقلــة الواقعة على أطراف الاتحــاد الأوروبي إلى حلقــة مــن الأصدقاء. وقال: إن تلك الدول سيعرضــ عليها كل شيء ما عــدا العضوية. وتتضمن الإستراتيجية التي وضعتها المفوضية الأوروبية خمسة عشر حافزا تبــدأ بحوار سياسي أكثر فاعلية وتنتهي باحتمالات الاندمــاج في شبكات المواصــلات والطاقة والاتصــالات وكذلك توسيع المساعدات المالية أو تحسينها.

لقد فاوضت المفوضية الأوروبية بالأصل مع خمس دول حول «خطط عمــل» تضمنــت مئتــي إصــلاح سياسي واقتصــادي متكامــل لا بد من

الإيفاء بها مقابل الحصـول على المكافآت من الاتحاد الأوروبي. والمهم أن تلـك الاتفاقيات ليست معقودة مع الحكومات بل إن أحد شروط تلك الاتفاقيات أنها وُضِعت بالتشاورمع جمعيات المجتمع المدني. ولذلك فإن الدول التي توقع على تلك الاتفاقيات تصبح مؤهلة للحصول على «علاوة سياسيـة» (5 ٪ من صنـدوق مساعدات الشـرق الأوسط (MEDA) والمخصصة بشكل غير رسمي لهذا الغرض.

هـذه بلا شك مبـادرة تثير الحماسـ، وقد تدفـع إلى الأمام عملية الإصـلاح في البلدان الواقعة على الحدود مـع روسيا. ورغم كل الكلام عن الشراكة فإن العلاقة المعروضة هي علاقة اعتماد على أوروبا. وثمة خطـر بأن الصفقة هذه سينظر لهـا على أنها نوع من التخدير بدلاً من أن تكون معبراً يقودها في النهاية إلى العضوية في النادي. يتوجب على الاتحـاد، في المدى المتوسط، إذا كان يريـد حقاً تغيير جيرانه، أن يفكر في خلـق أسرة سياسية جديدة مثـل المنطقة الأوروبية الشرق الأوسطية للتجـارة الحرة، تسمح لتلك الـدول أن يكون لها قول في طريقة الإدارة بالإضافـة إلى تفاهـم حـول احتمال الانضمـام في نهايـة المطاف إلى النادي الأوروبي.

أوروبا المكونة من خمسين دولة

يجـادل العديد من الناس بأن أوروبا إذا مـا توسعت لتضم خمسين دولـة لن تكون قادرة على العمل. ويقول هؤلاء أيضا: إن توسيع العضوية لتتجاوز الخمسـة والعشرين عضواً حالياً سيكون وصفة تقود للاختناق

وتوسعاً أكثر من اللازم. لكن الاتحاد الأوروبي نظام سياسي ديناميكي يواجه بالأصل تحديات التعددية والامتداد القاري، ولذلك إذا ما استمرت أوروبا بالنمو، فإنها ستصبح عبارة عن مجموعة من الأسر المتطابقة والمتشاركة في الثمانين ألف صفحة من القوانين الأوروبية لكنها بالوقت ذاته لا تعمل كيد واحدة في كل شيء. يوجد في الأساس ثلاثة مشاريع طموحة، لا تشمل كل الدول الأوروبية الخمس والعشرين: المنطقة الأوروبية التي انضمت إليها اثنتا عشرة دولة؛ اتفاقية تشانغن التي تسمح بالدخول بلا فيزا إلى خمس عشرة دولة، والاتحاد الأوروبي الغربي الذي يمثل الهوية الدفاعية لأوروبا ويضم عشر دول فقط.

إن كان ثمة سبب ما يدعو للأخذ بطرح مونت الداعي «لتوسيع المحتوى عبر تغيير الحقائق الثابتة، فإنه لا بد وأن يكون ذلك في محيط جيران أوروبا الجدد.؛ فإذا ما كانت أوروبا الحاضنة المفرخة للحروب والفوضى في القرن الواحد والعشرين، فإن جيران أوروبا الجدد هم أكبر تهديد في القارة للأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين.

سيكون هذا أكبر امتحان للسياسة الخارجية الأوروبية. وهذا كله يعود إلى أن أوروبا ليست هي قطب الجذب الوحيد في هذه المنطقة؛ فإلى الشرق تقع جمهورية روسيا المتزايدة الثقة، نظراً للنمو الاقتصادي الذي شهدته، وبسبب استخدامها لثرواتها الطبيعية الهائلة لاسترجاع دور عالمي لها وبناء إمبرطورية عصبها الطاقة ويعتمد عليها الجيران؛ وإلى الجنوب والشرق ثمة وجود عسكري بارز؛ توجد قواعد عسكرية في العراق والكويت والبحرين وعمان وإسرائيل وقطر والإمارات العربية

المتحـدة وأوزبكستان وطاجكيستان وقيرغزستان، بالإضافة إلى خطط لإقامة «عائلة قواعد عسكرية» في رومانيا وبولندا وبلغاريا والمغرب وتونس والجزائر. ولذلك سيكـون للولايات المتحدة رأي مهم دائماً في قرارات المنطقـة، وذلك لكونها شريـك اقتصادي للعديد من الـدول ومرتبطة معها باتفاقيات تجارة حرة.

هذا يجعل تلك الدول الجديدة أكثر أهمية بالنسبة للأوروبيين، لكي يظهـروا بأنهم قادرون علـى الاضطلاع بالمسؤولية فيمـا يخص الدول المجاورة للحدود مع روسيا والعمل من ثم مع الأمريكيين لتطوير مقاربة جديدة على غرار ما فعلوا في وسط أوروبا وشرقها.

في إيـران علـى سبيل المثـال فـإن إستراتيجية أمريكا بعـزل إيران وقهرهـا تشجع بالواقع على قمـع الديمقراطية وتطويـر أسلحة نووية. فالدرس الـذي استقـاه الإيرانيون من الحـرب العراقيـة أن الطريقة الأسلـم للنجـاة مـن الاجتيـاح الأمريكي هـو بتطوير السـلاح النووي بسرعـة، بينما لا تزال الجيوش الأمريكية غارقـة في العراق. وبالمقدار ذاته فإن إيران كونها أصبحت دولة مارقة فإنه لم يعد لديها ما تخسره بقمعها الديمقراطية. وهذا بالذات يشرح لماذا قد تكون سياسة أوروبية تجـاه إيران أكثر فاعليـة إذا ما بدأت أوروبا بالاعـتراف بدوافع إيران التـي ستقرر هي الأخرى موقفها استنـاداً إلى منطق الربح والخسارة. إن أوروبا بأخذها مصادر قلق الإيرانيين بعين الاعتبار وتقديمها منافع اقتصادية كبيرة لهم، تستعيد بذلك زمام المبادرة إزاء النظام الإيراني،

التـي أضاعتها إستراتيجية العزل الأمريكية. لكن الاتحاد الأوروبي من دون تدخـل الولايـات المتحدة لا يستطيع أن ينجـح لكونه غير قادر على تقديم الضمانات الأمنية التي يحتاجها الإيرانيون.

في العالم العربي والقوقاز، ساعدت حرب بوش على الإرهاب وبشكل عملـي الأنظمة الديكتاتورية علـى التماسك كما هي حال نزارباييف في كازاخستـان- واستخدام غطاء مكافحة الإرهـاب لتبرير قبضتها على وسائـل الإعلام وسياسـة الاعتقال المنظمـة والتمييز ضـد المعارضين السياسيـين. وبالمقـدار ذاتـه، فإن السياسـة الأمريكيـة الهادفة لخلق علاقـات تجاريـة حـرة ثنائية قـد عقـدت في الأصل برامـج الجداول الأوروبيـة لخلق منطقـة تجارية حرة إقليمية والاستفـادة من الإقليمية الصاعدة كجزء أساس من سياستها لترويج الديمقراطية.

بوسـع أوروبا أن تنشـر في كل تلك المناطق قوتهـا التغيرية لصياغة أجـزاء مـن المجتمعات، التي لا يمكـن لأمريكا أن تطالهـا، وذلك بقوة سياسة جذب الجيران والربط بين حق الدخول إلى السوق والإصلاحات السياسيـة. لقـد أزاح قرار بـدء المفاوضـات مع تركيا محظـوراً دينياً وجغرافياً، وأظهر فوق هذا كله أن الاتحاد الأوروبي أسرة قيم.

وكمـا قال وزيـر المالية الأسبق دومنيك ستروسخـان: «بعد الانفتاح علـى الشرق يجب علـى أوروبا الآن أن تتجه نحـو الجنوب، لكي تصبح مـرة أخـرى صلة الوصل بين العـالم الغربي والشـرق... يجب أن نفكر في كيفية جعـل عملية الانضمام لـدول من الاتحـاد السوفياتي السابق

وحوض البحر الأبيض المتوسط مثـل دول المغرب العربي، إلى منطقتنا السياسيــة ممكنــاً». قد يكون مــن السابـق لأوانه، حسب قولــه، البدء بالاستعــداد لاتحاد أوروبي يمتد من كتـل الثلج في القطب الشمالي إلى كثبان الرمـل في الصحارى والمتوسط في وسطهمـا. ولكن قد يكون من الإجرام استبعاد ذلك أيضاً.



الفصل التاسع

إجماع بروكسل وبكين

في مطعم هندي يقع في منطقتي أُستقبلت استقبال الصديق الذي فُقد منذ زمن طويل. مجموعة من الخدم تجمهرت وراحت تشير بانفعال صوبي، وسرعان ما اكتشفت في النهاية أنهم يشيرون إلى محفظتي التي اشتريتها أثناء زيارة لي للصين مؤخراً التي كتبت عليها كلمة شنغهاي بالخط الصيني. قالوا لي: «لقد ذهبت للصين... الصينيون استطاعوا أن يرسلوا رجلاً إلى الفضاء... إنهم يأخذون مكان أمريكا».

لم يكن دافع هؤلاء الشبيبة البنغاليين العاطفة الإقليمية؛ ففي كل مكان وعلى امتداد العالم النامي يقف الناس، ويتأملون هذه القوة الصينية العملاقة. هذه الظاهرة الصينية ليست فقط نموذجاً للتنمية بقدر ما هي مصدر إلهام؛ نموها الاقتصادي المذهل يتجاوز 8٪ سنوياً، مما يعني انتشال الملايين من الناس من حافة الفقر. والإثارة الأكبر التي تثيرها تلك الظاهرة هي احتمال صعود قوة عظمى جديدة تتحدى الهيمنة الأمريكية، وكذلك نمط العيش الأمريكي.

بدأ الناس أصلاً يتحدثون عن القرن الصيني وعن «إجماع بكين»، وذلك لأن بروز الصين لا يمكن تلمسه في النموذج الغربي للتنمية. فالدافع الذي يقف وراء الصين في عملية التنمية ليس الرغبة بإسعاد مصر في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إنما الرغبة الحقيقية في

تحقيق نمو اقتصادي نوعي مرتفع وعادل. فالنموذج الصيني يتعامل بحرص بالغ مع أفكار الخصخصة ومناطق التجارة الحرة وبشكل أكبر من حرصه على تطبيقها. فسياسة الصين الخارجية هي الأخرى محكومة بالرغبة الجامحة للدفاع عن الحدود والمصالح الوطنية والالتزام المتزايد بالمؤسسات المتعددة الجنسيات مثل الأمم المتحدة. وقد ساهمت تلك السياسات مجتمعة في تمكين الصين من النمو اقتصادياً ومن دون خسارة استقلالها لصالح المؤسسات المالية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والشركات المتعددة الجنسيات العالمية أو الإدارة الأمريكية.

ويشعر العديد من الناس أمام حجم الصين المذهل والنمو الاقتصادي الذي تعيشه بأن بروزها سيأفل قوة أوروبا التغيرية. لكن سر الصين يكمن في أنها كلما تزايد نموها، وفرضت نفسها أكثر على المسرح الدولي، كلما أصبحت تشبه أكثر فأكثر الاتحاد الأوروبي؛ فالتنمية الصينية هاجسها الرغبة في الهروب من مصابها التاريخي؛ ولذلك تضع القيادة السياسية الاستقرار والأمن فوق كل اعتبار آخر. فالدولة الصينية عندما تعتمد سياسة التدخل تحاول أن تزاوج بين الديناميكية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي. ويؤمن الصينيون في سياستهم الخارجية بضرورة بناء مؤسسات عالمية مثل الأمم المتحدة وسيادة القانون الدولي. وكذلك تقود الصين في آسيا سياسة الاندماج الإقليمي مع البلدان المجاورة لها، التي قد تخلق يوماً ما يمكن أن يسمى «الاتحاد الأوروبي الشرقي».

المذهل أنه رغم هذا لا تدرك إلا قلة من الناس أن صعود الصين على المسرح العالمي قد يكون أحد الأسباب العديدة التي قد تؤدي بالفعل إلى قيام «قرن أوروبي جديد».

بروز سريع إنما سلمي

يقع منتجع باو (Boao) البحري على الشاطئ الشرقي لجزيرة هاينان الصينية، وتلفه شواطئ رملية وأشجار الكاكو والينابيع الساخنة. هنا في هذا المكان، وفي الثالث من نوفمبر من عام 2003 قرر أن يعلن نائب الرئيس السابق لمدرسة الحزب الشيوعي المركزي أمام الملأ عن فكرته «بصعود الصين السلمي».

وبما أن تاريخ الصين كان دائماً مشوباً بالإذلال الذي أنزلته القوى الأجنبية والحروب الأهلية، فإن المسؤولين الحكوميين الصينيين تحدثوا لسنوات عن «تجديد الأمة الصينية»، وحشد مواطنيها حولها. لكن في الوقت الذي تجد فيه هذه العبارة آذاناً صاغيةً على الساحة الصينية فإنها تدخل القشعريرة إلى قلوب جيران الصين، الذين لا يودون أن يتحولوا إلى ضحايا على قارعة الطريق أمام البلدوزر الصيني. ولذلك فإن نظرية الصعود السلمي مصممة خصيصاً لدحض فكرة أن صعود الصين سيشكل تهديداً. هذه النظرية كانت حصيلة دراسة وافية وعميقة اضطلع بها طلاب دراسات الدكتوراه في مدينة شنغهاي، وذلك بناء على طلب مجلس الدولة. وقد استعرض الطلاب أربعين حالة من حالات التنمية، واكتشفوا أن أكثر حالات الصعود نجاحاً كانت تلك التي كان يرافقها حالة استقرار ووجود بيئة دولية سلمية.

الصعود السلمي أو البروز العاجل لكن بطريقة سلمية حسب التعبير الصيني يلخص هدف الصين المعلن: حسن الجوار وتحمل المسؤولية العالمية. وتشدد الصين على أن صعودها بدلاً من أنه سيجلب الأذى إلى دول أخرى، يجلب لها منافع كبيرة. ويرغب المنظرون الصينيون دوماً بالتشديد على أنه بينما كانت قوة الاقتصاد الياباني والنمور الآسيوية الأخرى مؤسسة على تصدير عدواني وأحيانا افتراسي، فإن النمو الاقتصادي الصيني لا يمكن عزوه إلى الأسواق الخارجية فقط بل إلى الاستهلاك المحلي الهائل والاستثمار الأجنبي. وبينما تفتح الصين أبوابها للاستيراد الذي ارتفع بأكثر من نسبة 40 ٪ في العام الماضي، فإن النمو الاقتصادي الصيني لم يكن فقط بمثابة حقنة منشطة للاقتصاد في المنطقة إنما للعالم بأسره.

بالتأكيد لقد فعل الصينيون أكثر مما يستطيعون من أجل التعبير عن رغبتهم بالسلام. وقد حلوا في السنوات الأخيرة تقريباً كل مشكلاتهم الحدودية مع جيرانهم، ووقعوا معاهدة عدم اعتداء مع تجمع دول شرق جنوب آسيا مما يعني أن نزاعات مثل مشكلة البحر الصيني الجنوبي ستوضع على الرف إلى ما لا نهاية وذلك من أجل التنمية الاقتصادية المشتركة. وقد تعهدت القيادة الصينية من خلال طرق عدة تشمل اتفاقيات التجارة الحرة أن تنشط الاستيراد من دول جنوب شرق آسيا وتعزز المساعدات. كما أجرى الصينيون مناورات عسكرية مشتركة مع روسيا وقرغستان والهند وباكستان، وذلك لبناء الثقة مع جيرانهم.

وتحاول الصين بكل وسعها لتجنب المواجهة مع الولايات المتحدة. ومنذ المشاجرة القصيرة الأمد في بدايات ولاية بوش الأولى، وذلك عندما اصطدمت طائرة تجسس أمريكية بمقاتلة صينية، انفرجت العلاقات. وبعد حادثة الحادي عشر من سبتمبر أعطت الصين واشنطن معلومات مخابراتية قيمة، واستخدمتها مثل روسيا كذريعة لصب اللعنة على الحركات الانفصالية داخل حدودها. وقد لعب الصينيون دوراً ناشطاً في كوريا الشمالية من خلال لجنة «المفاوضات الست» والتي تضم الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية والجمهورية الشعبية الكورية والأمم المتحدة. وحتى في العراق ساند الصينيون قرار مجلس الأمن الدولي الأول، واحتفظوا بدور ثانوي على عكس موقفهم أثناء الأزمة الكوسوفية، عندما كان الناطق الصيني يكيل الإدانة لحلف شمال الأطلسي على مدار الساعة لعمله غير القانوني. كما استخدم الصينيون احتياطهم من العملات الأجنبية والبالغ 400 بليون دولار لشراء الدولار والسندات الحكومية خالقين بذلك اعتماداً اقتصادياً متبادلاً بين الصين والولايات المتحدة.

وبالرغم من وجود ارتدادات حول عبارة «الصعود السلمي» في الجمهورية الشعبية واستبدالها بهدوء بعبارة «التنمية السلمية» من قبل الرئيس الصيني هيو جيناتو ورئيس وزرائه ون جيابوا، إلا أن هذا التغيير يعود بنسبة أكبر إلى السياسات الداخلية للحزب الصيني منه إلى النظرة الإستراتيجية للصين. إن مصطلحات الاندماج الإقليمي والتعددية وتجنب النزاعات تحدد كلها توجهاً جديداً للسياسة الخارجية الصينية. والأكثر من هذا أن تلك الإستراتيجية على ما

يبدو تسير على ما يـرام وتعمل عملها. وقد أظهر الكاتب روبرت دبلويو رادتـك، في مقـال كتبـه في كريستيان مونيتـور سـاينـس (Christian Monitor Science) كيـف استطاعت طريقة البيع الناعمة الصينية أن تجذب حلفاء أمريكا في المنطقة. لقد عرض الرئيس الصيني جيناتو مفهوم «الصعود السلمي للصين» أثناء جولة له شملت دول جنوب شرق آسيا في أكتوبر، إثْـرَ زيارة بوش للمنطقة من الشهر نفسه. كان الفارق في اللهجـة بين الزعيمـين صارخاً: عبارة الرئيسـس الصيني: «نحن هنا للمساعـدة»، بينما عبـارة الرئيس الأمريكـي: «إما معنـا أو ضدنا» في الحـرب على الإرهاب. ليس من الصعب إذن تخيل أي منهما كان يعبر عن إستراتيجية دبلوماسية أكثر فاعلية.

الصين الشبكة

كان التغيـير الثاني الكبير هو دعـم الصين للتعددية. فالصين حتى وقـت قريب كانت ترى كل المؤسسات المتعددة الأطراف ليست إلا وسيلة للإمبرياليـة الغربية. هذا ليس مفاجئـاً إذا ما أخذ في الاعتبار تجارب الصـين مع الغرب؛ فالصين لم تمنح فقط مقعـداً في الأمم المتحدة إلا في عـام 1971م، بل كانـت هدفاً لعقوبات الأمم المتحـدة أثناء الحرب الكورية في عقد الخمسينيات.

كان الحافـز للتغيير بالنسبـة للصين مضاعفاً: الحافـز الأول كان اقتصاديـاً بحتـاً، لأن الصين اقتنعت وبالتدرج أنهـا أصبحت المستفيد الأكبر من العولمة بعـد الولايات المتحدة. وهذا حث دنغ زياوبينغ للدفاع

عن سياسة «الاعتراف بالنظام الدولي الراهن، وذلك لضمان بيئة طيبة للتنمية الاقتصادية المحلية». الحافز الثاني كان الصعود الحاسم لأمريكا بعد انقضاء الحرب الباردة.

إن الخطر الأكبر من منظور الصين هذه الأيام لا يأتي من تدخل المنظمات الدولية في الصين، إنما من تقويض الولايات المتحدة للمنظمات الدولية في الحقل الأمني. وقد رأى وزير الخارجية الصيني، لي زاهوزينغ أن «البُلْدان سواء كانت كبيرة أو صغيرة، ضعيفة أو قوية جميعها متساوية أمام القانون الدولي وأمام القوانين العرفية التي تضبط العلاقات الدولية. فالمؤسسات الدولية الموجودة حالياً وعلى رأسها الأمم المتحدة هي أفضل مرجعية لكل الدول للمشاركة في الشؤون الدولية على قدم المساواة وأفضل ضمانة مؤسساتية لعلاقات دولية ديمقراطية مرجعها القانون. ولذلك فإن كل الأسباب تدعونا إلى تعزيزها ولا يوجد عذر لإضعافها».

هذا يشرح لماذا الصين تجد نفسها شأنها شأن الاتحاد في مجاهدة ضارية حول كيفية إصلاح تلك المؤسسات الدولية لجعلها قادرة على مواجهة التحديات الجديدة. وأثناء زيارة لي مؤخراً للصين أُبلغت أن الجمهورية الشعبية يمكن أن تعيد النظر في معارضتها لمبدأ التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، وتقبل بالتدخل الإنساني في حالات ضيقة ومحددة.

إن التحول الأكثر تميزاً في السياسة الصينية كان قبول الصين بالاندماج الإقليمي ومناصرته. لقد درس العلماء الصينيون النموذج

الأوروبي لمعرفة كيفية إعادة صياغة علاقاتهم مع جيرانهم. فبعد خمس سنــوات على سقوط الاتحاد السوفياتــي اجتمعت الصين وجيرانها إلى الغرب- روسيا وكازاخستان وغيرغستان وطاجكستان- معا للتفاوض من أجل حل مشكلات الحدود فيما بينها، وذلك ضمن تحالف يعرف باسم «شنغهاي الخمسة». وقد توصل هؤلاء عبر التفاوض إلى معاهدات لجعل المناطق الحدودية بينهم والبالغة 4300 ميلاً خاليةً من السلاح ،ووسعوا بالتــدرج التعاون فيما بينهم ليشمل الأمــن والتجارة. وفي عام 2001م عندمــا انضمت أوزبكستــان إلى مجموعة «شنغهــاي الخمسة» تحولت المجموعــة إلى ما يعرف باســم «منظمة شنغهاي للتعــاون». وقد خلقت هذه المنظمة مباشرة «هرمية إقليمية لمكافحة الإرهاب» في أوزبكستان، ونظمــت أسس التعــاون في ميادين الحــدود والاقتصــاد وقضايا تتعلق بتنفيــذ القانــون بالإضافــة إلى مناورتــين عسكريتــين مجتمعتين معا. ويتحــدث المحللون الإقليميون عن بروز ما يسمى «روح شنغهاي» المتمثلة بمبادئ الثقة والمنافع المتبادلة والمساواة وإحلال الاستقرار في المنطقة.

باتجاه الجنــوب والشرق ثمة ثورة مشابهة تترسخ أيضا. كان تعامل الصين على امتداد فترة الحرب الباردة مع دول جنوب شرق آسيا على أســس ثنائية، ولكن خــلال الخمسة عشــر عاماً الماضية، فــإن شغفها بالاندمــاج الإقليمي أصبــح مشابهاً للشغف الأوروبــي. ويتحدث القادة الصينيــون عن تشكيل «الأسرة الآسيويــة» على غرار الاتحاد الأوروبي، وكذلــك العملــة الآسيويــة المبنيــة علــى الين الصينــي، لكــي لا يُستمر بالاعتماد على الدولار الأمريكي.

بالطبع ستستمر علاقات الصين المتصدعة مع اليابان في تعطيل الأمور؛ فلا تزال ذكريات الحرب العالمية الثانية غائرة في نفوس الصينيين، وكلا الطرفين أججا نيران الكراهية. ولذلك فإن زيارة رئيس الوزراء الياباني السنوية للاحتفال بذكرى الجنود اليابانيين المتهمين بجرائم حرب في الصين تضمن تأجج الكراهية السنوية، بينما لا تدع وسائل الإعلام الصينية الموجهة حكوميا في الوقت ذاته الفرصة تفوتها لتشجيع الشعور بالعداء لليابانيين. لكن يعتقد بعض الخبراء، بالرغم من ذلك، أن استمرار الزخم في التعاون الاقتصادي الإقليمي واستعادة الاقتصاد الياباني عافيته ومصلحة البلدين المشتركة في حل مشكلة شمال كوريا النووية، قد يحمل البلدين على التقارب والتكاتف.

التحدي الذي تواجهه أوروبا الصينية

إن أوروبا الصينية التي أصفها ليست إلا عالماً من بين عدة عوالم محتملة. ويتوقف ظهور الصين هذه على تغيرين كبيرين في التفكير الصيني: تطوير معيار أخلاقي جديد للمسؤولية العالمية. لقد لعبت الصين في السنة الماضية دوراً محورياً في شمال كوريا، وأظهرت نفسها أنها أكثر استعداداً للمشاركة في المناقشات عن الحكم العالمي، وشاركت بعدد محدود من الجنود في عمليات حفظ السلام الدولية التابعة للامم المتحدة. ولكن لكي يتيسر للصين أن تكون شريكة لأوروبا في المجال السياسي وكذلك الاقتصادي، لا بد لها من أن تشترك مشاركة ايجابية وذات وزن في إعادة الاستقرار إلى الدول الفاشلة وحماية الناس من المجازر الاجتماعية ومعالجة التغير الحراري العالمي ومنع انتشار

الأسلحة النووية. كما يتوجب على الصين أن تغير مفهومها فيما يتعلق بمفهوم السيادة، ومن ثم بدلاً من أن ترى جمع السيادات تهديداً، عليها أن تسير أبعد بهذا الطريق أبعد إذا ما كان لمحاولاتها في تعزيز الاندماج الإقليمي أن تنطلق وتحقق النجاح.

هناك الكثير من الأمور التي قد تقف عائقاً في الطريق؛ انبعاث الشعور القومي وكذلك سياسة «الصين الواحدة» التي تهدف إلى منع تايوان من إعلان استقلالها مهما كان الثمن. هذه الأمور كلها تثير مخاوف المراقبين الأوروبيين. كذلك فإن شهية الصين الجامحة للطاقة هي الأخرى تضع الصين في مواجهة أولويات الاتحاد الأوروبي. وقد تحمل حاجة الصين لحماية مصالحها النفطية في السودان وإيران، لتكون على نقيض الاتحاد في محاولاته لوقف المواجهات في السودان والحد من انتشار الأسلحة النووية في إيران. والسؤال الأكبر الذي لا يزال يخيم على الصين هو في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان. ثمة محاولات متنامية لخلق نظام نخبوي أكبر داخل الحزب الشيوعي الحاكم والسماح لرجال أعمال ناجحين بدخوله. وثمة حديث يدور حول ثورة كبرى قادمة تكون ثورة الديمقراطية التي تُستقدم فيها الانتخابات على مستوى المدن والدولة. ولكن هذا لن يكون ممكناً حصوله على المدى القصير.

ما ستكون عليه الصين مستقبلاً يعتمد في جزء منه على كيفية التعامل معها؛ إذا ما عوملت على أنها تهديد، كما يريد ذلك العديد

مـن المحافظين الجدد الآن، فـإن النبوءة تكون قـد تحققت. وقد تدفع أية محاولة لاحتواء الصين وعرقلة تنميتها إلى إيقاظ الشعور بالقومية وتشعـل حرباً حول تايوان. وبالمقـدار ذاته، فإن الصـين إذا ما عاملها العالم الصناعـي كشريك وربطها بالمؤسسات الدولية فإنه من المحتمل أن تصبـح الجمهورية الشعبية بحكم منطقها أسـيرة المبادئ الدولية. ومن المرجـح حتماً أن تؤدي تلـك السياسات إلى إطـلاق ديناميكياتها ومن ثـم حمل الصين علـى إعادة تعريـف مصالحها الوطنيـة وأمنها وحتى هويتها بنفس الطريقة التي تغيرت فيها بريطانيا وفرنسا وألمانيا من خلال معايشتهم لتجربة الارتباط بالمبادئ الدولية.

والصـين مـع ظهورها كقـوة عظمى فـإن إيمانها بالمبـادئ الدولية والتعددية لن يعيد صياغة منطقتها فقط، بل سيكون له تأثير كبير على الدول العظمـى الأخرى. ويعتقد الرئيس الأمريكـي الأسبق بيل كلنتون اعتقـاداً جازماً بأن تزايد قوة الصين سيجبر بـلاده على إعادة النظر في التزاماتهـا في المبادئ الدولية. ويقول كلنتون معبرا عن ذلك: «تقف الولايـات على منعطـف حاسم في التاريـخ الإنساني بقوتهـا السياسية والاقتصاديـة وسيطرتهـا العسكرية. ولكن في غضـون ثلاثين سنة فإن الاقتصاد الصيني سيكون كبـيراً بمقدار اقتصادنا أو أكبر... وعندها في عـالم معتمد على بعضه بإمكاننا أن نقود وليس أن نسيطر». ويأمل الرئيس كلنتون بأن تضطر أمريكا عندما تواجه بالصعود الصيني إلى معانقة عالم يحكمه القانون الدولي بدلاً من حكم القوة العسكرية.

إذا مـا سار الأمر علـى ما يرام، فإن الصين قـد تصبح واحدة من أهـم عناصر القـوة التغيريـة، وذلك بتطبيـق الوصفـة الأوروبية على منطقتهـا ومساعدتهـا في بناء بيئة عالمية تتجسـد فيها المبادئ الدولية والاندمـاج الإقليمـي. المفارقة بأن تركة الصين الدائمـة قد تكون قرنًا أوروبيًا جديدًا.



الفصل العاشر

نهاية النظام العالمي الأمريكي

تستعد واشنطون لاجتياح جوي كل سبعة عشر عاما؛ الزيزان هي الأخرى تنقض على عاصمة الدولة والولايات الشرقية. هذه الزيزان تفرخ وتخرج من الأرض وتتزاوج وتضع البيض وبعد ذلك تتلاشى ولا تظهر إلا بعد سبعة عشر عاما. رأى أوروبي، كان يعيش في عاصمة الإمبرطورية (الأمريكية) في عام 2004، تغيّر حالة الزيزان هذه من حالة الترنح إلى حالة الهيجان والانقضاض بشغف على الفريسة والتمسك بها، رأى أنها تصور مجازياً وبصورة بالغة سياسة الولايات المتحدة الخارجية أفضل تصوير. وقد وصف الكاتب الفرنسي، ريموند أرون، في أحد الأيام، السياسة الأمريكية بأنها عبارة عن سلسلة من «التأرجح بين روح القتال الصليبة وبين الانسحاب واختيار العزلة بعيداً عن عالم يرفض الانصياع إلى الإنجيل الأمريكي».

منذ عام 1945م أصبحنا متعودين على وهج الروح الصليبية؛ فخلال الحرب الباردة ضمت الولايات المتحدة بذراعيها «تحالفات متشابكة» في أوروبا وآسيا ونشرت الجنود في مختلف أنحاء العالم للحفاظ على توازن القوى، وساعدت على بناء مؤسسات اقتصادية وسياسية عالمية تدافع عن القيم الديمقراطية الليبرالية. وقد تعهد رؤساء الولايات المتحدة برعاية وتمويل منظمات مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد

الـدولي والبنك الدولي وحلف شمـال الأطلسي وحتى الاتحاد الأوروبي. ولكن هذا الاندفاع الأمريكي بكمه الهائل قد وصل إلى نهاياته.

وبالرغم من وصف الرئيس بوش الحرب على الإرهاب «بالصليبية» إلا أن فـترة وجـوده في السلطـة شهـدت ريـادة في إيجاد مسـار جديد مـن العزلـة مصمـم خصيصـاً لعصـر بيـل غايتسـ (رئيسـ شركة مايكروسوفت) وأسامة بـن لادن (رئيس تنظيم القاعدة). لم تنسحب أمريـكا من العـالم- فاقتصادها وأمنها يعتمدان كثـيراً على الأحداث العالميـة- لكنها حاولـت التملص مـن النظام العالمي الـذي خلقته. ما بـين الحـادي عشر من سبتمـبر ويونيو من عـام 2004م ارتفع الإنفاق العسكـري الأمريكي، ليصبح معـادلاً لإنفاق بقية العـالم مجتمعاً. وفي الوقت ذاته، أشعلت الولايـات المتحدة شرارة النار بالاتفاقيات الدولية مجازفـة باتفاقيـات كيوتو للبيئـة والمحكمة الدولية الجنائيـة واتفاقية الحـد من انتشار الصواريخ الباليستية واتفاقيات الأسلحة البيولوجية. وكذلك أبرزت الولايات المتحدة قدرتها على شن حروب واحتلال أراض عسكريـاً. ولذلك فإن الأقانيـم الثلاث- الهيمنـة العسكرية والأحادية والحرب الوقائية- بُشـر بها على أنها «ثورة بوش»، التي سترسم معالم سياسة خارجية معينة لأجيال قادمة.

كتب الكثير عـن طبيعة الانقسامات الأطلسيـة، وما الخطوات التي يجـب أن تتخـذ لمعالجتها على المدى القصير، لكـن هدف هذا الكتاب النظر إلى ما هو أبعد من السنوات القليلة ؛ هدف الكتاب النظر إلى ما

سيكون عليه شكل النظام العالمي على مدى هذا القرن. إن ما يعرف بـ «ثورة بوش» تقوم على أسس مزيفة، مفادها أن كون أمريكا هي الدولة العظمى الوحيدة في العالم، معناه: أنها قادرة على أن تفعل ما يحلو لها. لكن هذا المفهوم ألحق الضرر بمكانة أمريكا في العالم وهدر قوتها، وحمل معه فترة من العزلة المفروضة ذاتياً. ولكن كما يشير الكاتب الفرنسي أدموند أرون، فإن هذه النظرة الإستراتيجية لا يمكن أن تدوم. وقد يقود طموح أمريكا وحاجتها إلى الأمن إلى إرجاعها مرة أخرى إلى حظيرة العالم قبل أن ينتهي هذا الجيل بوقت طويل. ولكن السؤال: كيف سيكون شكل هذا العالم؟

أطلق انتهاء الحرب الباردة وصعود العولمة ثلاثة تحولات كبرى في القوى العظمى: التحول من دول في الغرب إلى دول في الشرق؛ ومن نظام عالمي مؤسس على حقوق الدول إلى نظام يوفر الحماية للفرد من التهديدات العالمية مثل المجازر الجماعية والإرهاب والتغير المناخي؛ ومن نظام سنامه القوة الوطنية إلى آخر يستمد تعريفه بتزايد من الاندماج الإقليمي.

ومع المضي قدماً بهذا التحول وتفاعله فإنه لا يمكن على الإطلاق استعادة العلاقات الأطلسية بصيغتها القديمة. لكن إذا ما أرادت أوروبا أن تضع الخطوط العريضة لنظام عالمي جديد فإنه بوسعها أن تعمل مع الأمريكيين لخلق تحالف يتجاوز القارتين جالبين لصفهم حلفاء جدد في سعيهم الدؤوب لحل مشكلات عالمية. وكما قال الكاتب الصحفي تومثي غارتون اش وآخرون فإنه بدلا من احتواء أمريكا

للحيلولة دون بروز عراق أخرى، يجب الاعتراف بأن هدفنا هو العمل مع أمريكا المنخرطة في القضايا الدولية، وذلك من أجل إعادة اختراع نظام عالمي لعصر جديد.

إذا ما تمكنت أوروبا من النجاح في هذه المهمة، فإنها قد تغير طبيعة القوة الأمريكية لعالم ما بعد أمريكا.

صعود دول الجنوب والشرق

لم يعد جائزاً أن يحكم تسعين ٪ من سكان العالم بنظام صمم لحماية مصالح أوروبا وأمريكا. ومع مضي هذا القرن فإن مركز الثقل سيتحول تلقائيًا من دول الشمال والغرب إلى دول الشرق والجنوب. وقد تسمح ثمار العولمة للصين والهند أن يتجاوزا الولايات المتحدة في المعايير الاقتصادية بحلول منتصف هذا القرن، ويتبعهما بسرعة البرازيل وروسيا وجنوب أفريقيا.

وصعود هؤلاء قد بدأ بإحداث ارتجاجات في جسد النظام الاقتصادي العالمي. وقد اشترت الصين التي تملك 440 بليون دولار من الاحتياط الأجنبي للعملات، 5 بلايين من السندات الحكومية الأمريكية بينما الهند جمعت أكثر من 100 بليون دولار من الاحتياط الأجنبي. وكذلك فإن حاجتهما إلى الثروات الطبيعية تدفع بالأسعار العالمية للارتفاع، وكذلك تثير عمليات التنمية داخلهما سلسلة من المشكلات البيئية. ومع تطور اقتصادهما، فإن نمور الشرق والجنوب ستطور قوة سياسية وعسكرية وثقافية أكبر.

إن تراجـع مـا يسمـى «بقـوة أمريـكا الناعمـة» قـد يكـون إحـدى البشائـر الدراميـة علـى انتهاء القـرن الأمريكي. وقد دفـع التوتر بين «ترويـج أمريـكا» (Brand America) و «الهيمنـة الأمريكية» (Pax Americana) بشـركات الإعلانات مثل شركة مـاك كانن أريكسون إلى نصـح زبائنهـا بالامتنـاع عن لـف منتجاتهـا بالعـالم الأمريكي. بالطبع لا يزال يحظى الحلم الأمريكي بجاذبيته القوية، لكنه في تنافس محموم مع صعود صناعة السينما في الهند (بولي وود) وقناة الجزيرة والماركات الأوروبية والنموذج الصيني للتنمية. ولذلك فإن حقيقة تعلم الأطفـال اليابانيـين والكوريين لعبة البيسبول في عقـد الخمسينيات لم يكـن إلا جزءاً من الرغبـة الوطنية لتلك الدولتين بـأن تكون جزءاً من العـالم الأمريكي. لكن مـن دون التهديد السوفياتي الـذي أبقى العالم متلاحماً، فإن هوية الغرب آخذة بالتفتت.

لذلـك من المستحيـل مع صعـود دول مثل الهنـد والبرازيل وجنوب إفريقيـا إبقاء تلك الـدول خارج لعبة القوى العالميـة. وهكذا تحتاج كل المؤسسـات التي تعـود إلى العصـر الأمريكي- بدءاً مـن مجلس الأمن الـدولي وصندوق النقـد الدولي، وانتهـاءً بمجموعة الـدول الصناعية السبـع وحلـف شمـال الأطلسـي- تحتـاج إلى الانفتاح إذا مـا كان لها ألاَّ تندثـر وتخسـر الشرعية في عالم يتجه بتزايد نحـو تعدد الأقطاب. وليس بمقدور أوروبـا ولا أمريكا مقاومة هذا المسار على المدى الطويل، لأن محاولـة المقاومة ستستدعي حتماً جلـب عداوة بعض أقوى الحلفاء السياسيين المحتملين وأكبر الأسواق الاقتصادية في العالم.

هـذا بالذات يشـرح لماذا لا يعد الهوس المطلـق بالعلاقة بين أمريكا وأوروبا، على جانبي الأطلسي عاملاً مساعداً؟!! فالتحدي الآن يمكن في كيفية ربط تلك القوى الصاعدة بنظام يعكس قيم الديمقراطية وحقوق الإنسـان والأسواق الحرة المفتوحـة. إن الحل الأكثر راديكالية يكمن في خلق فارق بـين السياسات العالمية: الديمقراطيـة. وينادي ايفاو دالادر وجايمسـ لينسي، وكلاهما عضوان سابقان في إدارة الرئيس الأمريكي السابـق كلنتون، بخلـق «تحالف من الدول الديمقراطيـة» تعمل معا في كل الميادين بـدءاً من محاربة الإرهاب، وانتهـاءً بوقف التغير المناخي. وبوسـع أعضاء هـذا التحالف، مقابل إيفائهـم بالمعايير الديمقراطية، أن يدخلـوا السوق من دون تعاريـف جمركية أو عوائق أخرى. وكما أدى احتمـال الانضمام إلى حلف شمـال الأطلسي أو الاتحـاد الأوروبي إلى إعـادة رسم وجـه أوروبا، كذلـك سيؤدي الانضمـام إلى تحالف الدول الديمقراطيـة إلى إعـادة صياغة العالم. ولن تكـون مقبولة فكرة قيام تحالـف بين الدول بقيادة الولايات المتحدة من بقية العالم، إذا لم تأخذ بالحسبان التكتلات الإقليمية. ولكن مفهوم ربط القوة العالمية بالسلوك السياسي المحلي ليس إلا امتدادًا بديهيًا لقصة نجاح المشروع الأوروبي، الـذي قد يكون لـه ذيول دراماتيكيـة على إصـلاح الأمم المتحدة وقمة الدول الصناعية الثمان ومنظمة التجارة العالمية.

ولكن يجب الاعتراف أيضاً أن إضافة عدد من المقاعد إلى المؤسسات الدوليـة مثل ضم البرازيل والهند وجنـوب أفريقيا إلى عضوية مجلس الأمـن الدولي لـن يكون كافياً لجعـل تلك المؤسسـات ذات أهمية: تلك

المؤسسات مؤهلة للتعامل مع عالم مركب على أساس الدول، بينما التهديدات العالمية في عصرنا تأتي من مجموعات إرهابية وميليشيات مسلحة أو سلوك شركات.

بروز الفردية

تخبرنا المجازر الجماعية التي تدمي القلب في رواندا وكوسوفو وغيرها عن أن ثمة خطأ ما في النظام الدولي، الذي يشدد على حق الدول بأن تكون بمنأى عن التدخل العسكري إذا ما انتهكت حقوق المواطنين، الذين يعيشون على أرضها. ومع حادثة الحادي عشر من سبتمبر لم نعد نرى الأفراد ضحايا فقط، بل تهديداً أيضا. فإذا ما كانت مجموعة من تسعة عشر شخصا قادرة على إنزال الكثير من الآلام والمعاناة والفوضى في العالم وبتكلفة أقل من سعر دبابة واحدة فإنه يتوجب علينا أن نطرح أسئلة جادة حول تعريفنا للأمن.

إن أكبر نجاح تحقق في نهايات القرن العشرين هو أن الحرب بين الدول أصبحت أقل احتمالاً؛ فمؤسسات النظام الأمريكي كانت مصممة لمنع أكبر تهديد لأمننا الوطني ومنع الدول الأخرى من استخدام جنودها للتدخل في قضايانا الداخلية. ولكن في القرن الواحد والعشرين فإن العديد من أكبر التهديدات التي نواجهها ليست سببها الدولة ولا هي هدفها؛ التهديدات مصدرها أشخاص متجولون في عصر العولمة. إننا لا نخشى في هذه الأيام اجتياح جيش أجنبي أكثر مما نخشى الإرهاب أو التغير المناخي العالمي وتفشى الأمراض مثل الإيدز أو الهجرة الجماعية

مـن جراء التنظيف العرقي. ومع انتشـار الديمقراطية وحقوق الإنسان في كافـة أنحاء العالم، ومع الانخفاض في تكاليف السفر ومتابعة وسائل الأعلام العالمية الدقيقة للأحداث، وكذلك حملات المنظمات الإعلامية التـي تنقل المعاناة إلى غـرف جلوسنا، لم يعد الـرأي العام معزولاً عن الكوارث التي تقع في مناطق بعيدة من الكرة الأرضية.

ولكـي تتعامـل الدول مع هـذه التهديدات الناتجة عـن العولمة فإنها بحاجة للتدخل في شؤون بعضها الداخلية، لكي تتفق على معايير عالمية لمراقبـة انبعـاث غاز ثـاني أوكسيد الكربـون، والتشـارك في المعلومات المخابراتية حـول الإرهابيين، وتبادل المشتبه بهم فيما بينها، والحيلولة دون ارتكاب ميليشيات مسلحة مجازر جماعية، ومعاقبة مجرمي الحرب علـى أفعالهم الإجرامية التي ارتكبوها. لكـن لا تزال العديد من الدول تتمسـك بنظام كان مصمماً بالأساس للحيلولة دون اندلاع حروب بين الـدول ونظام كان من إفرازاته ميثاق الأمم المتحدة الذي جعل التدخل في كوسوفو تدخلاً غير شرعي.

تـدرك الولايـات المتحـدة أن النظام الـذي خلقته قـد انهار، ولكن الحلـول البديلة له تقودنا في الطريق الخاطـئ. إن ثورة بوش، من عدة أوجه، ليست في واقعها إلا ثورة مضادة تحاول إعادة عقارب الساعة إلى الـوراء؛ إلى عالم، اللاعبون فيه هم الـدول. وكما قال جون أو سيلفيان فـإن الرئيس بيل كلنتون كان يطور سياسـة خارجية مؤسسة على فكرة إدارة العولمـة، وأهمية اللاعبـين من غير الدول والتدخـل الإنساني في البوسنـة وكوسوفـو، وترويج حكـم القانون الـدولي والمحكمـة الدولية الجزائية، التي كانت في أساسها فكرة أمريكية.

وفي غضــون شهور فقــط أقدم الرئيس بوش على فعــل كل ما بوسعه لعكـس هذا المسار. ولم يتلفظ بوش في المئات من الخطابات التي ألقاها منــذ دخوله إلى البيــت الأبيض بكلمة واحدة عن العولمـة. واستناداً إلى ريتشارد كلارك، مستشار بوش السابق لمكافحة الإرهاب، فإن بوش كان يرفض التركيز على الإرهاب قبل الحادي عشر من سبتمبر. لا بل حتى بعد الهجوم على أمريكا في الحادي عشر من سبتمبر، فإن الرسالة التي قدمهـا مع الإستراتيجيــة الأمريكية تُعرِّف أهدافهـا الرئيسة «بمحاربة الإرهابيــين والمستبدين». والذيول المترتبــة على أهداف كهذه هو أنه إذا مــا أزاحت مستبدين مثل صدام حســين أو طالبان فإنه بالإمكان تدمير الإرهــاب وذلك لأنه لن تتجرأ أي دولة بعد ذلك على المجازفة باحتضان الإرهابيــين. ويبدو أنه يقــرن الإرهابيين بالمستبدين فــإن التشديد ليس علــى الأفــراد- الذين قد تكــون أفعالهم لا صلة لها بــدول أو بكيان- بل علــى الخطر القديم الوافــد من الدول المارقة. وقــد ركزت الحرب على الإرهــاب، أكثر على ردع الدول التي تــأوي الإرهابيين أكثر من تركيزها على إزالة الأسباب التي تدفع بأفراد إلى اعتناق العنف في المقام الأول.

إن أكــبر خــوف تعيشه إدارة الرئيســ بوش ينبع مــن أن المعاهدات والمؤسســات الدوليــة سوف تحد مــن حرية أمريــكا في الحركة. وهكذا فإن موقــف أمريكا العنيــد بخصوص الإرهاب كرر نفســه بمعارضتها للمعاهــدات المتعلقة بالتغير المناخي وجرائم الحــرب وانتشار الأسلحة النوويــة. وثمــة مبررات لبعضــ مصادر القلــق التي تشعر بهــا الإدارة الأمريكيــة. فعلى سبيل المثال، من السهل جداً على دول لم ترسل جنوداً

إلى الخارج أن تبدي دعمها لمحكمة العدل الجنائية الدولية، بينما أمريكا لا يمكنها منحه على اعتبار أن جنودها هم الذين سيواجهون محاكمات دافعها سياسي. لكن الولايات المتحدة بدلاً من أن تقترح تحسينات اختارت أن تبقى بعيدة عن تلك المعاهدات وتفعل أفضل ما يمكنها لإفشال تطورها.

إن الموقف الأمريكي الراهن سيؤدي في نهاية المطاف إلى إلحاق الهزيمة بنفسها؛ فالاستمرار في إنكار وجود تهديدات من غير الدول وترجمة تهديدات من هذا النوع إلى أنها تهديدات وافدة من الدول لن يؤدي إلى وقف الإرهاب أو التغير في المناخ الدولي أو مرض الإيدز من احتمال تهديده للولايات المتحدة. وكذلك فإن الاعتماد الكلي على القوة العسكرية لحل مشكلات سياسية عالمية لن يؤتي أكله في المدى الطويل. ولكن ما يجعل أمريكا مجبرة على قبول هذا العالم الجديد هو أن العالم سيبنيه على أي حال. وهكذا فإن أمريكا باستبعادها لنفسها من المفاوضات ستخسر القدرة على صياغة النتائج المنسجمة مع المصالح الأمريكية.

وبوسع أوروبا حتى في مواجهة معارضة من أمريكا أن تلعب دور القيادة في إيجاد نظام يعطي الأولوية للإفراد على الدول. ففي عقد الثمانينيات تلاشت الشيوعية جزئياً من دول أوروبا الشرقية، بسبب استغلال معارضين لبنود حقوق الإنسان الواردة في قانون هلنسكي النهائي، ومطالبتهم بحقوق من دولهم. اليوم، فإن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الأوروبية الجزائية يمثلان نموذجاً محتملاً لجيل قادم من مؤسسات العدالة الدولية. ويجب علينا من جراء

البنـاء على تجربتنا في كوسوفو أن نناضل مـن أجل إعادة كتابة ميثاق الأمم المتحدة، لكـي يعترف بأن الأسرة الدولية تتحمل مسؤولية حماية أفراد مـن المجازر الجماعيـة. ويستخدم أيضاً الاتحـاد الأوروبي قوته الاقتصاديـة، لتسريع خلق تلك المؤسسـات الجديدة، وذلك بوقفه منح المساعـدات وحق الدخـول إلى السـوق الأوروبية على توقيـع بروتوكول كيوتو أو الاعتراف بالمحكمة الجنائية الدولية.

ويجـب علينـا ألاّ نبالغ في تقدير قدرتنا على تحقيـق هذا التحول أو شرعيتنـا بتحقيقه. هـذا بالذات مـا يدفعنا إلى أن تلمس الدعم من منظمات إقليمية تؤمن بتلك الأهداف وتسعى لها.

صعود الإقليميات

بنـي النظام العالمي الأمريكي علـى أساس الدول الوطنية، وذلك في وقت تتقـارب فيه مناطق العالم وتتحد. لكـن الولايات المتحدة لا تملك المصادر أو الإرادة، لكي تكون الشرطي العالمي بالإضافة إلى أن العديد من مناطـق العالم يفضلون التعامـل بأنفسهم مـع مشكلاتهم وتنظيم أنفسهم في تجمعات إقليمية تتعاون في قضايا التجارة والأمن.

وفي خطـاب ألقاه الرئيس بوشـ أمام مؤتمر المحاربـين القدامى في أوهايـو في صيف عام 2004م، أعلـن الرئيس عن أن فرقتين عسكريتين أمريكيتين سوف تنسحبان من ألمانيا، بينما ستسحب قوة قوامها ما بين ستين إلى سبعين ألف جندي من أوروبا وكوريا. هذا بذاته اعتراف أنه ما بعد الحادي عشر من سبتمبر فإن التهديد الأكبر لأمن الولايات المتحدة لم يعد بعد الآن قادماً من أوروبا، إنما من الشرق الأوسط ووسط أسيا.

كذلك يعد هذا اعترافاً من أن أوروبا بعد طول انتظار بدأت بتحمل مسؤولياتها للحفاظ على أمنها. ففي عقد التسعينيات عندما انفجر الوضع في البلقان احتاج الأوروبيون إلى المساعدة من الأمريكان. ولكن بعد تجارب مضنية بالاعتماد على أمريكا في البوسنة وكوسوفو، استطاع الأوروبيون أن يطوروا قدرات ذاتية وعلى الأقل داخل قارتهم. ولذلك فإن أكبر رمز على هذا الاستقلال الجديد تمثل في نقل السلطة في البوسنة من حلف شمال الأطلسي إلى الاتحاد الأوروبي في ديسمبر 2004م.

وينطبق هذا وبالمقدار نفسه على مناطق أخرى من العالم. فعندما انهارت تيمور الشرقية انتشر الجنود الأستراليون وليس الأمريكيين من أجل إعادة النظام إلى هذه الجزيرة التي تعصف بها المشكلات. وفي أفريقيا فإن لجنة من الأمم المتحدة مؤلفة من أفارقة أرسلت إلى الكونغو ولجنة تقودها جنوب أفريقيا ذهبت إلى بوجامبورا في بوراندي ولجنة من الأمم المتحدة إلى سيراليون (ثلثها من الأفارقة). ولا تزال القوة الأمريكية من الأهمية بمكان للتعامل مع الكثير من المشكلات العالمية- من كوريا الشمالية إلى أفغانستان. ولكن بما أن رجال الإدارة الأمريكية يركزون أكثر من أي وقت مضى على تهديدات محصورة فقط بمصالح الأمن القومي الأمريكي، فإنه يتوجب على مناطق أخرى من العالم أن تتحمل بصورة متزايدة مسؤولياتها عن شؤونها الداخلية.

وكما سنرى في الفصل القادم فإن الاندماج الإقليمي يساعد على تزويد دول ومناطق بمرونة أكبر لمعالجة المشكلات، لكن يترتب على ذلك أيضا ذيول للنظام العالمي. وبينما نتجه نحو عالم المناطق فإن

أمريكا يخشى عليها أن تتخلف عن الركب. لقد حالت أيديولوجية العزلة الأمريكية دون نجاح أمريكا بتقليد النجاح الأوروبي في مناطق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) بالرغم من المطالب الملحة من المكسيك. وكذلك فإن تدخلها العسكري في هايتي وفنزويلا أو كولومبيا يختلف عن الأسلوب الجماعي في التحاور مع الدول الأخرى، الذي بالإمكان مشاهدته على حدود الاتحاد الأوروبي. وبينما تسعى الثورات الشعبية في جورجيا وأوكرانيا نحو الاندماج مع أوروبا، فإن الحركات المشابهة في فنزويلا وبوليفيا أو الحكومات الراديكالية في أوروغواي والبرازيل والأرجنتين تبحث هي الأخرى عن استقلال ذاتي خارج نطاق الهيمنة الأمريكية.

الدخول في عالم ما بعد أمريكا

تحمل الهيمنة الأمريكية بطياتها بذور تدميرها، وقد بدأت أصلا بالانحسار بفعل ذاتي. وتكمن المشكلة في أن أهداف واشطنون بالدفاع عن ذاتها بينما تنشر بالوقت ذاته الديمقراطية وحقوق الإنسان، قد أصبحت منفصلة عن نظام قادر على تحقيقها. كانت هذه الأهداف إبان الحرب الباردة متجسدة في مؤسسات دولية مثل حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة، واستخدمت من ثم قوة الولايات المتحدة لحمايتها. لكن قوة الولايات المتحدة في هذه الأيام مسلطة ضد قوى العولمة بدلاً من التحرك بالتزامن معها. وقد خاضت الولايات المتحدة حرب العراق في وجه معارضة من الرأي العام العالمي، بينما شنت الحرب على الإرهاب من دون المؤسسات التي تشرعها، التي تعطي الحلفاء صوتاً في تقرير

الإستراتيجيــة المتبعة. وقد تكون القوة العسكرية قوة تستخدم في سبيل الخير، مثل ما حدث في البوسنة وكوسوفو وأفغانستان؛ وكذلك قد تكون الدبلوماسيــة الصارمة فاعلة، كما حدث مـع ليبيا منذ حادثة لوكربي. ولكن من دون وجود نظام يدير استخدام القوة فإن السياسة الخارجية الأمريكيــة بوسعها أن تحقق عدداً من الانتصــارات، التي هي أسوأ من الهزيمة، وذلك بدلاً من أن تحقق نظام ديمقراطي متماسك.

وقد بــدأ العديد من الأمريكيــين يتساءلون عن سبــب وجودهم بلا أصدقــاء، ويشعرون بالحاجة إلى حلفــاء. وقد أظهرت السنوات القليلة الماضية أن أمريكا قادرة علــى إلحاق الضرر بالمشروع الأوروبي، وذلك بشقها القارة الأوروبية لشقين: أوروبا الجديدة وأوروبا القديمة؛ وكذلك بمحاولتهــا إفشال المبــادرات الأوروبية مثل المحكمــة الجنائية الدولية. لكن الدولة المتضررة أكثر مــن غيرها من جراء معادتها للأوروبية هي أمريــكا ذاتها. إن حاجة أمريكا لأوروبا لم تكن أكبر مما هي الآن؛ ففي أفغانستــان فــإن القوات تعمل الآن تحــت الإمرة الفرنسيــة؛ وفي إيران فــإن الأوروبيين هم الذين يقودون المحادثــات بخصوص أسلحة الدمار الشامــل؛ وفي العــالم العربــي فــإن أوروبا هــي التي تستخــدم تجارتها واستثماراتهــا وثقلها الدبلوماســي لدعم عمليــات الدمقرطة؛ وكذلك في إسرائيــل وفلسطين فإن الأمــوال الأوروبية هي التي تمول الإجراءات المتخذة، التي تجعل من انسحاب شارون من غزة ممكناً.

في المــدى الطويــل، عندما تصبح الصــين والهند أكثر قــوة وتبدآن بلعــب دور أكــثر فاعلية في العالم، فــإن أمريكا سوف تقــدر مرة أخرى

الحاجة إلى القانون الدولي والمؤسسات العالمية. ورغم أن أمريكا ستستمر في بقائها القوة الأعظم في العالم، إلا أن قسطها من القوة العالمية سوف يتناقص، ولن يكون بمقدورها استخدام القوة العسكرية لتحديد سلوكيات نظرائها.

إن التحدي الذي يواجه أوروبا يكمن في خلق نظام جديد، يتضمن القوة التغييرية لحكم القانون، ويعكس أيضا الثورات الثلاث في السياسات العالمية. ويجب ألاَّ يكون الهدف حرمان أمريكا من الدفاع عن نفسها، كما أشار كثيرون، بل يجب أن توضع خطواتها في إطار مؤسساتي يهدف إلى معالجة التحديات العالمية، بدلاً من الأمن القومي فقط. تحتاج أوروبا إلى أمريكا الناشطة أكثر من حاجتها إلى أمريكا المنعزلة والمتقوقعة على ذاتها. ولذلك سنتعب كثيراً لوقف التغير المناخي من دون العمل مع أكبر ملوث للبيئة في العالم، وسنستمر أيضاً بالاعتماد على مساعدة أمريكا العسكرية، حتى ونحن نطور هويتنا الدفاعية وسنكون أكثر قدرة على تحقيق عالم يسوده القانون عندما تكون قوة أمريكا رديفاً تشد أزرنا.

ولأن المشروع الأوروبي أكثر إيجابية وسلمية فإن أوروبا من الأرجح أن تنجح بتجنيد بقية العالم معها للعمل على حل المشكلات العالمية أكثر من الاعتماد على حرب بوش ضد الإرهاب. وإذا ما حققت تلك السياسة النتائج المرجوة فإن الأمريكان مثل الزيزان في عاصمتهم، سينسحبون من العزلة ويساعدون أوروبا على تعزيز النظام العالمي الجديد، وجعله أكثر تماسكاً وصلابة.

الفصل الحادي عشر

عدوى التجمعات الإقليمية

هيوغو تشافيز ليس زبوناً يمكن إرضاؤه بسهولة. هذا الرجل الذي خدم سابقاً في الجيش في وحدة المظليين، وقاد محاولة انقلاب عسكري في عام 1992م، اندفع إلى الساحة السياسية الفنزويلية في عام 1998م عندما استطاع حزبه «حركة الجمهورية الخامسة» أن يكتسح أصوات الناخبين، ويحمله إلى السلطة على ظهر تعهد بتغيير حياة الفقراء والمشردين والضعفاء. وقد واجه تشافيز خلال وجوده العاصف في السلطة محاولات انقلاب عدة واضرابات عامة واستفتاء، ولم يتردد أبداً في خلق أعداء له. وهاجم وسائل الأعلام «لكونها تتلقى الرشاوى من الرجعيين»، وهاجم الولايات المتحدة لكونها» تحارب الإرهاب بالإرهاب». هذا الجندي الذي تحول سياسياً والقائل «لا» دوماً، يقول نعم لأمر واحد: ماركسوير، وترجمتها من اللاتينية تعني: السوق المشتركة لدول جنوب أمريكا.

أخيراً، بعد خمسة بروتوكولات وعقد من المحاولات الفاشلة انضمت فنزويلا كعضو غير كامل العضوية للسوق المشتركة لدول جنوب أمريكا في الثامن من يوليو لعام 2004م. وذلك بعد لقاء قمة طويل بين رؤساء السوق المشتركة لدول جنوب أمريكا. وتمخض أيضاً عن هذا الاجتماع منح المكسيك صفة المراقب، فاتحاً بذلك الباب أمامها، لتنضم إلى

الاتحاد كعضو كامل العضوية في المستقبل. هذه العضوية في السوق المشتركة لدول جنوب أمريكا، من شأنها أن تؤسس علاقات فنزويلا الاقتصادية والسياسية الجديدة والوثيقة مع الأرجنتين والبرازيل (بما في ذلك مضاعفة التجارة مع الأولى ورفع نسبة التجارة مع الأخيرة إلى ثلاثة أضعاف). كانت الفرحة تغمر تشافيز الذي قال: «نود أن نرى على سفننا وعلى أنابيبنا وعلى أدويتنا وعلى البضائع الأخرى الكلمات التالية: صنع في البرازيل. وصنع في الأرجنتين. بدلا: من صنع في أمريكا». كانت الرغبة التي تقف وراء اندفاع تشافيز للدخول إلى السوق المشتركة لدول الجنوب أكبر من العداء الوهمي لما هو أمريكي، الذي حثه على فتح علاقات صداقة مع رئيس كوبا، فيدل كاسترو وعراق صدام حسين؛ لقد كان دافعه يتأتى من الاعتراف بأن التحالف أصبح ضرورياً للغاية من أجل مستقبل جنوب أمريكا.

لقد انطلق الاندماج الإقليمي في أمريكا اللاتينية عندما أبصر قادة خمس دول في المنطقة التقدم الهائل الذي أحرز في أوروبا من جراء إقامة السوق الأوروبية المشتركة. هذا التحالف قام في بدايته في أعقاب محاولة لنزع فتيل العلاقات المضطربة بين البرازيل والأرجنتين، اللتين كانتا حتى وقت قريب في عقد السبعينيات تتسابقان على التسلح النووي. لكن ما بدا على أنه مبادرة ثنائية بين الدولتين توسع ليشمل برغواي والأرغواي في عام 1991م، وذلك عندما أنشئت السوق المشتركة لدول الجنوب (وانضمت إليها لاحقاً في عام 1996م تشيلي وبوليفيا كعضوين غير كاملي العضوية). وقد اتفقت الدول الأعضاء آنذاك

علـى تأسيس سوق مشتركة وتنسيق سياسات اقتصادية كبرى Macro economic في قطاعـات مختلفة بما فيهـا التجارة الأجنبية والزراعة والصناعة والسياسة المالية. كما التزمت تلك الدول بمجانسة القوانين وخلـق اندماج سياسـي واقتصادي. وقد صممت تلـك السوق المشتركة لدول الجنوب بقدر ما أمكن على نسق السوق الأوروبية المشتركة. ولذلك فإن مجلس السوق المشتركة يتشكل من وزراء الخارجية والاقتصاد. أما رئاسـة المجلس فإنها تتنقل مداورة بين الـدول الأعضاء كل ستة أشهر حسب الترتيب الهجائي.

البدايات الأولى من النجاح كانت مذهلة: أزيلت التعاريف الجمركية تقريباً عـن التجارة الداخلية بحلول عـام 1995م، واتفق على تعاريف جمركيـة خارجية مشتركة بالإضافة إلى قانون مشترك للجمارك. وقد تراجـع معدل التعرفة الجمركية العام علـى الدول خارج نطاق الاتحاد مـن 37.2 ٪ في عـام 1985م إلى مستـوى متدن وصـل إلى 11.5 ٪ في عام 1994م. وقد ازدهرت نتيجة ذلك التجارة الداخلية فارتفعت قيمة التبـادل التجاري من 4.1 بليـون دولار في عام 1990م إلى 20.7 بليون دولار في عـام 1997م. الأكثر أهمية أن الاستثمارات الخارجية تدفقت هـي الأخـرى، فارتفعت مـن 2 بليون في عـام 1991م لتصل إلى 56.6 بليـون في عام 1999م. وقد أعادت شـركات مثل نستلة ويونيلفر تنظيم عملياتهمـا على أسس إقليمية، مما يعني أن كل منتوج يُصنَّع في مصنع واحـد يغطـي المنطقة. وفي مجال صناعـة السيارات فـإن شركات مثل رينـو وبيجو سيتروان التي كانت قد انسحبت من المنطقة عادت مجدداً

وبنت مصانع جديدة، ودخلت أيضاً الشركات اليابانية هذه السوق الإقليمية.

وقد أدى قيام السوق المشتركة لدول الجنوب إلى وضع المنطقة على خارطة العالم التجاري. ولكن النجاح الأكبر قد يكمن في الدور الذي لعبته السوق في تعزيز الديمقراطية والدفاع عنها في القرن الجنوبي من أمريكا الجنوبية. وبعد أن ساعدت البرازيل والأرجنتين في تعطيل انقلاب عسكري في برغواي في عام 1996م، وضع المؤسسون للسوق المشتركة الجنوبية بنداً ينص على التزام الأعضاء بالديمقراطية: كشرط لا بد منه للبقاء في المجموعة. لم تكن بدايات القرن الواحد والعشرين طيبة للسوق المشتركة الجنوبية في ضوء العاصفة المالية في البرازيل والأرجنتين لكن دخول فنزويلا والمكسيك وما رافقهما من تحسن في الوضع الأقتصادي للبرازيل والأرجنتين قد وضع السوق المشتركة مجدداً على السكة الصحيحة، وأهّلها لأن تُكوّن تحالفاً يندمج فيه كل الجنوب الأمريكي.

ليست الدول الأمريكية وحدها هي التي استطاعت أن تؤسس سوقاً مشتركة. ففي أفريقيا أسس الأفارقة الاتحاد الأفريقي وفي القمم الشرق الأوسطية يجري الحديث عن اتحاد عربي. وكذلك أقامت شرق آسيا تجمع دول شرق جنوب آسيا (اسيان) ومنظمة شنغهاي للتعاون. كما أقامت دول جنوب آسيا «تجمع جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (ساراك) وأنشأت الدول الأسيوية الواقعة على المحيط الهادئ منتدى «التعاون الاقتصادي للدول آسيا على المحيط الهادئ» (ابيك). وأسست دول

شمال أمريكا منظمة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (نافتا) لمجاراة السوق الأوروبية المشتركة.

وبينما تبقى المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ألعوبة بأيدي الدول العظمى، فإن المنظمات الإقليمية السابقة الذكر بدأت تعطي بعض المنافع الحقيقية. في السودان، أرسل الاتحاد الأفريقي في عام 2004م أربعة الآف جندي إلى منطقة دافور بينما غرق مجلس الأمن الدولي بنقاش لا ينتهي حول ما إذا كانت الانتهاكات في دافور تشكل مجازر جماعية أم لا. في منطقة المحيط الهادئ فإن منتدى «ابيك» أصبح الأداة لترويج التجارة الحرة والاستثمار بين إحدى وعشرين دولة من دول المنطقة. ويتحدث العالم العربي أيضاً عن تحويله جامعة الدول العربية إلى اتحاد عربي- مع برلمان وعملة موحدة- وذلك من أجل البناء على التقدم والإنجازات التي أحرزت أصلا في اتفاقية التجارة الحرة العربية وصندوق النقد العربي وبنك التنمية الإسلامي.

تنذر هذه التطورات مجتمعة ببروز عالم المناطق. وبينما تتعلم تلك الدول العمل مع بعضها، وتعيش منافع حقيقية، فإنها ستبدأ تدريجياً بتجميع سيادة دولها في وعاء واحد، وبالطريقة ذاتها التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي، وكان رائداً فيها.

عدوى دنميو التجمع الأقليمي

ركز الكثير من الناس على ظاهرة صعود دول عظمى مثل الصين والهند، وعلى التداعيات التي سترتب من جراء ذلك على النظام

العالمي. لا شك بأن الصين والهند سيشكلان تحدياً لعالم القطب الواحد الذي تصوغه خيارات أمريكية وأوروبية ، التي لا تشكل مجتمعة سوى نسبة أقل من 10 ٪ من سكان العالم. لكن الخطر الأكبر من هذا يتأتى من أن طبقة أخرى من الدول في العالم ابتداءً من البرازيل والمكسيك، ومروراً بجنوب أفريقيا ونيجيريا، وانتهاءً باليابان وجنوب كوريا، لم تعد راضية عن التعامل ثنائياً مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، لم تعد تقبل تلقائياً بالقرارات الوافدة انطلاقاً من واقع الضعف النسبي الذي تعيشه.

وتنظر هذه الدول إلى الطريقة التي مكَّن بها الاتحاد الأوروبي الدول الصغيرة جداً ليكون لها قول في صياغة قدرها على المسرح الدولي بما لا يتفق مع حجم ثروتها وقوتها العسكرية وتعداد سكانها. ورأت تلك الدول أن الأندية الإقليمية قادرة على مساعدتها في التغلب على عداوتها وتوتراتها التاريخية وعلى الترويج للديمقراطية وتسريع عملية الاندماج في العالم الاقتصادي، وعلى تطوير حلول مشتركة للمشكلات الي لا تنحصر بدولة واحدة، بل تتعداها إلى دول أخرى بدءاً بالجريمة المنظمة، وانتهاءً بالتلوث. لقد أطلق الاتحاد الأوروبي بتجربته المارد الإقليمي من القمقم، ويصعب إعادته إليه مرة أخرى. هذا النوع من الإقليمية الجديدة ليس محوره تكتلات استبدادية تعيش حروباً فيما بينها، إنما أساسه أندية تروج للتنمية العالمية والأمن الإقليمي والأسواق المفتوحة لأعضائها. وبما أن كل منطقة تطور إجراءاتها الخاصة بها، فسيكون لها بالطبع مجتمعة تأثير على النظام العالمي.

اخترعت أوروبا منذ ما يقارب الخمسمائة سنة أكثر النماذج التنظيمية السياسية فاعلية: الدولة الوطنية. وقد انتشر هذا النموذج التنظيمي عبر سلسلة من الحروب والفتوحات انتشار النار بالهشيم وما إن أطل القرن الواحد والعشرون حتى كان هذا النوع التنظيمي هو الطريقة الوحيدة للتنظيم السياسي، ماحياً بذلك الإمبرطوريات ودولة المدنية (التي كانت سائدة أيام اليونان) والنظام الإقطاعي. وبما أن الدول الوطنية كانت تشعر براحة أكبر في التعامل مع دولاً وطنية، أخرى فإن الأنظمة السياسية الأخرى كانت أمام خيارين لا ثالث لهما: إما أن تصبح دولاً وطنية أو أن تهيمن عليها دولة أخرى. ومع حلول نهايات القرن العشرين كان لا بد للدولة من أن تكون دولة وطنية، لكي تحظى بمقعد على المسرح الدولي.

في الشطر الثاني من القرن العشرين بدأ الأوروبيون بإعادة اختراع هذا النموذج. ومع تمكن أوروبا من تطوير ثقل عالمي أكبر وانتشار أوسع على امتداد القارة، وجدت الدول الأخرى نفسها مجدداً أمام خيارين لا ثالث لهما: الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أو تطوير اتحادها الخاص القائم على نفس مبادئ القانون الدولي، وتدخل الدول بشؤون بعضها واعتناق السلام كأيديولوجية. وبحلول نهاية القرن الواحد والعشرين كان لا بد في عالم التجمع المناطقي من أجل الحصول على مقعد على الساحة الدولية من الانتساب إلى نـاد اقليمي. هذا بالذات يشرح لماذا تتضافر جهود الدول من أجل أن يكون لها ثقل في العالم. وهكذا فإن عدوى التجمع الإقليمي قد بدأت أصلاً بتغيير أفكارنا عن السياسة والاقتصاد وبإعادة صياغة معنى القوة في القرن الواحد والعشرين.

لن يتمحور العالم الذي سيبرز حول الولايات المتحدة ولا حول الأمم المتحدة، بل سيكون عبارة عن أسرة من التجمعات الإقليمية المترابطة والمتداخلة فيما بينها؛ ففي أفريقيا فإن التركيز يتمحور حول عدم الرغبة بالاعتماد على القوات الغربية لحل المشكلات الأفريقية، وكذلك على عمليات السلام مما يعكس حقيقة أن الصراع هو أكبر عدو للتنمية في المنطقة. أما في آسيا فإن مبادرة «تشيانغ ماي» ليست إلا محاولة لوضع حل أسيوي لعملية المضاربة بالعملة لكي لا تضطر الدول الأسيوية الأعضاء في المستقبل أن تلجأ إلى صندوق النقد الدولي. ورغم أن هذه المبادرة حسب بنودها لا توفر للدول الأعضاء سوى استدانة 10 ٪ فقط من المساعدات المالية القصيرة الأجل- النسبة الباقية 90 ٪ تعتمد على الإيفاء بمعايير وشروط صندوق النقد الدولي- إلا أنه من المرجح أن يكون بوسع تلك المنطقة الأسيوية، على المدى المتوسط، التي تشتهر بوفرة رأس المال أن تكون قادرة على تغيير المعايير والإفلات من إسار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. في أمريكا اللاتنية قدرت حسابات الاقتصاديين وجود احتياط كاف في القارة يؤهلها لمواجهة أي أزمة (ما لم تصل إلى حجم كارثة الاقتصاد البرازيلي)، وذلك من دون اللجوء إلى صندوق النقد الدولي.

كان العامل الجامع وراء كل هذه المبادرات هو محاولة الخروج من عالم القطب الواحد. فلن تقبل أي دولة بأن تفرض عليها دولة عظمى أو مؤسسة عالمية ما تريد. ففي هذا العالم بإمكان أي دولة المحافظة على الهوية والسيادة من دون أن تكون دولة عظمى؛ ولكن بالمقدار ذاته

من المستحيل على أي دولة أن ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق واسع أو مجازر جماعية، وتستخدم ميثاق الأمم المتحدة وبند «عدم التدخل في الشؤون الداخلية»، كذريعة للتهرب من أي محاسبة.

دور أوروبا في الترويج للنظام العالمي الجديد

لو لم توجد تلك المنظمات الإقليمية لكان لا بد من اختراعها؛ فظهورها كان حتمياً وسرعتها كانت مذهلة. ورغم أن عالم المنظمات الإقليمية يبرز بمحض إرادته، إلا أن أوروبا بوسعها مد يد المساعدة. لقد سرَّع الأمريكيون وتيرة إبراز الاتحاد الأوروبي من خلال تشديدهم على ضرورة أن تعمل الدول الأوروبية مع بعضها للحصول على الأموال التي خصصوها لهم، بموجب خطة مارشال عقب الحرب العالمية الثانية. وقد جعل الأمريكيون الاتحاد الأوروبي حقيقة سياسية واقعية من خلال تطويرهم ترتيبات أمنية متبادلة من خلال حلف شمال الأطلسي، بدلاً من عقدهم مفاوضات مع كل دولة على حدة.

وبوسع الاتحاد الأوروبي أن يفعل الآن الشيء عينه؛ ولكونه المانح الأكبر في العالم فإنه قادر بوسعه على استخدام مساعداته لترويج التعاون ما بين الدول الإقليمية وربط الأموال المقدمة بشروط الاندماج الاقتصادي ومشاريع البنية التحتية الإقليمية ومساهمة المنظمات الإقليمية في إحلال الأمن. وقد خطا الاتحاد الأوروبي خطوات في هذا الاتجاه من خلال موافقته في عام 2003م على خطة «تسهيل السلم الأفريقي»، التي توفر المصادر المالية لمهمات حفظ السلام التي يضطلع

بهـا الاتحاد الأفريقي. ويجب على الاتحاد أيضاً أن يستخدم سوقه التي تعد الأكبر في العالم من أجل دفع التقدم في المحادثات الدولية التجارية، الجارية حـول إزالة العوائـق التجارية الإقليميـة. ويتوجب على الاتحاد الأوروبـي أن يستعـين بمركـزه السياسـي المتنامي لرفع مستـوى أهمية الحـوار ما بين تجمع إقليمي وآخر؛ ولذلك بدلاً من التوصل إلى صفقات مـع الصين وجنـوب أفريقيا والبرازيـل يجب أن يكون الهـدف التوصل لقـرارات مهمة في قمم الاتحاد الأوروبي- والسوق المشتركة لدول جنوب أمريـكا اللاتينية وبين اللقـاء الأوروبي الآسيوي وبـين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي.

يجب أن يكون هدف أوروبا على المدى البعيد إبراز اتحاد الاتحادات الذي يجمـع كل تلك المنظمات الإقليمية مع بعضها، مثلما جمع الاتحاد الأوروبـي أسـرة الصلب والفحـم والأسرة الأوروبيـة للطاقة الذرية في سوق اقتصادية مشتركة موحدة. وهكذا قد تتحول أسرة من المنظمات الإقليميـة إلى مؤسسة أساسية تنسق عمل الأمم المتحدة. وهذا لا يعني بالضـرورة استبدالها لمجلس الأمن الدولي والجمعيـة العمومية، إنما سيكـون هذا المنتدى الإقليمـي المكان الأفضل للتعامل مـع ألح قضيتين على الأجندة العالمية: التنمية وحفظ السلام.

لقد كشفت لنـا تجربتنا مع الاتحاد الأوروبي أن الطريق لبناء نظام جديـد يجـب ألاَّ يبدأ بخلق تصميـم دستوري هائل، إنمـا بإيجاد دافع للعمل الجماعي بخصوص القضايا الملحة. وهكذا فإنه من خلال تأسيس

منظمــات إقليمية متشابهة للتعامل مع قضايا التجارة والانتشار النووي والتنمية الاقتصادية والأمراض العالمية وتدعيم الدول الفاشلة، يصبح ممكناً يوماً ما جمعها جميعاً في إطار واحد.

ومع تسارع زخم المنظمات الإقليمية فإن القوى العظمى مثل الولايات المتحــدة ستُجذب حتمــاً إلى عملية الاندماج. وقد تكــون القوى الكبرى قــادرة على إبطــاء العملية، لكنها لــن تكون قادرة علــى وقفها. وهكذا فإن تلك القــوى بمعارضتها للعملية تكون قد جلبت الضرر على نفسها، وذلك عــبر تحريضها المنظمــات الإقليمية على التوحــد في مواجهتها. لكــن إذا ما عمدت القوى الكبرى للترحيب والانخــراط بالعملية فإنها تعزز بذلك قوتها، وتكــون بتصرفها مثل القابلة القانونية، التي تشرف علــى ولادة مولود جديد. ومــع استمرار تلك العمليــة فإننا سنرى بروز القرن الأوروبي الجديد. هذا البروز ليس سببه أن أوروبا ستدير العالم كأمبراطوريــة، إنمــا سببــه أن طريقــة أوروبــا في العمــل أصبحت هي السائدة والمسيطرة في العالم.



ملحق

أسماء مئة وتسعين بلداً يقع في النطاق الأوروبي

يضم النطاق الأوروبي خمسًا وعشرين دولة عضوًا في الاتحاد الأوروبي، وتقدمت ثلاث دول بطلبات الانتساب وهي (تركيا ورومانيا وبلغاريا)، وواحد وثمانون بلداً أسماؤهم كالآتي:

البلقان الغربي

- ألبانيا البوسنة والهرسك.
- كرواتيا.
- مقدونيا (الجمهورية اليوغوسلافية السابقة).
- الجمهورية الفيدرالية اليوغوسلافية.

دول الكومنولث الأوروبية المستقلة الثماني

- أرمينيا.
- أذربيجان.
- بيلاروس.
- جورجيا.
- كازاخستان.
- ملدوفيا.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

- الجزائر - البحرين.
- الأردن- الكويت.
- مصر- لبنان.
- إيران- العراق.
- ليبيا- إسرائيل.
- المغرب- عمان.
- الأراضي الفلسطينية- قطر.
- المملكة العربية السعودية- تونس.
- الإمارات العربية المتحدة- اليمن.

شبه الصحراء الأفريقية

- أنغولا- بوركينا فاسو.
- بنين- بورندي.
- بستوانا- جمهورية أفريقيا الوسطى.
- كاب فردي- تشاد.
- جيبوتي- كومورس.
- جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- غينيا الإستوائية- جمهورية الكونغو.
- أريتريا- ساحل العاج.
- غابون- إثيوبيا.
- غامبيا- تنزانيا.

- سوازي لاند- السودان.
- توغو- جنوب أفريقيا.
- أوغندا- الصومال.
- زامبيا- سيراليون.
- غانا- ناميبيا.
- النجر- نيجريا.
- رواندا- كينيا.
- مدغشقر- مالاوي.
- مالي- موريتانيا.
- مورشيوس- موازمبيق.
- غينيا بيساو- غينيا.
- سوموتوم اند برينسيب- ميوتو (جزيرة في المحيط الهندي).
- مملكة ليزوثو- ليبيريا.
- السنغال.




منتدى سور الأزبكية